الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قســم العلــوم الاقتصاديــة

برامج وسياسات الخصخصة في موريتانيا

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

فرع: اقتصاد التنمية

إعـــداد الطالب:
بابا ولد سيدي عثمان

إشـــــراف:
د. صالح عمر فلاحي

السنة الجامعية
2002 - 2001

التعريف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

تقــع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا الصحراء الغربية والمملكة المغربية، ومن الشمال الشرقي الجزائر، ومن الشرق والجنوب الشرقي جمهورية مالي، ومن الجنـــوب الغربي السنغال، ومن الجنوب المحيط الأطلسي، تبلغ مساحة موريتانيـــا 1030700 كلم مربع، وعدد سكانها أزيـــد من ثلاثة ملايين نسمة، وتقدر الكثافة السكانيـــة بنحو 2,9 ساكن في الكلم المربع ولموريتانيا شاطئ يمتد على طول 800 كلم أما أهم مدنها فهي نواكشوط (العاصمة السياسية) ونواذيبـــــــــــو (العاصمة الاقتصادية). ومثل سائر الدول في شمال إفريقيا خضعـــت موريتانيا للاستعمار الفرنسي وبعد أن بسطت فرنسا هيمنتها على السنغال بدأت عمليات الغزو لموريتانيا منذ 1900 إلا أنها قوبلت بمقاومة شديـــدة وبطولات مشهودة خاضها الشعب الموريتاني إلى غاية 1920 حيـــث تمكنت الجيوش الفرنسية من السيطرة الكاملة على البـــــلاد نظرا لتفوقها في العدة والعتاد من ناحية وانعدام السند الضـــروري للموريتانيين الذي يوفر المدد والعتاد لهذه المقاومة من الخارج. وقد استمرت الاستعمار الفرنسي الذي ابتز مقدرات البلاد وأنهك العباد، إلى غاية 28 نوفمبر من سنة 1960 عندما تحصلت موريتانيا علـــى استقلالها، وأصبحت منذ ذلك التاريخ تحمل اســـــم:

الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إهداء

إلى:

والدي العزيز

والدتي الغاليـــة

إخـــــوتي

أخـــــواتي

زملائي من أساتذة وأطباء ومهندسين في باتنة

وموريتانيا . وإلى زملائي في دار القلم – باتنة –

كلمة شكر وتقدير

يسعدني أن أوجه شكري الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور صالح عمر فلاحي، على العناية المميزة التي كنت موضعا لها فلم يدخر أي جهد في سبيل تقديم إرشاداته النيرة التي ظلت نبراسا تضيء أمامي، وكان كالأب الحنون، فجزاه الله عني خيرا .

كما أقدم شكري إلى أساتذة كل من :كلية العلوم الاقتصادية في موريتانيا، وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في باتنة، وإلى العاملين في وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وسلطة التنظيم .

وإلى كل من ساعدني ولم يبخل، أخي العزيز: أحمد ولد سيدي محمود ولد صالح وإبراهيم فال ولد محمد الأمين ومحمد ولد سيدي إبراهيم، وإبراهيم ولد عثمان .

المحتويات

المقدمة

تعد القضايا التنموية من الانشغالات الكبرى لمعظم الدول النامية مما دفعها إلى بذل مجهودات هامة خلال السبعينيات من القرن الماضي. وقد ساعدها على ذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية والتوسع في الاستدانة من الخارج. ومنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي بدأت أسعار المواد الخام تتدهور وبالمقابل ارتفعت أسعار المنتجات الصناعية وأسعار الفائدة في الأسواق العالمية. وقد تزامن هذا مع تشدد البلدان الصناعية إزاء دخول منتجات البلدان النامية إلى أسواقها.

وهكذا بدأت البلدان النامية تعاني أزمات متعددة وفي غاية من التعقيد لم يسبق لها مثيل، ويتجلى ذلك في تراجع معدلات النمو وعجوزات مالية داخلية وخارجية، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، واتساع دائرة الفقر، وأكثر من ذلك أن هذه البلدان أصبحت عاجزة عن تسديد خدمات ديونها.

وتفاديا لوقوعها في الإفلاس أخذت البلدان والمؤسسات الدولية الدائمة تشترط على البلدان المدينة إعادة جدولة ديونها، وأن تقوم بتنفيذ جملة من الإجراءات عرفت بسياسات أو برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تغيير جذري في النظم السياسية والاقتصادي التي كانت في عهد قريب تعتبر من الثوابت التي يقوم عليها التوازن الدولي، حيث كانت هذه الإجراءات شاملة ومفاجئة في دول شرق أوروبا وروسيا، بينما كانت تدريجية في بعض الدول العربية ومنها موريتانيا.

ومن منظور صندوق النقد الدولي أن موريتانيا تحتاج إلى إصلاحات اقتصادية عميقة في مسارها الاقتصادي وفي أوضاعها الداخلية، وأنها ليست في حاجة إلى كل ما تطلبه من قروض عامة وأن الرأسمال الخاص، وليس العام هو الذي تحتاج إليه. وأن السبب في نقص انسياب الرأس مال الأجنبي الخاص إليها يعود إلى أن حكومتها تتبع سياسات غير مرغوب فيها. ومن هنا يتعين إعادة النظر في هذه السياسة وتوفير المناخ المناسب وما يقتضيه ذلك من ضمانات في التشريعات المالية والاجتماعية التي تؤثر في حرية عمل

جهاز السوق والتخفيف من القيود الواردة على النقد الأجنبي وعلى الأخص ما كان متعلقا بتصدير الأرباح إلى الخارج، وإعفاء هذه الأرباح من الضرائب وحماية المشروعات الأجنبية.

وبالرغم من أن موريتانيا تتشكل معظم أراضيها من الصحراء حيث قلة الأمطار وندرة المياه، وفي الوقت نفسه محدودية عدد السكان، فإنها تتوفر على إمكانات مادية هائلة كفيلة بتحقيق ما تصبو إليه البلاد من تقدم اقتصادي وتحقيق الرفاهية لكافة المواطنين، شريطة إدارة موارد هذا البلد بشكل علمي وفعال، حيث توجد مصادر عديدة بإمكانها زيادة المداخيل في موريتانيا والتي من أهمها القطاع الزراعي والرعوي، حيث توجد مساحة شاسعة للزراعة لم تستغل بعد.

وبالإضافة إلى هذين القطاعين فثمة قطاع آخر لا يقل أهمية وهو قطاع الصيد الذي يساهم بدور حيوي في الاقتصاد الموريتاني شأنه في ذلك شأن القطاع المعدني، الذي يساهم هو الآخر في تشكيل الناتج القومي وفي إيرادات ميزانية الدولة. ومع أن هذه الموارد متوفرة فقد ظلت الخطط الاقتصادية في موريتانيا منذ الاستقلال إلى اليوم تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الأجنبي. وقد عانت الدولة الموريتانية في بداية الثمانينات صعوبات جمة جعلتها تلتجئ إلى المنظمات المالية الدولية، بغية تمويل خططها الاقتصادية، بعد أن كانت تعتمد من قبل على المساعدات الأجنبية والقروض الثنائية.

وهكذا وجدت هذه المنظمات فرصة سانحة إملاء شروطها على موريتانيا، مثلما حصل لكثير من البلدان النامية التي التجأت إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنذ 1985 بدأت موريتانيا تطبيق برنامج تصحيح هيكلية وفي مراحل لاحقة شرعت بتطبيق برنامج للخصخصة.

ويتضح من هذه المعطيات أن الاقتصاد الموريتاني يمر بمرحلة انتقالية في غاية من الحساسية والتعقيد، إذ أن الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه القطاع العام إلى اقتصاد السوق ليس بالأمر الهين، ومن ثم أصبح لزاما طرح الإشكالات التي يواجهها الاقتصاد الموريتاني في هذا السياق والتي تتمثل فيما يلي:

1. ما مدى فعالية الإجراءات والأساليب المتبعة للانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص؟.

2- ما هي أهداف ومبررات الإصلاحات الاقتصادية في ظل برامج الإصلاح الهيكلي في موريتانيا؟.
3- ما مدى فعالية القطاع الخاص في عملية التنمية في موريتانيا؟.
4- ما أثر هذه البرامج على القطاع الاقتصادي وعلى مختلف الفئات الاجتماعية الموريتانية؟.

الفرضيـــــــات:

1- إن تطبيق برامج وسياسات الخصخصة لا يعني بالضرورة اختفاء القطاع العام، بل هناك مجالات سيظل هذا القطاع ماثلا فيها نظرا لانخفاض مردوديتها ولارتباطها بالمخاطرة والمجازفة.
2- إن أزمة المديونية وتراجع مردودية المؤسسات العامة وانخفاض أسعار خامات الحديد في الأسواق العالمية وتصاعد أزمة الجفاف قد تكون من المسوغات البارزة التي دفعت الحكومة الموريتانية إلى تبني سياسات الإصلاح والعمل ببرنامج الخصخصة.
3- قد يكون لسياسات الخصخصة انعكاسات اقتصادية واجتماعية تتمثل الأولى في زيادة موارد الحكومة عن طريق بيع أسهم مؤسساتها وتقليص نفقاتها من جهة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية نتيجة لتحريرها وتطبيق مبدأ السعر الحقيقي وتسريح عمال المؤسسات الخاضعة للخصخصة بالنسبة للثانية.

أهداف الدراسة وأهميتها:

من المعروف أن لكل دراسة أهدافا معينة يجب حصرها من طرف الباحث وأن الوصول إلى هذه الأهداف مرهون بمدى تطابق وانسجام وسائل الدراسة مع الأهداف المحددة. لذا يتعين على الباحث تحديدها بشكل يتماشى والوسائل المتاحة. ويمكن إدراج الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة فيما يلي:

1- التعرف على مبررات تحويل المؤسسات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص لموريتانيا، ومدى مشاركة الأطراف المعنية والفاعلة في هذا التحول.
2- تحديد المشاكل التي تواجه موريتانيا في مسيرتها التنموية، وفي ظل التحولات العالمية الراهنة التي من سماتها البارزة ظاهرة الخصخصة.
3- حصر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة في موريتانيا.

4 – المساهمة في تقديم دراسة متواضعة حول الاقتصاد الموريتاني وطرح الحلول الممكن تجسيدها لتفعيل المسار التنموي في موريتانيا.

مبررات اختيار الموضوع ومشاكله:

لقد كانت هناك مبررات دفعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع. تتمثل في انعدام الدراسات التي تناولت سياسات وبرامج الخصخصة في موريتانيا. إلى جانب المساهمة في إثراء المكتبة الوطنية بدراسة من هذا النوع، قد تسهم في المستقبل في توجيه الباحثين الوطنيين إلى القيام بدراسات مستفيضة. كما أن عامل الرغبة الشخصية لا يقل أهمية نظرا لارتباط الموضوع باهتمامات الباحث.

ومن أجل حرص الباحث على أن يكون البحث في مستوى الموضوعية والوصول إلى نتائج مفيدة، فقد تمثل أسلوب البحث في التعرض للظاهرة الاقتصادية من الناحية النظرية وتحليلها بالاستعانة إلى الجوانب التطبيقية كالجداول والأرقام والبيانات.

لقد واجه الباحث جملة من المعوقات أثناء إعداد هذا البحث نتيجة لحساسية الموضوع لارتباطه بالقرارات الرسمية. فالتعتيم الذي تفرضه الهيئات الحكومية المعنية بالمعلومات الضرورية بهذا البحث وطابع السرية والكتمـــان الــذي ظلت تمارســه تلك الهيئات حيال مثل هذه المعلومات، خلق مشاكل عديدة وأوجد عراقيل كثيرة أمام الباحث.

كما أن الأرقام ذات الصبغة الرسمية غالبا ما تكون مفرطة شيئا ما بالتفاؤل وغير دقيقة، مما يترتب عنه اختلاف أحيانا في البيانات تبعا لتعدد الجهات واختلافها التي تصدرها بشكل تقل معه المراجعة الأساسية للمعلومات. ولقد عمل الباحث على التغلب على التباين في المعلومات بعد مقارنتها في أكثر من مرجع وتم الربط بينها بالشكل الذي يخدم الموضوع.

منهجـــية الدراســـة:

تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج التحليلي الوصفي كمحور أساسي في هذا البحث. كما تم استخدام المنهج المقارن، وذلك لمقارنة بعض المعطيات التي تصدرها الهيئات المحلية والدولية من أجل اكتشاف أيها أكثر صوابا. إلى جانب الجداول والمنحنيات التي من شأنها إعطاء البحث مصداقية أكبر.

وقد اعتمد الباحث على مصادر متنوعة باللغات المختلفة، تتمثل في الكتب والدوريات المتخصصة والتقارير المحلية والدولية التي تنصب في صميم الموضوع، وذلك بعد مقارنتها والتأكد من صحتها. وتشتمل الدراسة إلى جانب المقدمة العامة أربعة فصول.

الفصل الأول: يتناول بالدراسة والتحليل الإطار النظري للخصخصة من حيث ماهيتها وتطورها كظاهرة حديثة وإمكانات القطاع العام والخاص في عملية التنمية مرورا بالدوافع والمعوقات للظاهرة محل الدراسة.

الفصل الثاني: يهتم بدراسة سياسات الخصخصة بين النظرية والتطبيق، متناولا أساليب التحول إلى القطاع الخاص ومقومات تنفيذ برنامج الخصخصة مع الاعتماد على الطرق الحديثة لقياس الآثار التنموية للخصخصة.

الفصل الثالث: يعالج سمات الاقتصاد الموريتاني والمسار التنموي مرورا بمراحل التخطيط الموجه وانتهاء ببرامج الإصلاح التي بدأ تطبيقها منذ بداية منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بالتركيز على مضمونها.

الفصل الرابع: يختص بأداء القطاع الخاص وتجربة موريتانيا في الخصخصة، وذلك بالتعرض لمساهمة القطاع الخاص الموريتاني في التنمية الاقتصادية مع الوقوف على المشاكل التي تعترض سبيل القطاع الخاص. وتم التركيز فيه على استراتيجية الخصخصة مرورا بالأهداف والمبررات، وانتهاء بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة وآفاقها المستقبلية.

الفصل الأول

الإطار النظري للخصخصة

الإطار النظري للخصخصة

يشهد العالم تغيرات وتحولات هامة هدفها الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق وما يرافقه من تحرير في النشاط الاقتصادي. وقد تبنى هذه المتغيرات العديد من دول العامل، ومنها الدول النامية ذات الاقتصاد الموجه. وتهدف هذه التحولات إلى هيكلة اقتصاديات هذه الدول إلى الحد من تدخل الدول في النشاط الاقتصادي، وتطوير دور القطاع الخاص.

وبعد أن تحول دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي، برزت الخصخصة كإحدى أنجع الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام وإعادة الهيكلة لتحسين الأداء، الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية في الدولة، وزيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية والطبيعية والمالية وتحسين فعاليتها. وهنا يمكن أن يتساءل المرء عن ماهية الخصخصة؟

وما هي المبررات التي يستند إليها أنصار هذا التوجه؟ وما هي أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة لعملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق؟

المبحث الأول: مفهوم الخصخصة وإمكانات القطاع العام والخاص في عملية التنمية

تعتبر الخصخصة من الجوانب الأكثر إثارة للنقاش في ظل الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية. وبغض النظر عن ما كان يدور من نقاش، خلال الستينيات والسبعينات حول أولوية القطاع العام أو القطاع الخاص في تحقيق التنمية المنشودة، حيث هيمن على هذا النقاش الجانب الأيديولوجي والسياسي على حساب الجانب الاقتصادي، فالمناظرات والمساجلات حول هذا الموضوع كانت تدور حول تحديد مكانة ودور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وعلاقته بالقطاع العام، والأسباب التي أدت إلى فشل القطاع العام الذي عجز عن القيام بمهامه في تلبية احتياجات المواطنين.

المطلب الأول: تحديد مفاهيم الخصخصة والقطاع العام والخاص

سيتم هنا تناول المقصود بنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ومفهوم هذين القطاعين. فتدخل الدولة في الاقتصاد قد يكون لمصلحة القطاع الخاص، وتعديل مسار الاقتصاد نتيجة سلوكيات القطاع الخاص نفسه، وهو أمر لا علاقة له بالقطاع العام، لذا فمن الضروري تحديد كل من هذه المفاهيم.

1 – تعريف الخصخصة:

لقد ظهرت أفكار عديدة في الأدبيات الاقتصادية تعبر عن عملية تحويل المشروعات الانتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومن أبرز هذه الأفكار ما اصطلح عليه بالخصخصة، والتخصيصية ونزع الملكية العامة وغيرها. ولعل أكثرها شيوعا في الاستخدام هو "الخصخصة" Privatization، وهو المصطلح الذي سوف يتم استخدامه في هذا البحث. لقد اختلف الاقتصاديون على كل شيء بما في ذلك التعاريف الأساسية للمتغيرات الاقتصادية، وهذا ينطبق على الخصخصة أيضا. وحول فكرة

الخصخصة، فإن إحياء هذا المصطلح يعود إلى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وكان أول استخدام له في القاموس عام 1983[1].

أما جوهر فكرة الخصخصة فقد تطرق إليه كل من ابن خلدون في القرن الرابع وآدم سميث في أواخر القرن الثامن عشر. ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1991 إلى أن ابن خلدون يذكر في مقدمته أن "النشاط التجاري من جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياه، ومدمر لإيرادات الضرائب. ويحول دون دخول المتنافسين ويملي أسعار المواد والمنتجات مما يؤدي إلى الانهيار المالي لكثير من الأعمال التجارية. وعندما تكون هجمات الحاكم على الممتلكات واسعة وعامة، وتؤثر على جميع أسباب الحياة، يصبح التراخي في النشاط التجاري شاملا أيضا"[2].

ومعنى هذا أن القطاع الخاص بتركيزه على تعظيم الأرباح سيهتم في إرضاء المستهلكين وفي تطوير تقنيات الإنتاج الحديثة ورفع كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف. وبالنسبة للبعض فإن الخصخصة تعني "إعادة القطاع العام إلى الأفراد، حيثما كانوا عن طريق البيع"[3].

في حين يرى آخرون بأنها مجرد العودة للعمل بآليات اقتصاد السوق دون إعادة الاعتبار للقطاع الخاص، كما هو في الصيغة الاقتصادية التي تعارف المفكرون عليها في دول أوروبا الشرقية والصين وسائر بلدان مجموعة الدول التي أخذت بالمفاهيم الماركسية.[4]

والملاحظ أن الخصخصة في الحالة الأولى تفقد المغزى منها. فالقطاع الخاص كان على الدوام موجودا حتى في الدول التي تبنت فكرة القطاع العام كمنهج يشكل العمود الفقري للاقتصاد.

وهناك من يعرف الخصخصة على أنها "تحويل ملكية المنشآت العامة إلى أطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقا لمبادئ القطاع الخاص".[5]

---

(1) - د. يوسف خليفة "**نحو اقتصاد أفضل في الدول العربية**" في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثامنة عشر، المجلد 24، العدد 5 (شتاء 1999)، ص .75.

(2) - البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم (1991)**، ص. 174.

(3) - د. محمد رياض الأبرش، **الخصخصة آفاقها وأبعادها** (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999)، ص. 31.

(4) -د. نبيل مرزوق، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة** (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999)، ص. 85.

(5) - وزارة الخوصصة المكلفة بمنشئات الدولة، "**دليل الخوصصة**" (أكتوبر، 1996)، ص .16.

ومن هذه التصورات نلاحظ أن الخصخصة تتضمن عددا من العناصر يمكن إجمالها كما يلي:

إن من أهم عنصر في عملية الخصخصة هو أن يتغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة ليتفق مع مبادئ القطاع الخاص. وتتمثل مبادئ هذا الأخير في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف.

ويمكن أن يتحقق هذا المعنى للخصخصة بإسناد إدارة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وفقا لعقود إدارة مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة. كما يمكن أن يتحقق بتأجير المشروعات العامة لمشروعات القطاع الخاص حيث يتم تشغيلها وإدارتها مقابل اقتسام الأرباح بنسب معينة يتم الاتفاق عليها. كما ينحقق بمساهمة مشروعات القطاع الخاص سواءً المحلية منها أو الأجنبية في رأس مال هذه المشروعات مع اشتراكها في الإدارة بما يضمن تحسين أدائها.

كما تتضمن الخصخصة نقل ملكية بعض مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص. ويتم هذا النقل بالاعتماد على أكثر من أسلوب، مثل بيع الشركات العامة إلى مشتر واحد أو مجموعة من المشترين، أو طرح أسهم هذه الشركات للبيع للجمهور، أو توزيع الأسهم مجانا على العمال أو القائمين على الإدارة أو إرجاعها لأصحابها قبل التأميم، أو أية توليفة من هذه الأساليب.[1] وسيتم التعرض إلى هذه الأساليب في المبحث الأول من الفصل الثاني.

ومن هنا فإن الخصخصة لا تقتصر على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإنما تتضمن زيادة الدور الذي يوكل للقطاع الخاص في خطط التنمية من خلال الحوافز التي تقدم له بحيث يستحوذ تدريجيا على النصيب الأكبر من الاستثمار والعمالة والناتج الوطني في المجتمع.

ويلاحظ أن الخصخصة كأداة نمو قد تستغرق وقتا أطول من الخصخصة كأسلوب تحويل. فالأولى تتم بالتدرج على مر الزمن، أما الثانية فتتم في صورة قفزات. وهناك من

(1) - د. رمزي زكي "الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر" في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط معهد التخطيط القومي، المجلد الثاني – العدد الأول (4/يونيو/1994)، ص.19 .

يشير إلى أن الخصخصة بأسلوب التحويل قد تعيق الخصخصة بأسلوب النمو. فالقطاع الخاص بدلا من أن يوجه مدخراته إلى إنشاء مشروعات جديدة وفقا لخطط التنمية، فإنه يوجهها إلى شراء مشروعات قائمة قد تكون فرصتها في النجاح أقل من فرص المشروعات الجديدة.[1]

2 – مفهــوم القــطاع العــام وضـــرورة وجـوده:

يقصد بالقطاع العام مشروعات قطاع الأعمال التي تسير من قبل الحكومة، التي يمكن أن تسند إدارتها إلى القطاع الخاص. وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية.[2]

ويؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المشروعات بهذه الكيفية إلى تعطيل آليات السوق وتشويه المنظومة السعرية. وقد يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد، في أغلب الحالات وقد لا يكون كذلك. وعادة ما يدخل العامل السياسي بقوة عندما تتدخل الدولة عن طريق التمليك المباشر للمشاريع الإنتاجية.

ويستهدف وجود القطاع العام تغيير الهيكل الاقتصادي وتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمحاولة إعادة توزيع الثروة وإزالة الفوارق الجهوية ورفع المستوى المعيشي لشرائح واسعة من المجتمع وتسخير الموارد المالية للدولة في إنشاء البنية التحتية وتنمية القطاعات الاستراتيجية وتلك التي لا يكون الإقبال عليها من طرف القطاع الخاص كالطرق والمباني والجسور والمطارات وما إلى ذلك.

وفي الواقع، فإن القطاع العام جاء كرد فعل طبيعي في الدول النامية ليعوض الغياب الفعلي للقطاع الخاص أو بسبب ضعف هذا الأخير أو تردده للمساهمة في التنمية الفعلية بدلا من لجوئه إلى القطاعات الطفيلية. والملفت هو أن اتساع دور القطاع العام في البلدان النامية لقي تشجيعا من البنك الدولي والمنظمات المالية والنقدية التي كانت خلال عقدي الخمسينيات والستينيات تعمل على توسيع دور الدولة في الاقتصاد. إذ كان يعتبر هذا الدور الوسيلة الأكثر فاعلية في تنفيذ مشاريع التنمية والتطوير إدراكا منها لضعف

[1] د. محمد عبد القادر عطية، **دراسات حديثة في التنمية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999)، ص. 98.
[2] ـ ضياء مجيد موسي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص. 9.

دور القطاع الخاص من جهة، أو تماشيا مع مفاهيم كينز الاقتصادية المعروفة من جهة أخرى.[1]

إن الليبرالية الاقتصادية بثوبها الجديد والتي تجتاح العالم اليوم في إطار ما يعرف بالعولمة الاقتصادية التي من أهدافها تحييد الدولة عن أداء مهامها في المجالات الاقتصادية وفي الإعلام والثقافة وغيرها. لتتولى هذه المهام مؤسسات لها من الحنكة والخبرة ما لم يتوفر لدى مثيلاتها في الدول النامية. وقد تمكنت الدول المتقدمة الرأسمالية من فرض طروحاتها على الدول النامية بتبني الخصخصة واقتصاد السوق الذي يعتبر الجسر المؤدي إلى العولمة.

لقد كان الليبراليون يأخذون دوما موافقة متذبذبة طبقا لما يحقق مصالحهم. وخلال الثورة الصناعية كانت الفئات البرجوازية الناشئة تطلب حراسة الدولة لحماية نشوء وتطور الرأسمالية. ومع ذلك فقد كان التوسع في الأسواق الرأسمالية يتطلب سياسة الباب المفتوح والدعوة إلى حرية المبادلات. ومع تنامي القوة الاقتصادية في أوروبا في العشرينيات من القرن الماضي بقي دور الدولة بعيدا عن أي تدخل في النشاط الاقتصادي. إلا أن أزمة الكساد العظيم، (1929 – 1930) ساهمت في ظهور الكينزية والعودة إلى طلب تدخل الدولة في مجالات محددة.[2]

وإذا كان النمو الاقتصادي في النصف الثامن من القرن العشرين قد أدى إلى مناصب شغل، فإن النمو الاقتصادي في إطار الليبرالية الحديثة يؤدي إلى الإطالة، والركود، والتضخم، والمديونية، وعجز الموازنة العامة. ويلاحظ أن بعض القطاعات في عالم اليوم مثل الإلكترونيات والإعلام والاتصال تعد من القطاعات التي لا تحتاج إلا إلى عدد قليل من العمال. بمعنى أن التقدم التقني يساهم في ارتفاع البطالة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين مما يؤدي حتما إلى أزمات سياسية.[3]

---

(1) يرى كينز أن للدولة دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية لضمان الاستخدام الكامل والرفع من الطلب. أنظر في ذلك: فتح الله ولعلو، **مقدمة في الاقتصاد السياسي** (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، **1981**)، ص. 144.

(2) ـ د. رمزي زكي، **"الليبرالية المتوحشة"** في مجلة قضايا وآفاق العالم الثالث، القاهرة، (خريف 1995)، ص. 62.

(3) ـ د. ميرغيني عبد العالي حمور، **مؤسسات القطاع العام في مفترق الطرق بين إمكانيات التطوير واحتمالات الخصخصة** (دمشق: دار المكتبي، 1995)، ص. 116.

3 – مفهوم القطاع الخاص:

يطلق مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة.[1] ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة. وتفترض السوق المنافسة التامة أن عدد المتعاملين فيه كبير، وأنهم من الصغر بحيث لا يمكنهم التأثير – كل على انفراد – في القرارات الاقتصادية. وحيث أن السلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح في المشروع، وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها، عادة، القطاع العام.[2]

وفي الواقع يوجد وضع احتكاري أو احتكار قلة، إذ يتم من خلاله استبعاد كل المزايا الاقتصادية عن المنافسة، ويتم فرض الأسعار التي تتناسب مع المدخلات والمنتجات من خلال التحكم في الطلب على الأولى وفي العرض على الثانية، مما يحدث تشوها في نظام الأسعار.

ويرى الاقتصاديون المعاصرون بـأن ما يحـدد الأمـور هو توقعات المنتجين والمستهلكين. وقد تمكنت الشركات الكبيرة من النجاح وتفادي كل ما من شانه أن يضاعف من حدة الأزمات الدولية التي عرفتها الرأسمالية حتى الثلاثينيات من القرن العشرين. وثمة أمرين أولهما يتضمن الانخفاض الحاد المفاجئ في الأسعار، وثانيهما يتعلق بتراكم المنتجات التي تعجز الشركة عن تسويقها. والسمة المميزة للمنتجات الصناعية الرأسمالية خلال الخمس عقود الماضية هي اتجاه الأسعار باستمرار نحو الارتفاع. وذلك لأن المنتجين يبادرون إلى تخفيض الإنتاج كلما استخلصوا من إشارات السوق احتمال ضعف الطلب. وبهذا لا يقع الانخفاض أصلا، ولا تواجه الشركة تكدس المخزون من السلع المعدة للتسويق.[3]

---

[1] - ضياء مجيد الموسي، المرجع السابق، ص. 18.
[2] - د. مرغمي مجيد، المرجع السابق، ص. 117.
[3] - نفس المرجع.

المطلب الثاني: إمكانـات القطاع الخــاص

لقد ساهم القطاع الخاص في تلبية حاجات الاقتصاد الوطني في كل مراحل تاريخ الدول النامية. وقد ساهم في شتى بلدان العالم مساهمة فعالة باعتباره قطاعا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو قطاعا مكملا أو مشاركا للقطاع العام.

ووفقا لأنشطة القطاع الخاص تشير الأرقام إلى مساهمته الفعالة كمنتج ومصدر على الرغم من أنه يفتقد إلى الإمكانات التي يتوفر عليها القطاع العام ليسيطروا على جزء هام من الثروة الحقيقية في كثير من الدول النامية سيما في قطاعات النفط واستخراج المعادن والصناعات الاستراتيجية في القرن العشرين، بينما بقي القطاع الخاص منحصرا في إطار ضيق حددته الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها اقتصاديات هذه الدول.[1]

والحقيقية أن القول بأن القطاع الخاص غير قادر على تحمل أعباء التنمية الحقيقية قول مردود بحكم تجارب الدول الأخرى التي مرت بظروف مشابهة، وبدأت من مستويات متقاربة مع مستوى البلدان العربية، كما يتضح ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم 1

بعــض المـــؤشرات لـــدول مختـــارة

البيـــــــــان	كوريا الجنوبية	كوريا الشمالية	ألمانيا الغربية	ألمانيا الشرقية
السكـــــــان (م.ن)	42,4	22,4	62,0	16,4
دخل الفرد بالدولار	4500	400	19300	4500
اليد العاملة في الزراعة	% 20	% 35	% 35	% 11
التجــــارة مــــع أمريكا بالملايين	110	5	610	28
نسبة التجارة مــــع الدول الاشتراكية	% 3	% 71	% 5	% 56
النفقات الدفاعية كجزء من الوطني	% 5	% 30	% 3	% 8
عدد السيــــــارات لكل 1000 مواطن	37	1	450	220
عدد الهواتــف لكــل ألــف ساكــن	170	10	360	36

المصدر: د. محمـــد الأبرش، **الخصخصة آفاقها وأبعادها** (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999)، ص. 15.

(1) ـ د. عبد الله الصعيدي، **تحويل الملكية إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار الفكر الحديث، 1999)، ص. 15.

كما أن عمليات المضاربة بالعقارات أو بالأسهم، ولو أنها تندرج ضمن أنشطته، إلا أن الهدف من هذه العمليات ينبع أيضا من عدم تكفل القطاع العام بها. بمعنى أن حاجات المجتمع الاقتصادية هي السبب الحقيقي في هذه العمليات. فعندما يتقاعس القطاع العام ولا يوفر إلا قسطا محدودا من مستلزمات قطاع البناء، أو يمنع البناء كلية لفترات زمنية قد تطول أو تقصر أو يتجاهل دور قطاع النقل بالرغم من أهميته للأفراد تنشأ فجوة كبيرة بين العرض والطلب. وهنا يجد القطاع الخاص الأرضية الملائمة للظهور والهيمنة على مثل هذه القطاعات.

المطلب الثالث: القطاع العام والقطاع الخاص والدور التكاملي في عملية التنمية

إن موجة الخصخصة التي تجتاح العالم منذ بداية الثمانينيات على الصعيدين النظري والعملي كادت تنسي العديد من الدول النامية بأن الخصخصة ليست هدفا بذاتها وإنما وسيلة لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المجتمعات النامية، من أجل تحقيق الأهداف التنموية المتعددة كالنمو الاقتصادي وتنويع مجالات الإنتاج وتنمية الموارد البشرية واستيعاب التقنية وزيادة الرفاه الاقتصادي لشرائح واسعة من المجتمع.

ومع ذلك فثمة من يخلط بين توسيع نطاق الخاص وزيادة فعاليته وتكامله مع القطاع العام، وهو أمر مرغوب فيه. وبين الاعتقاد بأن القطاع الخاص المتطور كفيل بتحقيق التنمية الشاملة، بمعزل عن القطاع العام، وهذا أمر يتعارض مع المنطق والتاريخ.[1]

وتؤكد التجارب التاريخية بأن غالبية الدول الصناعية اليوم لم تحقق تقدمها ونهضتها الصناعية التي تشهدها، إلا من خلال الدور الفعال لحكوماتها في حماية الصناعات الناشئة وتشجيع الصادرات وتوفير عوامل النجاح الأخرى. وفضلا عن ذلك، فإن النجاحات التي حققتها دول جنوب شرق آسيا، أو ما يعرف بالنمور الآسيوية،[2] خلال الفترة الممتدة من 1965 – 1990. ولم يكن هذا النجاح ناجما عن فعالية القطاع الخاص وحده في هذه الدول، وإنما كان نتيجة للدور الإيجابي في القطاع العام الذي ساهم في توسيعه وتطويره.[3]

---

(1) ـ د. ابراهيم شحاتة، **برنامج للغد: تحديد وتطلعات الاقتصاد العربي في عالم متغير** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص. 110.

(2) ـ تشمل هذه الدول: كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، وماليزيا، إندونيسيا.

(3) ـ د. علي زاوي، **نقل الملكية من العام إلى الخاص: آراء واتجاهات**، في مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25، العدد 4 (1997)، ص. 28.

ويؤكد البنك الدولي بأن معجزة دول جنوب شرق آسيا الاقتصادية لم تحقق بسبب عدم تدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي وإنما نتيجة تبني حكومات هذه الدول مجموعة من السياسات، منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، زيادة معدلات الاستثمار البشري، استقرار النظام المالي، تخفيف حدة التشوهات في نظام الأسعار، اختيار ودعم صناعات تصديرية معينة، وضع سقوف على كلفة رأس المال، حماية الصناعات المحلية المنافسة للواردات، إنشاء وتدعيم المؤسسات المالية والإستثمارية، تشجيع البحث والتطوير في العلوم الأساسية، إنشاء مؤسسات لتسويق صادرات وغيرها من أشكال التدخل في مسار التنمية الاقتصادية.[1]

ومن هنا، فإنه ينبغي التأكيد على أن التنمية الفعلية الشاملة لا يمكن أن تتحقق بتقويض دور القطاع الخاص ــ كما حدث في تجربة دول المعسكر الاشتراكي سابقا– ولا بتهميش دور القطاع العام ــ كما تشير التوجهات الحالية في العديد من الدول النامية حاليا– وإنما يتمثل المسار السليم بتكامل قطاعين، كما حصل في تجارب الدول الصناعية، ومثلما حدث في دول جنوب شرق آسيا في الوقت الحاضر. ومن الضروري توسيع مجال عمل القطاع الخاص، وفي الوقت ذاته يستوجب تدعيم أداء القطاع العام في المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يكون فعالا فيها سيما في مجالات البنى التحتية.

وليس ثمة ما يبرر قيام الدولة بكل الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن تفهم وجود الدولة فيها إلا على أساس اعتبارات أيديولوجية لم تعد تمثل توجهات الدولة، أو على أساس اعتبارات تاريخية لم تعد تمثل احتياجات المرحلة الحالية.[2]

إن دور القطاع العام قد يتعدى ــ كما تشهد بذلك تجربة جنوب شرق آسيا ــ الدور التقليدي إلى التدخل المباشر لتوجيه مسيرة التنمية من خلال اختيار نشاطات اقتصادية معينة وتشجيعها بكافة السياسات التجارية كالصرف والدعم وتوفير الأسواق واستيراد التقنية وغيرها من وسائل التقوية التي تزداد بموجبها القوة التنافسية لهذه النشاطات، ومن ثم يتم تحويلها إلى القطاع الخاص لتنطلق بعد ذلك وهي أقدر على المنافسة محليا ودوليا.

(1) ـ نفس المرجع.
(2) ـ د. سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص. 55.

المبحث الثاني: أسباب ضعف أداء القطاع العام ومبررات الخصخصة

بعد أن انتهجت بلدان كثيرة استراتيجية التدخل الحكومي المكثف في الحياة الاقتصادية، وما صاحبها من قيود إدارية وإجرائية للقطاع العام في إطار بسط نفوذه على قطاعات الدولة الاقتصادية، وقد أفرزت تلك الاستراتيجيات سلبيات عديدة كان لها أثرها المباشر في حدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في تلك البلدان. وقد طبقت دول نامية عديدة، ومن ضمنها الأقطار العربية، الاستراتيجيات نفسها غداة نيلها الاستقلال السياسي، حيث برز للقطاع العام دور رائد في الاستثمار برؤوس أموال هامة، في وقت كان فيه القطاع الخاص في كثير من الدول العربية عاجزا عن تأدية الدور ذاته طوال ثلاث عقود أعقبت الحرب العالمية الثانية. ولكن لماذا كان دور القطاع العام فعالا في الدول الصناعية بينما لم يكن كذلك في دول كثيرة من الدول النامية، كما تشهد بذلك تجارب أغلب الدول النامية؟

المطلب الأول: أسباب ضعف أداء القطاع العام

إن انخفاض أسعار النفط مع بداية عقد الثمانينيات وما سببه من تراجع كبير في العوائد المالية، ترك أثره في الخطط التنموية الطموحة للأقطار العربية بشكل عام، وتلك المنتجة للنفط بشكل خاص، فتراجعت أوجه الاستثمار بالقطاعات الإنتاجية بصورة ملحوظة، مما أدى إلى ضرورة إحداث تغييرات هيكلية بالأنشطة الاقتصادية لكل دولة. وقد تمحورت هذه التغييرات في عملية مزج للسياسات المالية والاقتصادية، وترشيد الإنفاق الحكومي، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة بشكل فعال بالأنشطة المذكورة.

وتشير بعض الدراسات في الميادين التنموية بأن الضعف في أداء القطاع العام في أغلب الدول النامية يعود، بالدرجة الأولى، إلى الفجوة الموجودة بين مصالح الفئات الحاكمة في هذه الدول ومصلحة غالبية أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى هدر موارد المجتمع وتوجيهها لتحقيق مصالح النخب الحاكمة على حساب أغلب أفراد المجتمع.

وفي الواقع، فإن قدرا لا يستهان به من موارد المجتمـــع ينفــق على قطاعات ومجالات محدودة الجدوى والأثر كالمشاريع المظهرية والدعاية الإعلاميـــة والإنفاق على الأسلحة لضمان استمرار وهيمنة الفئات الحاكمة على تقاليد الأمور. بل، وأكثر من ذلك، فإن اختلاف المصالح بين الأقليات الحاكمة والأغلبـــيات المحكومة يجعل الأولى أكثر حرصا على الأوضاع الراهنة وعدم المبادرة بتنفيذ متطلبات التنمية الفعلية لتطوير الموارد المتاحة وإنشاء تكتلات إقليمية وجهويـــة لمواجهة متاعبها الاقتصادية ومعالجة المشاكل التنموية بوضوح وجدية.

ومن الصعب بمكان إيجاد حلول ناجعـــة لهذه المشاكل، إلا بالمشاركة السياسية والقانونية والإعلامية والتربوية ، مما يؤدي إلى بلورة تصورات واضحة لأهداف المجتمع بكل شرائحه، وطرح الطرق المثلى لتحقيق تلك الأهداف.

وعلى الرغم من أن نمور جنوب شرق آسيا لم تكن فيها مشاركة سياسية فعلية في بداية تطورها الصناعي، إلا أن حكوماتها تميزت بمقومين أساسيين تفقدهما أغلب الدول النامية الأخرى، وهما: الاعتماد على الطاقات عالية التعليم والتدريب لتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية، فضلا عن انخفاض نسبة الفساد الإداري والمحسوبية.[1]

ومن خلال تجارب العديد من البلدان العربية ذات القطاع العام المستحوذ على نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية لكل دولة في أعقاب تضاعف أسعار النفط وعوائده المالية، برزت بعض السلبيات المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية لمؤسسات هذا القطاع، حيث استمر تأثيرها المضاد لعمليات التنمية الاقتصادية المختلفة. ومن أهم تلك السلبيات ما يلي:[2]

1- حدوث انخفاض ملحوظ في معدلات النمو في إنتاجية الفرد العربي وتناقص في إجمالي الإنتاج لمؤسسات القطاع العام عموما.
2- ارتفاع معدلات التضخم وما صاحبه من اختلالات في موازين العرض والطلب مقابل تراكم المخزون من مختلف السلع المصنعة ونصف المصنعة، مما يؤدي إلى حدوث انتكاسات في المسار التنموي.
3- تضخم الأيدي العاملة في المؤسسات الحكومية بأشكال غير اعتيادية.

(1) ـ د. محمد رياض الأبرش، المرجع السابق، ص. 35.
(2) ـ د. نواف الرومي، "**ما هو الخيار الأفضل في سياسة الخصخصة في الوطن العربي**"، (مركز دراسات الوحدة العربية؛ المركز 1998)، ص. 174.

4- انخفاض العائد على رؤوس الأموال المستثمرة من قبل الحكومة في أغلب أنشطتها الاقتصادية

5- عدم استقرار التنظيم الإداري للمؤسسات الحكومية

6- ارتفاع حجم الديون الحكومية الخارجية المقترضة من بلدان وبنوك ومؤسسات أجنبية مع تضاعف نسب خدمة هذه الديون وتزايد صعوبات جدولتها.

7- استمرار تزايد تكاليف الإنتاج، وخاصة أسعار الأجهزة والمعدات والتكنولوجيا المستوردة وأسعار المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة.

8- تناقص السيولة النقدية وقلة الاهتمام بإجراءات التمويل والاستثمار.

9- ضعف علاقات التكامل الإنتاجي بين أغلبية مؤسسات القطاع العام.

ويمكن القول أنه لا يوجد أي شيء في هذا العالم يعد غاية في ذاته، وإنما لأن لهذا الشيء وظيفة قد تكون طبيعية أو اجتماعية أو اقتصادية تتجلى فيها أهميته لحياة الإنسان ورفاهيته، ومن هنا يقول محمد رياض الأبرش: "إنه كان وسيكون هناك على الدوام قطاع خاص وقطاع عام وقطاعات مشتركة ومختلطة فيما بينها، ولكل منها دوره وأهميته والغاية منه، إما أن يتولى أحد هذه القطاعات الاقتصادية الريادة، فذلك أمر مرهون بالمرحلة والظروف المجتمعية"[1]

المطلب الثاني: مبررات الخصخصة

تطرح المؤسسات المالية الدولية ومنظرو الليبرالية الجديدة،[2] مبررات لعملية الخصخصة يمكن استعراض بعض منها:

1- تقليص أعباء الموازنة العامة:

من المشاريع التي يتم نقل ملكيتها هي المشروعات العامة الرابحة والتي تحقق دخلا وإيرادا ثابتا للموازنة العامة للدولة. أما المشروعات المفلسة فقد استنفذت إعادة هيكلتها ما حققته عملية البيع من إيرادات. وقد أطلقت حرية تسعير السلع والخدمات المنتجة من هذه المنشئات، وبالتالي تم التخلص من الخسارة وتحسنت المردودية من خلال زيادة الأسعار، أو تسريح العمال الفائضين، أو من خلال إلغاء القيود والضوابط لتشغيلها

(1) - د. محمد رياض الأبرش، المرجع السابق، ص. 17.

(2) - تبرر المؤسسات المالية الدولية تمسكها بهذه البرامج بعدد من الفرضيات تعتبرها مسلمات، وهي أن تحرير الأسعار، والتجارة، ونقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، من شأنه أن يدعم فرص النمو، ويقود إلى الاستقرار المالي والاقتصادي، وأن أي تدخل من قبل الدولة يشوه عمل آليات السوق، ويعيق تحقيقها للتوازن التلقائي، وأن الأزمة التي تعاني منها الدول النامية هي نتيجة لسياسة الاقتصاد الموجه التي اتبعتها.

واستثمارها، وهي أمور لا تتعلــق مباشــرة بالملكية، بل يمكن القيام بهذه الإجراءات مع الحفاظ على طابع الملكية. وهذا ما يدفع للتساؤل في كثير من الحالات عن مبررات نقل الملكية. إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى جعل هذه المؤسسات رابحة وذات مردودية أفضل، فلماذا تنقل ملكيتها إلى رأس مال خاص؟ وبالمقابل هل يمكن للقطاع الخاص أن يشتري منشئات مفلسة؟.

ومع ذلك فلا توجد معطيات حول هذا التحسن، إذ تم تقليص العجز في الموازنة في أغلب الدول العربية منن خلال الضغوطات المباشرة على الأجور والإنفاق العام ورفع الدعم عن السلع الأساسية. كما أدت الزيادات في إيرادات خلال سنتي 1995 – 1996 بفضل التحسن النسبي في أسعار النفط بالنسبة للدول المنتجة للبترول والدول الأخرى التي تملك الخامات كالفوسفات والبوتاس إلى تقليص عجز الموازنة العامة.

أما العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، فالملاحظ أنه قد استمر في الزيادة بالرغم من الإصلاحات في أكثر من سبعين بلدا ناميا منذ 1980، إذ تشير الأرقام بأن عبء الدين الخارجي للدول النامية قد ازداد من 658 مليار دولار عام 1980 إلى 1770 مليار دولار عام 1993[1].

ارتفع الدين الخارجي للدول العربية من 141.417 مليار دولار عام 1990 إلى 157.783 مليار دولار عام 1995. ومع أن معظم الدول العربية حاولت تطبيق برامج للتصحيح الهيكلي، فإن مديونيتها قد ازدادت بما يقارب 11,54 % خلال خمس سنوات.[2]

2- توسيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية:

من المبررات التي تقدم للخصخصة، ضرورة إفساح المجال لمبادرة القطاع الخاص القادر على تعبئة المارد والاستغلال الأمثل لها. واستجابة لهذه التوجهات أصدرت العديد من الدول العربية قوانين لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. وقدمت إعفاءات ملموسة وتسهيلات كبيرة بالإضافة إلى نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن حصة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قد

(1) - Waldem Bello et Chea Cummigham **"De l'ajustement Structurel en ses implacables dessins "** Le monde diplomatique, 1994, P.P. 8-9.

(2) - جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997**، ص 344.

تراجعت من 22.3% عام 1990 إلى 21.1% عام 1996.[1] لقد حققت الدول العربية معدلا وسطيا سنويا في نمو حصة فرد من الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـــ 2.7 % خلال السنوات 1965 – 1980، وخلال السنوات 1980 – 1995 كان معدل النمو سلبيا بما يعادل (1.2)% سنويا.[2]

وتعود أحد أسباب هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط منذ أوائل الثمانينيات، إلا أن دور ونشاط القطاع الخاص لم يعوض التراجع في الإيرادات.

إن التراجع في دور الدولة في القطاع العام ساهم بشكل أساسي في انحسار الفئة الوسطى وهي الفئة الأكثر ديناميكية في المجتمع، والأكثر قدرة على تحريك التطور والنمو. وتؤدي الخصخصة بتمركز الثروة بتباطـــؤ النمـــو، وتراجع معدلات الاستهلاك وتصاعد حدة التوتر الاجتماعي مما ينعكس سلبا على الاستثمـــار، والتـــوسع الاقتصادي بشكل عام وتعد هذه من إفرازات برامج التعديل الهيكلي في الـــدول الناميـــة، وفي الدول العربية، بعكس ما طرح من أهداف لعملية الخصخصة.

3- تحسين كفـــاءة المنشـــئات الاقتصادية من خلال آليات السوق والمنافسة:

في دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي، يوضح فيها أنه لا يمكن استغلال بأي حال من حالات النجاح لبرامج إعادة الهيكلة التي تمت في أكثر من 100 دولة نامية، تقول الدراسة ما معناه: "لا نستطيع القول بثقة إذا كانت هذه البرامج قد عملت أم لا على قاعدة الدراسات الموجودة، كما لا نستطيع القول بثقة إذا كانت هذه البرامج المدعومة من قبل الصندوق قد توصلت إلى تحسين فعاليات في مجال التضخم والنمو الاقتصادي. وفي الواقع، لقد اتضح بأن وضع برامج التعديل في التطبيق قد ترافق بزيادة في التضخم وبانخفاض معدل في معدل النمو".[3]

وفي دراسة ROLVE DRHOVEN قدمت في ندوة أعدها صندوق النقد العربي للتعاون مع البنك الدولي ومؤسسات مالية أخرى يقول: "لا تقدم تجارب تخصيص المنشئات براهيـــن تمكننا من تقرير ما إذا كان من شأن تغيير الملكية في حد ذاته تعزيز الكفاءة، فمـــن الصعب الفصل بين تأثير العوامل المختلفة على أداء المنشئات". ويضيف

(1) ـ نفس المصدر، جدول رقم (5)، ص. 15.

(2) ـ البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم** (نيويورك، 1998)، ص.210.

(3) – Michel Chosser Dovsky, **dans la mondialisation de la pauvreté**, Ed. écososciété-Monterial - Canada, 1998, P. 62.

بأنه "لم تجر أي دراسة منهجية لرصد الكفاءة على المدى الطويل للمنشئات التي نقلت ملكيتها أو لمقارنة أدائها بالتنبؤات الموضوعية لأدائها على افتراض بقائها ضمن القطاع العام. ولقد اصبح واضحا أيضا أنه لا بد من الإقرار بتكاليف الخصخصة، وبالسبل الممكنة لاستخدام الإيرادات الناجمة عنها. وقد بلغت تكاليف الخصخصة في بلدان عديدة أكثر ما كان مقدرا لها، ونادرا ما أدت دورا هاما في برامج الاستقرار على الرغم من افتراض دور لها من هذا القبيل".(1)

وباعتراف المؤسسات المتخصصة على الصعيد العالمي، فإن نقل الملكية لم يبرهن على صحة الإدعاء بتحسين الإنتاجية والفعالية وزيادة النمو الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، تبين التجارب التباطؤ في النمو الاقتصادي، والتراجع في الإنتاج.

وفي العديد من القطاعات، وخاصة قطاعات الخدمات العامة التي تم نقل ملكيتها للقطاع الخاص، تبيـــن تـــراجع هذه الخدمـــات، وارتفاع تكاليفها على المدى الطويل.(2) والمؤكد أن رأس المال يسعى للربح السريع ويتردد في الاستثمارات المكلفة التي تتطلب زمنا أطول لاسترجاعها، وإن كانت تحقق تقليصا في التكلفة على المدى البعيد وبالتالي وفرة السلع والخدمات بأسعار أقل للمستهلك. وهذا ما حذا بالمملكة المتحدة، أول المرجين للخصخصة، للتدخل ضد أسلوب الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص في مجال الكهرباء والذي نقلت ملكيته إليه.

وفي اجتماع عقدته منظمة العمل الدوليـــة للبحـــث عـــن آثار المـــادة الهيكلية على قطاع التعليم توصل التقرير إلى استنتاج مؤداه أن الإجراءات المطبقة للتصحيح الهيكلي قد أدت إلى نتائج في غاية من الخطورة ويتجلى ذلك بوضوح في دول إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية منها: وقف التعيين في قطاع التعليم منذ 1980 وإلى تجميد الأجور منذ أواسط الثمانينيات. وقد أدى ذلك إلى إغلاق معاهد المعلمين، ومغادرة المعلمين المؤهلين لقطاع التعليم واستبدالهم بأشخاص غير مؤهلين. ونتيجة لهذه السياسة أصبح هنالك أكثر من 50% من المعلمين يعملون خارج قطاع التعليم.(3)

(1) - صندوق النقد العربي، **"الآثار السلبية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية"**، تحرير طاهر كنعان، (أبو ظبي: الصندوق، 1996)، ص. 314.

(2) **Réunion Paritaire sur l'Incidence de l'ajustement Structurel dans les Services publics** – Genève, 24 – 30 (Mai, 1995), p. 6.

(3) **Note on the Preceding Joint Meeting on the Impact of Structural Adjustment on Educational Personnel**, Genève, 22 - 26, (April, 1996), P.10.

إن الآثار المباشرة للخصخصة على قطاع الخدمات العامة كانت مخيبة للآمال، ذلك أن لرأس المال البشري والتنمية البشرية التي تجمع الآراء على مركزيتها ودورها الأساسي في تحقيق التنمية المستديمة والمعتمدة على الذات، لا تتوقف هذه النتائج السلبية في الدول النامية فقط، وإنما تشمل الدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا ما حذا بالمنظمات المهنية والاجتماعية في فرنسا وعدد من دول أوروبا الغربيـــــة للاحتـــجاج بقوة على خصخصة هذه القطاعات وإجبار الحكومة على التراجع عن إجراءات الخصخصة.[1]

ومن هنا فإنه لا يوجد ما يؤكـــد أفضلية الملكية الخاصة من أجل لقاءه المنشآت الاقتصادية، بل يوجد بين الشركات والمؤسسات الكفؤة عدد من المؤسسات العامة، ولا يتضح أي دور للملكية إلا من خلال عائـــد رأس المـــال وعنـــد أخـــذ رأس المـــال الثابت بالاعتبار. وترتبط الكفاءة إلى حد كبير بالأوضاع والبيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها المنشأة وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه، قديم أم حديث، بالإضافة إلى الوفورات الخارجية المحققة بالنسبة لها وجميع هذه العوامل غير مرتبطة بنوعية الملكية.

أما الفوائد التي يمكن أن تحققها المنافسة، فإن هذه الأخيرة ليست قاصرة على القطاع الخاص، ويمكن للمنشآت العامة أن تدخل هذه المنافسة سواء مع القطاع الخاص المحلي أو بالأجنبي.

4- توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الوطني:

من الفوائد التي تعزى إلى عملية الخصخصة توسيع قاعدة الملكية في المجتمع، وبالتالي مساهمة ولإشراف من قبل شرائح واسعة من المجتمع في رأس المال الاجتماعي. ولكن الوقائع تبين عدم تحقق هذه الرؤية، حيث يفترض وجود ادخار عائلي نسبيا، وهذا غير متوفر في معظم الدول النامية بالإضافة إلى أن الإجراءات الأخرى المصاحبة لعملية إعادة الهيكلة لا تؤثر كما تؤثر لوحظت على دخول ومستوى معيشة العمال العاديين فقط وإنما فقط على الفئات الوسطى القادرة على الادخار، وغالبا ما يكون العمال غير مهتمين بالملكية، بل العامل المهم بالنسبة إليهم هو الدخل المتحقق.[2] كما أن أوضاعهم السيئة

[1] – IBID.

[2] - جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، المرجع السابق، ص.220.

تدفعهم إلى التخلص من أسهمهم بأسرع وقت للحصول على دخل آني ومباشر، يساعدهم في حل مشكلاتهم المالية.[1]

ويعتبر الجانب المهم في عملية توسيع قاعدة الملكية هو حق المشاركة في عضوية مجلس الإدارة، ولا يكتسب حملة الأسهم هذا الحق إلا بعد تملكهم نسبة 10% من إجمالي الأسهم وغالبا ما لا يستطيع صغار المساهمين تشكيل كتلة مناسبة من الأسهم للتمثيل في عضوية مجلس الإدارة. وبذلك يفقدون حقهم في التوجيه والإشراف على عمل المنشأة، وفي كثير من الحالات لم يستطع العمال الذين أعطوا تسهيلات لتملك أسهم في مؤسستهم المباعة للحصول على التمثيل في مجلس الإدارة. وفي التجربة المصرية للتخصيص منحت الحكومة المصرية أولوية التملك لعمال المنشأة وذلك بأن منحتـــهم تخفيـــضا على أسعار الأسهم بنسبة 20 % ويسري هذا التخفيض على كتلـــة 5 % من إجمالي الأسهم، وفيما يتجاوز ذلك فهم يشترون الأسهم بالأسعـــار المتداولة كباقي المساهمين. ومع ذلك لم تستطع التجمعات العمالية والتنظيمات النقابيـــة من تشكيل نسبة 10% من الأسهم وبالتالي لم تستطع الدخول إلى مجلس الإدارة في هذه المنشآت.[2]

وبشكل عام، فإن الدول العربيـــة التي قامت بنقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص لم يتمكن العمال فيها من تشكيل 10 % من إجمالي الأسهم. أما مشاركة صغار المكتتبين، فإن التجربة أيضا تبين سواء في المغرب أو تونس أن الذيـــن استأثروا بالكتلة الأكبر من الأسهم هم مجموعة صغيرة من الأفراد، 64 تونســـــي حصـــلوا على نسبـــة 73,7 % من إجمالي الأسهم في حين كانت حصة العمال المكتتبين لا تتجاوز 5,3 % من الأسهم.[3]

لقد قامت بعض الدول النامية بتحويل ديونها الرسمية إلى الأفراد، كما قامت البنوك والمؤسسات المالية بتحويل جزء من الديون المشكوك في تسديدها للتداول في السوق الثانوية، وبذلك استطاعت بعض المصارف والمضاربين من شراء ديون الدول النامية بأسعار رمزية أحيانا، وتشترط المؤسسات الماليـــة الدولية على الدول المدينة عدم شراء ديونها في هذه السوق، مثلما حدث في مصر، وذلك لإعطاء الفرصة لرأس المال الأجنبي

(1) ـ وتجربة بلدان أوروبا الشرقية تبين أن حصة العمال في المنشآت التي بيعت قد تحولت مباشرة إلى المديرين والمافيات المسيطرة.
(2) ـ ناجم صادق، **الخوصصة: المفتاح لحكومة أفضل** (عمان: مركز الكتب الأردني، 1999)، ص. 41.
(3) ـ نبيل مرزوق، المرجع السابق، ص. 195.

من التحكم بهذه الديون وتحويلها إلى أصول في هذا البلد المدين عن طريق استبدال الدين بالمؤسسات والشركات المعروضة للخصخصة، وبتكلفة أدنى بكثير من قيمتها الحقيقية أو قيمتها المتداولة، نتيجة مبادلتها بالقيمة الاسمية للدين الأصلي.[1]

إن الشكل الجديد للاستثمار الذي أوجدت المتعددة الجنسيات لا يشترط مساهمتها بنسبة تزيد عن 50 % من رأس المال، لضمان سيطرتها على الشركات والفروع في البلدان المضيفة، حيث تستفيد الشركات الكبرى من عقود الامتياز، والمساعدة الفنية، والتقنية، والعقود من الباطن، وتقاســم الإنتاج، وغيرها من العقود المتعلقــة بالتعاون الصناعي والخدمات والإدارة، بالإضافة إلى عقود الاستيراد وإقامة مشاريع مفتاح أو منتج أو سوق باليد. وهذه الأنماط الجديــدة للسيطرة لا تتطلب ضد الشركات الكبرى إنفاقا رأسماليا في البلد المضيف، وهي تستفيد من تفوقها التكنولوجي واستيلائها على أسواق معينة لفرض سيطرتها وتوجيه المؤسسات التابعة بما يخدم مصالحها دون مساهمة فعلية في رأس المال وبالتالي، فإن مشاركــة هــذه الشركات في مجالس إدارة المؤسسات والشركات التي انتقلت ملكيتها كاف لفرض السيطرة عليها والتحكم فيها.[2]

وتملك الدول الناميــة مبررات موضوعيــة لإجــراء إصلاحات جذرية عميقة في سياساتها الاقتصادية، وأساليب إدارتها للمرافق الاقتصاديــة، بالتخلص من السلبيات التي تراكمت خلال التجارب التنمويــة السابقــة، ولمواجهــة انعكاسات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالميــة، والحد من آثارها السلبية عليها. إلا الدول النامية نتيجة لمديونيتها وارتباطاتها السياسية والاقتصادية لا تملك حرية تقرير السياسات الملائمة لها. وهي بذلك تخضع لضغوط مباشرة من المراكــز الرأسماليــة المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية.[3]

وبالإضافة إلى الضغوط الخارجية تتعرض الدول الناميــة لضغوط داخلية بالاتجاه نفسه من مراكز وقوى ضغط تعبر عن مجموعات ذات مصالح ذاتيــة، سواء في الدولة

---

(1) - نفس المرجع، ص. 196.

(2) - د. عمرو كمال، **"التحديات التي تواجه النفط والغاز خلال القرن الواحد والعشرين وأثرها على التنمية في البلدان العربية"**، مطبوع غير محدد التاريخ وجهة الإصدار، ص. 198.

(3) - يحدد وزير خارجية أمريكا الأسبق جورج شولتز **George Shults** في رسالة إلى مسؤولي المعونة الأمريكية، القضايا التي يجب أن يثيروها مع الحكومة المعنية، أي شرطية المعونة المقدمة إلى هذه الدول، تقول البرقية: "إن الحوار السياسي يجب أن يشجع الدول الأقل نموا على اتباع مبادئ السوق والابتعاد عن التدخل الحكومي في الاقتصاد ..." انظر: د. علي توفيق الصادق وآخرون، المرجع السابق، ص. 22.

أو في القطاع الخاص، والتي ترى مصلحتها في انسحاب الدولة والاستيلاء على القرار الاقتصادي الداخلي عوضا عنها.

ويتضح من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة والمؤسسة المالية الواقعة في نطاق هيمنتها والمبررات التي تقدمها للخصخصة باعتبارها خيارا وحيدا، أنها لا تعبر عن رؤية موضوعية ودراسة فعلية لمشكلات التنمية وشروطها في البلدان النامية، بقدر ما هي تعبير عن مصالح الاقتصاد المسيطر وإقامة النظام الأكثر فائدة له.[1]

المبحث الثالث: معوقات عمليـــة الخصخصـــة

تنطوي إعادة الهيكلة على تغييرات بنيوية عميقة في اقتصاديات المجتمعات التي تبنت مثل هذه الإجراءات. وتمثل عمليـــة نقـــل الملكية المحور الأساسي فيها، ولكي يتم تحقيق ذلك بنجاح ينبغي أن تستجيب البنية القائمة لمتطلباتها، كما يجب أن تتميز العناصر الاقتصادية، بالديناميكية والقدرة على التفاعل معها، ولكن افتقار الدول النامية إلى البنية الهيكلية المساعدة على النمو وضعف مستوى تطور قواها المنتجة، قد ساهم بدور رئيسي في ظهور القطاع العام، والتراجع عن هذا التوجه فيه تجاهل لواقعها ولمرحلة التطور التي مرت بها. وقد تبين من خلال تجارب البلدان النامية العديدة أن ما يطرح عليها من سياسات لا ينسجم مع ما تملكه من إمكانات اقتصادية واجتماعية، بل يسهم، أحيانا، في تفاقم الخلل والتفاوت فيما بين قطاعاتها. ومن خلال عماليات الخصخصة برزت جملة من المعوقات سيتم عرض أهمها في المطالب التالية:

المطلب الأول: ضعـف تطور القـوى المنتجـة والقطـاع الخـاص

يتجلى هذا الضعف في محدودية التراكم الرأسمالي، وعدم قدرة رأس المال المحلي على اقتناء الأصول المطروحة للبيع والضعف أيضا في عدم توفر الخبرة الكافية في إدارة المشاريع الكبرى، وهي سمة من سمات مشاريع القطاع العام إضافة إلى عدم وجود خبرات تقنية وتسييرية قادرة على تطوير وتحديث المشروعات.

(1) ـ ستيف هـ. هونكي، محرر، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في الشرق والغرب، ترجمة مصطفى غنيم (القاهرة: دار الشروق، 1990)، ص. 26.

وتتميز المشروعات الخاصة في البلدان النامية بصغر الحجم وضعف المستوى التقني والإداري، في حين أن المشروعات العامة ذات الحجم الكبير تتطلب مستويات إدارية وعلمية وفنية متقدمة، وقد عملت الدول النامية على إعدادها وتأهيلها للارتقاء إلى المستوى المطلوب. غير أن نقل إدارة هذه المشروعات إلى القطاع الخاص لن يساعد في تطوير الإدارة والعملية الإنتاجية لأن القطاع الخاص لم يكتسب بعد الخبرة الكافية.(1) ويتجلى هذا الوضع بوضوح عند نقل ملكية مشروعات عامة مثل الكهرباء والاتصالات والبتروكيماويات والصناعات الأساسية التي كانت تشكل احتكارا للدولة، حيث لا يستطيع القطاع الخاص المحلي تمويل هذه المشروعات وإدارتها أو تطوير تكنولوجيتها، ويتحول بالتالي، إلى واجهة لرأس المال الأجنبي.

وتبين دراسة مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD عن التصحيح الهيكلي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فشل برامج التصحيح الهيكلي نتيجة استمرارية المعوقات البنيوية طويلة الأمد، مثل: ضعف قاعدة رأس البشري وعدم ملاءمة البنى التحتية مع متطلبات الاستثمار، ومحدودية رجال الأعمال وضآلة تراكم رأس المال الخاص.(2) إن هذه العوامل مجتمعة تشكل حلقة مفرغة تعيق إمكانية إعادة هيكلة الصناعة وإقامة صناعات جديدة. ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يستوجب على المعنيين بالأمر أن يؤدوا دورا حيويا لتفعيل القطاعات الاقتصادية المختلفة بكيفية تستجيب لطموحات شرائح واسعة من الطبقات الفقيرة.

المطلب الثاني: ضعف ومحدوديـــة السوق الماليـــة المحليـــة

من المعروف أن سوق رأس المال متخلفة في أغلب الدول النامية. ومرد ذلك أن انخفاض متوسط الدخل يعني انخفاض المدخرات التي تساعد على الاستثمار. كما أن المؤسسات النقدية والمالية التي تعمل على التقاء عرض المدخرات والطلب عليها ما زالت متواضعة في إمكانياتها وخبراتها. فضلا عن ذلك فإن نطاق الادخار والاستثمار ما زال محدودا ويكاد يقتصر على الأنماط التقليدية مثل الودائع والسندات الحكومية. لذلك يقال أن ضعف السوق النقدية والمالية يعتبر عقبة في طريق الخصخصة.(3) فأين رأس المال

(1) ـ بول صمونيل: **"التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص"**، في مجلة التمويل والتنمية، عدد 4 (ديسمبر، 1997)، ص.25.
(2) – **UNCTED – Trade and Development Report** : (1993), p. 110.
(3) ـ د. نبيل مرزوق، المرجع السابق، ص. 181.

الخاص الذي يستطيع شراء منشآت قد تصل قيمتها أرقاما قياسية تعجز الدول النامية عن توفيرها. ومعنى ذلك ضرورة الاعتماد على السوق المالية المحلية. ولا شك أن لهذه الصعوبة آثارها الكبيرة، ولكن مع ذلك يمكن ملاحظة ما يلي:[1]

1 – أن الخصخصة لا يجوز أن تتناول في وقت واحد عددا كبيرا من المنشآت العامة التي تضيق السوق المحلية عن استيعابها، ولا بد أن يمتد تنفيذ برنامج للخصخصة عبر فترة كافية من الزمن بحيث يؤخذ بعين الاعتبار القدرة الاستيعابية المحلية.

2 – تساعد الخصخصة على وضع أسس لسوق المال على المدى البعيد، ولا شك أن سوق المال بقي متخلفا في الدول العربية[2]، حيث لم تكن هناك حاجة إليه إزاء سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من النشاط الاقتصادي. بل إن سيطرة القطاع العام كانت من العوامل الهامة في هجرة المدخرات المحلية إلى العالم الخارجي. وقد تعمل الخصخصة على إبقاء المدخرات المحلية داخلية بل وقد تؤدي إلى عودة بعض من هذه المدخرات التي تحولت إلى الخارج.

3– أن الدول العربية البترولية تختلف عن غيرها من الدول العربية والدول النامية الأخرى من حيث أن الأولى تمتلك فائضا معتبرا من المدخرات بالقياس إلى فرص الاستثمارات المتاحة في المجموعة الثانية. ومن ثم فإن نسبة كبيرة من المدخرات تتجه إلى الدول الأجنبية، ولا شك أن الخصخصة سوف تساعد على اجتذاب بعض رؤوس الأموال العربية إذا ما استفادت بمعاملة تفضيلية بالنسبة للرأس المال الأجنبي[3].يضاف إلى ذلك وجود جاليات عربية كبيرة منتشرة في مناطق شتى من العالم، وهي تملك مدخرات يعتد بها يمكن أن تسهم في التغلب على مشكلة ضيق سوق المال المحلية.

وفي العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية كمصر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، كانت قيمة الأصول المطروحة للبيع من سوق الأسهم أعلى بكثير من جملة القيم المتداولة في السوق الأمر الذي جعل هذه الدول تتولى إصدار وتوزيع الأسهم للبيع على دفعات.

(1) ـ صندوق النقد العربي، **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية** (أبو ظبي: الصندوق، 1989)، ص. 36.
(2) وفي الواقعن فقد استطاعت العديد من الدول العربية ومنها مصر، الأردن، تونس، عمان، المغرب،لبنان على إنشاء أسواق رأس المال الفورية.
(3) صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص 26

وتؤدي زيادة حجم القيم المعروضة في السوق عن الطاقة الاستيعابية لهذه السوق إلى انحسار القيم المعروضة، وتداولها بأسعار أدنى من قيمتها الحقيقية[1]، وهذا الضعف في السوق المالية لا يوفر الشفافية المطلوبة، ولا يحقق الغرض من عملية البيع وخاصة إذا كان الغرض يتمثل في توسيع قاعدة الملكية، حيث لا تملك غالبية السكان أرصدة ادخارية، كما لا تملك خبرة في التعامل مع هذه الأسواق، ولا تتوفر لديها الثقة الكافية فيها، ولا يمكن خلال فترة زمنية محدودة بث الديناميكية والثقة في هذه السوق، وهو ما واجهته عملية الخصخصة في العديد من الدول النامية.

المطلب الثالـث: التكاليف الماليـــة للخصخصـــة ومشكلة العمالة

من بين المبررات التي تقدم لعملية الخصخصة، إيجاد موارد إضافية للدولة لتسديد جزء هام من مديونيتها، وتقليص أعباء الدين في الموازنة العامة، بالإضافة إلى توفير موارد كافية للقيام بمشروعات عامة، في البنية التحتية. ويتبين من تجارب العديد من الدول النامية في هذا المجال محدودية الأثر المادي والعائد الصافي لمبيعات منشئات تبين أن عائدها لا يتناسب مع الإيرادات المتوقعة منها، بل يشكل، في كثير من الحالات خسارة فعلية لتدفقات سنوية تسهم في تمويل الموازنة العامة للدولة[2].

وتتجاوز تكاليف إعادة الهيكلة، أحيانا، التكاليف المقدرة، مما يجعل عائد البيع أقل من التقديرات، أما تكاليف إعداد الدراسات وتطهير الوضع المالي للمنشئات وتعويضات العمال وغيرها من المصروفات تستهلك جزءا كبيرا من العائدات وفي تجربة الخصخصة في تونس لعدد من المنشئات العامة في قطاعات النقل والصناعات الغذائية والمعدنية، قامت تونس بإنفاق 130 مليون دينار تونسي، كانت تونس تحصلت عليها من صندوق النقد الدولي كقرض في إعادة هيكلة هذه المؤسسات وتطهيرها قبل البيع، وهذا ما يوضح الأعباء المالية التي تتحملها الدولة والمجموعة الوطنية خلال نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

(1) نفس المرجع.
(2) د. سعيد عبد العزيز علي، الخصخصة طريق الكفاءة الاقتصادية (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1998)، ص.270.

وفي دراسة أخرى حول التجربة التونسية شملت مجموعة من المنشئات التي تم نقل ملكيتها والتي بلغت قيمتها 183 مليون دينار تونسي، تشير الدراسة إلى أنه قد تم توزيع حصيلة البيع وفق العناصر التالية:[1]

1- تطهير الوضع المالي وتسديد ديون الشركات بنسبة 64,48 % من المبلغ الإجمالي.
2- المساهمة في تمويل صندوق إعادة هيكلة رأس مال الشركات العمومية بنسبة 2.89% من المبلغ المذكور.
3- منح العمال الذين تم الاستغناء عنهم بنسبة 2.89% من المبلغ.
4- أموال عائدة جديدة 6.94%.
5- موارد لم يتم تحصيلها بعد 6.344%.
6- استعمالات أخرى 16.0%.

وكما يتضح، فإن معظم الإيرادات قد تم استهلاكها في إعادة تأهيل الشركات والتخليص من ديونها.

لقد تحولت عملية الخصخصة في كثير من الحالات إلى وسيلة للاستيلاء على الثروة الوطنية والميراث الاجتماعي لعقود سابقة. ويعد ما جرى في روسيا أكبر عملية سطو في القرن العشرين. فقد استولت المافيا والمتنفذون السياسيون ورأس المال الأجنبي على الشركات العامة بأسعار رمزية. ففي عام 1995 حولت 2750 منشأة إلى شركات مساهمة. ونقلت ملكية 12500 منشأة إلى القطاع الخاص.[2]

من خلال التجارب المختلفة يتبين أن تكلفة إعادة هيكلة المنشآت العامة كانت كبيرة، كما أن مردودها من عمليات البيع كان ضعيفا. ومن ثم فإن مبررات عملية البيع والآثار الاقتصادية والاجتماعية كانت وبالا على أكثر من صعيد.[3]

(1) د. جمال الدين زيادة، **"الانعكاسات الاجتماعية لخوصصة المؤسسات العمومية، التجربة التونسية.**

(2) - قدرت قيمتها بـــ 8700 مليار روبل وأن العائدات المتحققة 1000 مليار روبل وقدرت قيمة مبيعات الشركات الخمسمائة الرئيسية بـــ 200 مليار دولار ولكنها لم تباع إلا بـــ 7 مليار دولار.

(3) - Français COHEN " **La Russie a-t-elle touché le fond ? R. La pensée"**, Paris, (Janvier, Mai /1997), P. 138.

ويتبين من تجارب الدول النامية أن العديد منها قد اضطر للحصول على تسهيلات وإعانات للقيام بعملية التأهيل للمؤسسات العامة لبيعها وأن العائدات كانت ضئيلة، ولا تشكل إلا نسبة ضئيلة من مديونيتها.[1]

وهذا ما حذا بالبنك وصندوق النقد الدوليين والمؤسسات المالية الدولية الأخرى إلى إنشاء صندوق خاص للمعونة، وتقديم التسهيلات المالية لتمويل هذه العملية. وفي بعض الحالات تحجم الحكومات عن القيام بهذه العملية عندما تجد أن الكلفة باهظة. كما تحجم الحكومات في العديد من الحالات عندما يكون موضوع البيع احتكارا طبيعيا يشكل موردا أساسيا للدولة مثل النفط الذي رفضت الدول العربية نقل ملكيته على الرغم من موافقتها على خصخصة عملية الاستثمار والإنتاج والتسويق والنقل وغيرها.[2]

ومن جهة أخرى، فإن مشكلة العمالة في المنشآت العامة أضحت من أعقد المشكلات التي تواجه الخصخصة. فقد دأبت الحكومات في عديد من الدول النامية على سياسة تعيين خرجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا في القطاع العام، دون أن يكون للمنشآت التي يعينون فيها حاجة إليهم. وترتب على ذلك نشوء مشكلة العمالة الفائضة في المنشآت العامة. والراجح أن تؤدي الخصخصة إلى بطالة بنسبة معينة من العاملين حاليا في القطاع العام.

ولا شك أن هذا السلوك يعتبر من العوامل الرئيسية في تخوف الحكومات من تطبيق سياسة الخصخصة بالنظر إلى ما قد تؤدي إليه من تعقيدات سياسية واجتماعية، لذلك لا بد من أن يشمل برنامج الخصخصة على سياسة واضحة للتعامل مع هذه المشكلة. وتدل تجارب الدول المتقدمة التي قطعت شوطا في مضمار الخصخصة على وجود عدة اختيارات متاحة لضمان عدم وقوع عبء هذه السياسة على العاملين في المنشآت العامة:[3]

1- إعداد برامج موازية لإجراءات الخصخصة لمساعدة العمالة الفائضة على وجود وظائف بديلة. وفي حالة عدم وجودها يتم مساعدة العمالة الفائضة برأس مال محدود لإنجاز مشروعات فردية.

2- اقتصار الخصخصة في مراحلها الأولى على الأقل على المنشآت العامة ذات العمالة المحدودة.

3- تعويض العمال الذين لا يمكن توجيههم إلى وظائف أو مشروعات بديلة وتشجيعهم على التعاقد المبكر.

(1) - د. نبيل مرزوق، المرجع السابق، ص. 184.
(2) - نفس المرجع.
(3) - سعيد النجار، المرجع السابق، ص. 37.

خاتمة الفصـــل الأول

يستخلص مما سبق أن المقصود بالخصخصة هو زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور القطاع العام. فهي، إذن، التحول التدريجي نحو القطاع الخاص. وقد اعتبرت دول نامية عديدة هذا التحول بأنه العلاج الأمثل والعملي لكثير من السلبيـــــات التي واجهتها ولا تزال تواجهها، ومن أجل تحسين كفاءة وإدارة وتشغيل مؤسسات القطاع العام وإعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع الخاص الذي يعمل بشكل أفضل اعتمادا على مبادئ اقتصاد السوق على المديين المتوسط والطويل.

ويلاحظ، أن قضية تحويل القطاع العام إلى الخاص وافتتاح المجال أمام الأخير، مسألة طبيعية اقتضتها ظروف المرحلة التي تمر بها بعض الاقتصاديات في الكثير من دول العالم. وقد ساهمت الدولة في كثير من الاقتصاديات بدور لا يستهان به في مجالات عديدة وحيوية حيث أنشأت مشروعات البنية الأساسية، ووضعت القواعد والأطر الرئيسية لكثير من الأنشطة في الصناعة والزراعة. وبالفعل فقد ساهم الكثير من هذه المشاريع في تلبية احتياجات كل من القطاعين العام والخاص وحققت نتائج لا يمكن تجاهلها، إلا أنه مع مرور الوقت وتغير الظروف في المجتمع الدولي وتعقد المصالح وتشابكها. لم تعد هذه المشروعات تستجيب بفاعلية للاحتياجات المتزايدة. مما أثر بالسالب على مهامها الموكولة إليها.

الفصل الثاني

الخصخصة بين النظرية والتطبيق

الخصخصة بين النظرية والتطبيق

تنطوي فكرة إعادة الهيكلة على تغيرات بنيوية عميقة في الاقتصاد والمجتمع، وتمثل عملية نقل الملكية المحور الأساسي فيها. ولكي تتم هذه العلمية ضمن شكل من أشكالها المختلفة يجب أن تتميز* العناصر الاقتصادية بالديناميكية والقدرة على التفاعل معها، كما يجب توفر شروط مناسبة لترفع من شأن هذه العملية وتجسيد في مناخ ملائم لضمان تحقيق الأهداف الموجودة منها.

إلا أن افتقار الدول النامية إلى البنية التحتية المساعدة على النمو، وضعف مستوى تطور قواها المنتجة، قد ساهم بشكل أساسي في نشأة القطاع العام، ومن ثم كان هذا التوجه انعكاسا حقيقيا لأوضاع معظم الدول النامية، وفيما يلي سيتم التعرض إلى أساليب التحول إلى القطاع الخاص ضمن استراتيجيات محددة، ومقومات نجاح تنفيذ برنامج الخصخصة وقياس آثارها التنموية.

المبحث الأول: أساليب التحول إلى القطاع الخاص

هناك العديد من الأساليب المتبعة للتحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. تجتهد الدول في صياغة طرق جديدة لمسايرة التطورات السريعة في المجتمع الدولي المعاصر ويتحدد اختيار الدولة لطريقة أو أكثر من طرق الخصخصة وفق اعتبارات كثيرة أهمها جدية الدولة في التحول إلى القطاع الخاص والمدة الزمنية اللازمة لهذا التحول والكيفية التي يتم بها، دفعة واحدة أم بالتدريج. كما أن هناك عوامل أخرى مثل الإمكانات الاقتصادية المتاحة، وتأثير قوى الضغط السياسية ورجال الأعمال، ودور المنظمات العالمية وحدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة. وكل هذه الاعتبارات تساهم بكيفية أو بأخرى في تحديد طرق التحول إلى القطاع الخاص.

المطلـــب الأول: إنـهاء ملكيـــة الدولـــة

يقصد بإنهاء ملكية الدولة وضع حد لحياة مشروع أو أكثر من المشروعات المملوكة للدولة. ويلاحظ أن المشروعات التي يتم إنهاء ملكيتها هي إما مشروعات، مستمرة في العمل والإنتاج، أو ربما تكون مشروعات يمكن تصنيفها بسبب المتاعب التي تؤدي بها إلى الإفلاس.(1)

ومن السهولة بمكان أن يجد المرء بعض الشركات التي تمتلك أصولا لا تستخدمها، وبيعها يمكن أن يساعد الشركة على تركيز استثماراتها وتطوير أنشطتها الإنتاجية أو الخدماتية.

وثمة طريقة أخرى للإنهاء ملكية الدولة لمشروعاتها وهي تلك المشروعات المؤممة إلى أصحابها الأصليين، لاعتبارات أهمها: أن الملاك الأصليين أقدر على إدارتها، أو يندرج ضمن رد الحق لأصحابه، أو التراجع في التأميم. ويتبع هذه الاستراتيجية ثلاث طرق هي: البيع والهبة التصفية.

(1) ـ د. عبد الوهاب، "الخصخصة أو توسيع قاعدة الملكية"، في مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، عدد خاص ببحوث ودراسات مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا للتنمية في مصر المنعقد في (16-20/مايو/1993)، ص. 309.

البـــــــيع:

تقوم الدولة هنا بتقليص دورها في الاستثمار العام، وذلك من خلال المشاريع العامة إلى القطاع الخاص، وهناك خمس أساليب للبيع:[1]

- البيع لمشتري فردي من خلال التفاوض .
- البيع للجمهور بإصدار وبيع الأسهم.
- البيع لمسيري المشروع.
- البيع للعملاء

وقد استخدم الأسلوب الوراد في النقطة الثانية في بريطانيا لبيع شركة الاتصالات البريطانية " British Telecom"، وشركة "Jaguar"، وشركة British Gas، وشركة Cable and Wires ومشروعات أخرى مملوكة للدولة. كما استخدمت هذه الطريقة أيضا في الولايات المتحدة لبيع شركة أمتراك للسكك الحديدية الأمريكية. ولقد بذلت في البداية جهود لبيع "Coronil" من خلال "عملية مزايدة". غير أن هذه الجهود أخفقت بسبب المعارضة من قبل شركات النقل بالسكك الحديدية المنافسة، ومن قبل النواب المعارضين بالكونجرس الأمريكي.[2]

ويعتبر البيع عن طريق إصدار الأوراق المالية أكثر طرق الخصخصة شيوعا، ولذا تلجأ الحكومات إلى طريق البيع متى كانت الشركات في وضع يسمح للمستثمرين أن يقبلوا على الشراء ويمكن أن يتم بيع الشركات بعدة طرق سيتم استعراضها هنا بشيء من التفصيل.

بيع كل الشركـــــــة:

من الممكن بيع الشركة كلها إذا كانت تحقق أرباحا، حيث ينجذب المستثمرين إليها. ولكن لا يعني ذلك أنه لا يمكن بيع الشركات التي تحقق خسارة، بل أن التجربة العالمية تشير إلى بعض المستثمرين الذين يقبلون على شراء الشركات الخاسرة في أسواق رأس المال الفورية.[3]

---

(1) -د. احمد ماهر، **دراسة الجدوى: الإنتاجية، الخصخصة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996)، ص.309.

(2) - د. عاطف النقلي، **"الخصخصة وسوق الأوراق المالية في مصر"** مجلة الأهرام الاقتصادي (199/8/1)، ص.9.

(3) - المقصود بأسواق المال الفورية، الأسواق المنظمة (البورصات)، والأسواق غير المنظمة التي هي عبارة عن شبكة من الاتصالات بين المستثمرين و التجار و السماسرة.

اعتقادا منهم بأن ذلك سيمكنهم من تحويل الخسارة إلى ربح من خلال تحسين أداء الشركة وإدارة استثماراتها. وأحسن مثال على ذلك يتمثل في بيع شركة الطيران البريطانية British Airways، وهي شركة كانت تحقق خسارة وبعد تحويلها إلى القطاع الخاص أصبحت تحقق أرباحا.

ويعتقد البعض أنه من غير المعقول بيع الشركات العامة التي تحقق ربحا طالما أنها تشكل موردا هاما للدولة. إلا أن البعض الآخر يرى بأن تحويل هذه الشركات إلى القطاع الخاص ويكون سهلا ويدر أرباحا أكثر مما يساهم في زيادة الناتج الوطني الإجمالي. إلا أن نمو هذا الأخير لا يهم إن كان بواسطة القطاع العام أو الخاص.[1]

وإذا كان بيع الشركات الرابحة أسهل وأضمن، فليس هناك ما يمنع بيع الشركات الخاسرة. وكل ما يهم هنا هو الترويج لعملية البيع وإيجاد مشترين والتأكيد على أن البيع سيفيد الشركة على تحسين وضعيتها مستقبلا.

بيع نسبة من الشركة:

عندما تكون الظروف غير مهيأة لبيع كل الشركة فقد يكون من المفيد عرض نسبة منها للبيع، وهو ما يعني السماح للمستثمرين أو الجمهور بشراء حصة من شركة قائمة مع بقاء نسبة منها ملكا للقطاع العام.

ويمكن الاستفادة من هذه الطريقة بالمزايا التالية:[2]

أ- تحصل الدولة على أموال من بيع هذه النسبة.

ب- توزيع الملكية وتقليص حجم نشاط القطاع العام، لأنه مع بيع جزء من الشركة للمستثمرين و الجمهور يخف العبء، الواقع على ميزانية الدولة الناجم عن القروض والدعم والتمويل الحكومي.

جـ- منح الشركة نوعا من الحرية التي يعمل فيها القطاع الخاص وهو ما يشجعه كثير من مسيري الشركات الذين يشعرون أنهم مكبلين بقيود الوصاية عليهم.

---

(1) - د. سعيد عبر العزيزي على، الخصخصة طريق الكفاءة الاقتصادية (الإسكندرية: دار الكتاب، 1998)، ص.270.

(2) - أحمد ماهر، المرجع السبق، ص. 311.

والملاحظ أن الشركات الرابحة يكون بيع نسبة من رأسمالها سهلا وسريعا. كما أن بعض الشركات الخاسرة قد تعتبر بيع جزء من رأسمالها فرصة يتحسن من خلالها وضعها المالي، وإن كانت عملية البيع يكتنفها في هذه الحالة شيء من الصعوبة والبطء.

وقد تلجأ بعض الشركات العامة إلى بيع نسبة من رأسمالها على فترات مختلفة مما يضمن لها تدفقا نقديا مستمرا على أنشطتها على مدى فترة زمنية معنية. ويعطي هذا البيع فرصة للدولة لبيع الأسهم بحيث تحدد القيمة الإسمية للسهم، إلا أن قيمته الحقيقية تتحدد في السوق وفي كثير من الحالات تحتفظ الدولة بصلاحياتها الكاملة في تعديل أسعار بيع الأسهم.

ولإعطاء مثال على بيع نسبة من رأس مال الشركات العامة، يمكن التدليل بحالة شركة "Jaguar" وهي شركة حكومية بريطانية. ففي عام 1984 قررت الحكومة البريطانية بيع 75 % من اسهم الشركة، وعرضت 180 مليون حصة للبيع، وأعلنت أنها ستزيد من إنتاج عدد السيارات بمقدار 400 سيارة وبمعدل زيادة 11%.(1)

وقد أعطت الشركة الحق العاملين في شراء الأسهم مع بعض المزاريا المالية واستخدم برنامج ترويجي دقيق. وأدى الأمر إلى تهافت العاملين على شراء شركتهم، وارتفعت إنتاجية العاملين وتحسنت الجودة، وتم بيع النسبة بنجاح .

بيع جزء من الشركة:

تحتوي بعض الشركات على أجزاء متكاملة بحيث يمكن بيع جزء منها كطريقة من طرق الخصخصة. فشركات الأغذية وشركات المواد الكيماوية وغيرها يمكن تقسيمها حسب الصناعات المختلفة التي تتبعها. ويكون من مصلحة شركة القطاع العام فصل جزء أو أكثر من نشاطها كأسلوب لإعادة هيكلة رأسمالها، ونشاطها، وذلك من خلال بيع هذا الجزء إلى القطاع الخاص.(2)

وخلال فترة البيع تطفوا على السطح بدائل مختلفة. فقد يظهر مستثمر واحد يرغب في شراء جزء من الشركة وهنا تنشأ الحاجة إلى البيع. وعادة ما يكون بيع جزء من الشركة لمشتري وحيد. ويكون على الشركة أن تتأكد من صلاحية وصدق هذا المشتري.

(1) ـ د. عبد الرحمن يسري **"التحول إلى القطاع الخاص لماذا؟ وما هو الأسلوب المناسب؟"**، بحث مقدم إلى المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال العام (الإسكندرية: 22/20 يونيو 1992)، ص.50.

(2) ـ د. أحمد ماهر، المرجع السابق، ص. 314.

ولكن المشكلة في وجود مشتري حيد هو أن احتمال معارضة العاملين والإداريين أمر وارد. وقد تؤدي عملية البيع والشراء إلى سعي المشتري إضفاء أنماط تسييرية جديدة كتقليص عدد وتغيير نظام الإدارة، وهو أمر قد يسبب مشاكل في عملية الانتقال.

وهناك احتمال آخر للبيع ويتعلق بتوسيع قاعدة الملكية حيث يستوجب تشجيع العاملين لشراء الأسهم من خلال حوافز السداد والأسهم المجانية كما يتعين مشاركة هيئة التسيير في العملية حتى يقدموا المساندة والدعم.[1]

وفي خلال مفاوضات البيع ينبغي أن يتم تحديد مواضيع معينة بكل دقة مثل درجة تبعية الأجزاء المباعة، فهل سيتم فصلها عن الشركة الأم؟. أم أنها ستظل تابعة لها؟ وإذا بقيت التبعية، فإلى أي درجة تظل سيطرة الشركة العامة وإن كان الأمر كذلك وبعد دخول المشتري الخاص؟ وما هي طبيعة العلاقة بينهما في ظل هذا الإجراء الجديد؟

ومن أشهر الأمثلة على ذلك ما قامت به شركة السكك الحديدية البريطانية والتي باعت 29 فندقا كانت ملكا لها وتتواجد على مقربة من كبريات المحطات. وفي عام 1983 تم بيع الفنادق وساهم العاملون في الشراء حيث تدخل صندوق المعاشات الخاص يسهم لشراء هذه الفنادق. كما قامت نفس الشركة ببيع عدة موانئ وسفن تابعة لها والعاملة في القناة الإنجليزية.[2]

بيع الشركة للعمال والإدارة:

كما سبق الذكر يمكن للدولة بيع كل أو نسبة أو جزء من الشركة إلى العمال و/أو الإدارة. إن اتباع هذه الطريقة يعني محاولة الدولة لضمان نوع من التعاون بين العمال والإدارة ومشاركتهم في ملكية الشركة. والملاحظ أن تدهور العمل في الشركات العامة لدرجة معينة يفقد الإحساس بالمسؤولية ويمكن التحكم في ذلك من خلال بيع الشركة للعمال والإداريين.[3]

وثمة سبب آخر لبيع الشركة للعمال والإداريين يتمثل في عدم تحمس المستثمرين لشراء الشركة لعدد من الأسباب مثل المشاكل المالية للشركة، أو ضعف أدائها،

(1) ـ د. حمدي حسن، **تقنيات خصخصة المؤسسات العامة** (بيروت: دار الكتاب الحديث، 1997)، ص.102.
(2) ـ د. مصطفى محمد العبد الله، **التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص. 64.
(3) ـ د. علي العسوي، **المسار الاقتصادي وسياسات الخصخصة في مصر** (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص.236.

للاضطرابات العمالية بها، ولعدم تأكد المشتري بأن سيحصل على تعاون العمال والإداريين.

إن تجسيد التعاون بين العمال والإداريين واتفاقهم على كيفية تسيير العمل، سيما من خلال ما يطلق عليه عقود الإنتاجية Productivity Contracts يمكن أن يساعد على نجاح الخصخصة.[1] وتتضمن هذه العقود على مزايا إضافية للعمال تظهر في شكل تحسين في الأجور ، أو الخدمات ، والمكافآت لما يؤدي إلى زيادة ملموسة في الإنتاجية.

الهبـــــــة:

تعتبر الهبة الطريقة الثانية لإنهاء ملكية الدولة، وتعني تقديم المشروع من دون مقابل إلى أطراف آخرين يمكن أن يهتموا به بكيفية أحسن من الدولة كأن يتم تقديم المشروع إلى الموظفين، أو العملاء، أو الجمهور، أو المديرين أو خليط من هؤلاء.

ومن الظروف المحيطية باستخدام الهبة كأسلوب للخصخصة هو استعداد من توهب إليهم الشركة بأن يتحملوا ديون الشركة ومشاكلها.[2] فهناك بعض الشركات على سبيل المثال لها من المشاكل المالية والصناعية ما يجعلها بخسة في نظر الغير مما يؤدي إلى إحجام المشترين عن شراء أسهم هذه الشركات وفي الوقت ذاته لا يكون هناك سبيل إلى تمويل إلا إذ تم تقديمها كهبة للعمال أو الإداريين أو كليهما على اعتبار أنهم القادرون على انتشالها من الإفلاس.[3]

التصفيـــــــة:

يمكن أن يتم إنهاء ملكية الدولة لبعض مشروعاتها بالتصفية. ويتم هذا الإجراء حينما تكون المشروعات في حالة إفلاس ولا يتوقع أن تحسن أوضاعها مستقبلا.[4] ومهمة التصفية هنا لا تعني إعادة التأهيل أو إعادة التنظيم للمشروع، وإنما تعني خروج المشروع من مجال، وأنه لا مجال للعودة لنفس العمل مرة أخرى. وأنه بتصفية أصول المشروع يمكن إعادة النظر في إمكانية استخدامها مرة أخرى ولكن بأسلوب آخر.

---

(1) ـ نفس المرجع.

(2) ـ قامت كندا في ولاية كولوميا البريطانية، في أقصى الغرب، بتحويل بعض شركات القطاع العام، وعلى الأخص فيما يمس استغلال الغابات و الموارد الطبيعية إلى القطاع الخاص، وذلك من خلال منح هذه الشركات كهبة إلى سكان كولومبيا البريطانية، وكان المبرر الأساسي من وراء هذا الإجراء هذا أن هؤلاء السكان قد دفعوا قيمة هذه الشركات ، وأنه ليس هناك مبرر لأن يدفعوا مرة أخرى قيمة الأسهم، وأن تقديمها كهبة لهم هو أمر وارد. أنظر: أحمد ماهر، المرجع السابق، ص.313.

(3) ـ أحمد ماهر، المرجع السابق، ص. 314.

(4) ـ بوعشة مبارك: **"الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي"** في مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد الثامن، (1997)، ص.157.

والمنطق الأساسي من وراء التصفية هو عدم وجود مشترين يهتمون بشراء المشروع عن طريق البيع، بسبب استمرار الخسائر وضعف الإنتاجية مع وجود توقعات متشائمة حول إمكانية إعادة تنظيم أو هيكلة المشروع بغرض استمرار العمل فيه.

المطلب الثاني: التفويـــض

تعني استراتيجية التفويض أن تقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص بتقديم نفس الخدمة التي أو تقوم بإنتاج الدولة نفس السلعة، بتقديمها أو إنتاجها، وهذه الاستراتيجية تتشابه مع استراتيجية إنهاء الملكية في أنها تتطلب إجراء مباشر وحاسما من قبل الدولة يعبر عن نية صدقها في التحول إلى القطاع الخاص.

إلا أنه يختلف عن استراتيجية إنهاء ملكية الدولة، ذلك أن التفويض يتم بصورة تدريجية، وهذا التدرج يعني أن الدولة تتحكم في سرعة التحول ونسبته حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشركات وللدولة نفسها.

وبمقتضى التفويض تقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص أن يقوم بجزء أو كل النشاط المتعلق بإنتاج السلع والخدمات، لكن تحتفظ الدولة بحقها في الإشراف والرقابة والمساءلة للقطاع الخاص فيما تقدمه من نتائج، وبالتالي، فإن دور الدولة يبقى مستمرا ويتم تنفيذ استراتيجية التفويض من خلال خمس طرق هي[1]: العقود، الامتياز، المنح، الكوبونات والالتزام.

العقـــــــود:

يمكن للدولة أو القطاع العام أن يفوض القطاع الخاص بتقديم خدمة أو إنتاج سلعة من خلال تعاقد الطرف الأول مع الثاني في هذا الخصوص. ولقد انتشر استخدام هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية كطريقة مفضلة في التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.[2]

---

(1)- M.A Kabbaoud, **l'analyse d'une transitions des entreprises en voie de privation**, thèse DESS-sciences économiques Rabatt, (1998) P.60.

(2) - قلعاوي أحمد، **القطاع العام و القطاع الخاص إلى أين آراء حول التخصيص** (حلب: دار الطباعة و النشر، 2001)، ص. 112.

الامتيـــــاز:

الامتياز عبارة عن حق تمنحه الحكومة والقطاع العام للقطاع الخاص وذلك في أداء الخدمة واستغلال موارد، أو إنتاج سلعة، أو بيعها، وفي المقابل يدفع القطاع الخاص مقابل لحق الامتياز.(1)

وهناك شكلين لحق الامتياز، الشكل الأول خاص باستخدام الموارد الطبيعية للدولة مثل حق الاستغلال الأراضي، والبنية فشركات الاستصلاح الزراعي والغابات، أو النقل والكهرباء، أو البترول، والمعادن، تعتبر من قبيل الشركات التي تستخدم الموارد الطبيعية للدولة. وهذه الشركات تدفع مقابل لحق الامتيازات والاستغلال في مقابل استخدامها لهذه الموارد.

أما الشكل الثاني للامتياز فهو عبارة عن إيجار الشركات الخاصة لأصول مادية مملوكة للحكومة أو القطاع العام.(2) ومن أمثلة ذلك إيجار مباني، أو آلات، أو أراضي، أو تجهيزات، أو معدات. ويقوم القطاع الخاص بدفع الإيجار لهذه الأصول مقابل امتياز استخدامها.

ويتم اللجوء إلى مثل هذه الطريقة للقضاء على مشاكل الروتين والبيروقراطية وعدم الكفاءة من قبل الأجهزة الحكومية أو القطاع العام. في أداء الخدمة أو إنتاج السلعة. كما يتم اللجوء إلى نفس الطريقة، لإثارة روح المنافسة بين القطاعين رغبة في رفع الإنتاجية، ولتحسين تقديم الخدمة إلى المستهلك.

المنـــــــح:

المنح وهي عبارة عن إعانة مالية تقدمها الدولة للقطاع الخاص للدخول في أنشطة هي في الأصل تتم بواسطته الدولة أو القطاع العام.(3) وعادة ما تحجم الدولة عن الاستمرار في أداء نفس النشاط لعملها بفشلها أو لاحتمال تدهور الأداء بواسطة أجهزتها وموظفيها، فتقوم بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص كي يضطلع بنفس المهام تحت إشراف

(1)- M.A, Kabboud, op.cit, P.62.
(2)- IBID, P.64.
(3)-M^elle^ KAMAL SAMIRA , **"la Privation au Maroc"**, Mémoire de fin d'étude présenté en vue de l'obtention d'un magister en Management commercial, (Alger: I.N. C, 2000), p. 90.

الدولة. ويأتي هذا التشجيع والتحفيز من خلال قيام الدولة بإعطاء منحة مالية للقطاع الخاص لأداء الأنشطة التي يتكفل بها.

ويعد تقديم منح من الدولة للقطاع الخاص كل ما يندرج ضمن الإسكان الشعبي، وقيام شركات خاصة. أو حتى أفراد عاديين بالحصول على منح لبناء المساكن. ويبدو ذلك واضحا في الزراعة، حيث يتم تشجيع الأفراد على استصلاح وتعمير الأراضي من خلال منح تشجيعية. كما يمكن أن يمتد الأمر إلى قطاع النقل العام، أو أي أنشطة أخرى يمكن أن يجد القطاع العام صعوبة في الاستمرار أو الخوض فيها.[1]

كما أن هناك طريقة الكوبونات، إلا أن هذه الأخيرة تعطي للمستهلك، ويتلقى المستهلك الكوبونات لشراء خدمات أو منتجات وسلع إما من القطاع العام أو الخاص،[2] وبالتالي، يمثل هذا الأسلوب نوعا من التفويض أو التوكيل، جزئيا، للقطاع الخاص لتقديم الخدمة و السلعة والفكرة الأساسية في نظام الكوبونات أنها تعطي الخيار للمستهلك بأن يقبل أو يرفض الخدمة أو السلعة، والخيار في التسوق بين عدة أماكن ونظام الكوبون يتيح الفرصة للمستهلك، إن كانت السلعة ذات قيمة أعلى من قيمة الكوبون، أن يضيف من جيبه الخاص لكي يحصل على سلعة أفضل إن أراد.[3]

إضافة إلى ما سبق ذكره هناك أيضا طريقة الإلزام، ومفادها أن تقوم الدولة بإلزام أي منطقة بتقديم خدمات إلى العاملين و المستهلكين بصورة قانونية، وذلك بدلا من أن تقوم بها الدولة نفسها.[4] وهكذا يمثل الإلزام قيام الدولة بتفويض أو توكيل آخرين للقيام بأنشطة تعودت هي على القيام بها. وتؤدي هذه الطريقة إلى تقليل الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي ويعتبر من قبيل الخصخصة. وعندما تقوم الدولة بإلزام المنظمات لتقديم خدمات كانت الأولى تتولى إنجازها فإن هذه المنظمات تقوم بتقديم الخدمات بشكل مباشر أو تستعين بمعرفة وخبرة القطاع الخاص في هذا الشأن، ومهما يكن من أمر، فإن الإلزام يعني تقليص دور الدولة في أداء الأنشطة الاقتصادية.

---

(1)- تلجأ بعض الدول إلى أسلوب المنح لتحقيق بعض المكاسب الاجتماعية و السياسة، وللحصول كذلك على قبول نطاقات جماهيرية بالنسبة لأنشطة معينة وأحيانا، ما يرتبط ذلك بشعارات سياسة أو دعم سياسة الدولة، وإن كانت في بعض الأحيان لا تؤدي هذه الطريقة إلى منفعة عامة.

(2) - من أشكال الكوبون الأخرى ما يعرف ببطاقة الدعم، أو التذاكر أو نقود الدعم. وهي كلها تستخدم كبديل للنقود. ولكنها موجهة نحو سلعة معينة أو خدمة معينة بذاتها، ومن أمثلة هذه السلع و الخدمات ما يلمس النقل العام، و الرعاية الصحيحة، والتموين و الطعام. وتؤدي هذه الطريقة إلى تشجيع بعض الشركات الخاصة في التنافس مع القطاع الحكومي في تقديم الخدمات و السلع. ومن أمثلتها في البيئة الموريتانية، البطاقات التموينية وصرف التذاكر الصحية للتأمين الصحي من الصيدليات الخاصة.

(3)- د. حسن عمر، **خصخصة القطاع العام، في مصر** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1996)، ص. 101.

(4)- د. أحمد ماهر، المرجع السابق، ص.316.

ومن أمثلة الأنشطة التي ينطبق عليها الإلزام ما يمس التأمينات على العاملين، مثل التأمين على العجز، أو الإصابة والبطالة، والمعاش. ففي الولايات المتحدة هناك قانون يلزم كل المنظمات التي يزيد عدد العاملين فيها عن حد معين على أن يقوم صاحب العمل بالتأمين لصالح العاملين لديه وذلك بالنسبة لتأمين التقاعد (أو المعاش).

وتقدم دولة شيلي مثالا رائدا على خصخصة النظام التأمينات الاجتماعية فيها.[1] ومع أن شيلي كانت سباقة إلى التأمينات الاجتماعية، إلا أنه بعد 50 سنة من التطبيق أصبح هذا النظام يمثل عبئا كبيرا على كاهل الاقتصاد الشيلي بالإضافة إلى مشاكل تحصيل أقساط التأمين من القطاع الخاص لصالح العاملين. فأحيانا يتفق العمال مع صاحب العمل على إظهار مرتباتهم في الكشوف المقدمة للدولة بصورة تقل عما يحصلون عليه فعلا حتى لا يضطروا إلى دفع جزء أكبر كأقساط تأمين.[2] بينما هناك فئة أخرى قاربت سن التقاعد تود إظهار مرتباتها في الكشوف بـأعلى من القيمة التي تحصل عليها فعلا، وذلك حتى يمكن حساب المعاشات على مرتبات عالية.

المطلب الثالث: الإحلال

إلى جانب الاستراتيجيتين أنها الملكية والتفويض السابق الإشارة إليها، يمكن تجسيد الخصخصة بواسطة الإجلال الذي يعد استراتيجية سلبية،[3] حيث تتميز جهود بالتردد إلا أن الضغوط الاقتصادية والسياسية قد تجبرها على التوجه نحو الخصخصة، بينما رغبة الدولة في السيطرة على النشاط الاقتصادي تمنعها من الخوض بعمق في الخصخصة. ويؤكد هذا نية الدولة غير الواضحة، وجهودها غير المباشرة في هذا المجال، كما يبرر اتجاه الدولة إلى عدم إعلان عزمها ونيتها بشكل واضح. ويتميز الإحلال بأنه يتم بصورة تدريجية وبطيئة تتناسب مع تلك الخصائص السابقة.[4]

وهناك ثلاث طرق يمكن أن يتم بها تنفيذ الإحلال التدريجي في الخصخصة وهي إهمال الخدمة، التسوية الثنائية، تخفيف القوانين.

(1) - M.A, Kabboud, op.cit, P.62.

(2)- محمد عبد القادر، "تحليل الآثار التنموية للخصخصة مع التطبيق على مصر"، في مجلة مصر العربية المعاصرة، العدد 438، (يوليو-أكتوبر/1994)، ص. 140.

(3)- لقد أدى خصخصة التأمينات الاجتماعية و المعاشات في شيلي إلى تقديم خدمات تأمينية متنوعة وأكفأ للعاملين وعائلاتهم. كما أعطى ذلك للعاملين أن يختاروا بين التأمين الذي تقوم الدولة بتقديمه أو بين ذلك الذي تقوم بتقديمه شركات التأمين الخاصة.

(4)- راجع ذلك: د. إبراهيم أيوب، **قضية للإصلاح الاقتصادي والمالي في البلدان النامية** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكاتب، 2001)، ص.159.

1 – إهـمال الخدمـــــة:

يواجه القطاع العم حقيقة مؤداها أنه يقدم السلعة والخدمة بطريقة سيئة. إلا أن القطاع الخاص يحرص على حقيقة هامة كهذه ومتى أتيحت الفرصة يتحرك تدريجيا بالدخول في ذلك النشاط الاقتصادي ويقوم بتقديم السلعة أو الخدمة بصورة كفؤة ليحل تدريجيا محل القطاع العام وذلك بسبب إهمال هذا الأخير للخدمة،[1] ويتم هذا الأمر في كثير من الأحيان بتشجيع من الدولة وأحيانا بتعميد واضح منها. وبمرور الوقت يقل نصيب الدولة من هذه الخدمة، أو النشاط، وينمو ويزيد دور القطاع الخاص في هذا المجال أو ذاك.

ومن أبرز المجالات التي تظهر فيها أهمية هذه الطريقة ما يمس الخدمات الرياضية للدولة، وخدمات النقل العام، والتربية والتعليم، والصحة، والتأمينات، والشؤون الاجتماعية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا أدى إهمال الدولة للأندية الرياضية العامة والساحات الشعبية لكرة السلة والتنس والموجودة في الأحياء إلى اتجاه الناس إلى استخدام الأندية الخاصة باعتبارها تقدم نفس الخدمة بجودة وكفاءة عالية.[2]

وفي موريتانيا يمثل النقل العام مثالا واضحا في هذا المجال، حيث أدى تدهور خدمة النقل العام داخل المدن وبينها إلى ظهور مشروعات جديدة، يغلب عليها الطابع الفردي، وتهدف إلى استغلال فرصة إهمال الدولة لأداء هذه الخدمة والغريب أن بعض المشروعات الجديدة ذات الصبغة الاستثمارية تجذب القطاع العام كمساهم فيها.

ويعد إهمال الخدمة من أجهزة الدولة والقطاع العام في موريتانيا من الأمور التي شجعت فعلا القطاع الخاص على دخول مجال المنافسة مع الدولة، ويمكن إعطاء أمثلة أخرى عن تدهور التعليم العام ونمو التعليم الخاص في كنفه. وتدهور العلاج في مستشفيات الحكومة أدى إلى انتشار المستشفيات الخاصة والاستثمارية. وتدهور خدمة العلاج وفقا لأنظمة التأمينات الاجتماعية الحكومية أدى إلى لجوء بعض الشركات إلى تكوين صناديق خاصة تعوض هذا التدهور في أداء الخدمة.

2 – التسويـــة الثنائيـــــة:

في هذا المجال يظهر نوع من التسوية الثنائية أو التعايش بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في أداء خدمة معينة للمستهلكين. وتظهر أحيانا حالات لا يرغب القطاع العام

(1)- لقد اتبعت دول تايلاند هذا الأسلوب بشكل فريد، و أطلقت عليه "أسلوب بونساي "The Bonai Apparoch"، ويعتمد هذا الأسلوب على تعمد قيام الدولة بحرمان المشروعات المملوكة للدولة من أي مخصصات مالية يمكن أن تقدم لها ويعتبر هذا النوع الإعاقة المخططة من قبل للمشروع العام، كما يعتبر في نفس الوقت نوع من التشجيع الخاص لكي يدخل وينافس ويهزم القطاع العام الذي أثبت أنه جدير بالهزيمة لأنه أهمل الخدمة التي كان يقدمها، أنظر محمد متولي، المرجع السابق، ص.180.

(2)- أحمد ماهر، المرجع السابق: ص.419.

في الاستمرار في تقديم الخدمة أو أنه لا يقدر عليها.[1] ومع بقاء القطاع العام في أداء الخدمية يتم هذا بصورة ظاهرية مع إعطاء الفرصة للقطاع الخاص بممارسة عملة في إطار من التعاون و التنسيق بينهما.

إن التسوية الثنائية لا تمثل خصخصة بشكل كامل، بل هي نوع من الخصخصة الجزئية Partial Privatization، حيث يتعايش كل من القطاع العام مع القطاع الخاص لأداء خدمة أفضل ، كما أنه يمثل قيدا على إمكانية نمو القطاع العام في أنشطة معينة.[2]

3 – التخفيف من قوانين الدولة:

يظهر هذا الأسلوب كبديل للخصخصة يلقى قبولا من بعض الدول والأوساط العلمية، وذلك لأنه لا يتدخل بشكل مباشر في النشاط الخدماتي والصناعي والتجاري والزراعي، وإنما يتم من خلال إعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادي، والذي يتم بدوره من خلال إلغاء أو الحد من القوانين، والأجهزة الحكومية، ونفوذ مسؤولي الحكومة. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية لتنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات الحكومية المنفذة للنشاط الاقتصادي وهي:

أ- **الحد من أو إلغاء القوانين:**[3] أي أن يتم التخفيف من أو إلغاء تلك القوانين والقرارات، والمراسيم، واللوائح التي يضعها المشروع لتنظيم العلاقة بين أطراف التعامل المختلفة وهم: أجهزة الدولة من جهة، والشركات والعمال، والمستثمرين، والمستهلكين، والمواطنين من جهة أخرى.

ب – **الحد من أو إلغاء الأجهزة الحكومية:**[4] أي أن يتم تقليص أو إلغاء نفوذ وسلطة دور المنظمات الحكومية فيما يتعلق بالإشراف والتنسيق والرقابة على المنظمات المنفذة للأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة.

(1) - منذ سنة (2000)، تم إنشاء حرس جامعي خاص في جامعة نواكشوط (موريتانيا)، لا يتبع إلى حرس الدولة، ولكن هذا الأخير يرحب بذلك ويتعاون مع الحرس الجامعي الخاص، أو حتى مع جماعات الطلبة التي تهتم بالأمن داخل الجامعة، وذلك لتوفير خدمة أمنية أفضل، ويرجع السبب إلى عدم قدرة بوليس الدولة إلى تغطية الحرم الجامعي بصورة شاملة ولعدم رغبته في التدخل في شؤون الطلبة.

(2) - محمد عبد الكريم، **"الخصخصة من خلال الحد من أو إلغاء القوانين وسلطة الدولة"**، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول المشترك لقطاع الأعمال العام، استراتيجيا وأساسية التحول، الإسكندرية/ (92/22/20)، ص. 114.

(3) - قامت إنكلترا بإلغاء القوانين المتعلقة بالمواني، وتم نقل الرقابة على المباني وتراخيصها إلى مفتشين مرخصين (من نقابة المهندسين مثلا) للرقابة على التراخيص، والبناء و الهدم، وذلك بدلا من أجهزة الحكومة. أنظر، في ذلك محمد متولي، المرجع السابق، ص.114.

(4) - قام قانون شركات قطاع الأعمال المصري لسنة 1991، بإلغاء العلاقة بين هذه الشركات وبين كثير من الأجهزة الحكومية مثل الجهاز، المركزي للتنظيم المركزي للتنظيم و الإدارة، و الرقابة الإدارية، وزارة التخطيط، والبنك المركزي، ومجلس الدولة، وكلها أجهزة تتدخل بصورة أو بأخرى في عمل الشركات.

جـــ- الحد من أو إلغاء سلطة مسؤولي الحكومة:[1] أي أن يتم تقييد حركة أو إلغاء السلطات الخاصة بالمسؤولين أو الشخصيات الحكومية، وذلك فيما له علاقة بالموافقة، والتصريح، والتوقيت والسماح، والمنع، والاعتراض على تصرفات أطراف آخرين لهم علاقة بالنشاط الاقتصادي.

الجدول رقـــــــم 2

الفروق الأساسية بين الاستراتيجيات الثلاثة

الاستراتيجية / الخصائص	إنهاء ملكية الدولة	التوكل أو التفويض	الإحلال
مباشر/ غير مباشر	التحول مباشـــــر نيـــة الدولـــة وسياستـــــــها معلنة ومتجهة ناحية التحول	التحول مباشر نية الدولة وسياستها واضحــــــة ومعلنة ومتجهة ناحية التحول	التحول غير مباشر نية الدولة غير واضحة وغير معلنة
إيجابي/ سلبي	تحول إيجابي والدولة تريد أن تمتنع عن نشاطها العام بصورة إيجابية	تحول إيجابي والدولة تريد أن تمتنـــــع عن نشاطها العام بصورة إيجابية	تحول سلبــــــي والدولة متـــــرددة، فالضغوط تجريـــــها نحــــــو الخصخصة، ولكـــــن رغبتها في السيطرة تمنعها من ذلك
دفعة/ تدريجي	التحول دفعة واحدة تجاه الخصخصة وبسرعة	التحول يتم بصورة تدريجيـــــــة وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة وللشركات	التحول يتم بصورة تدريجيــــــة وحسب الظروف الاقتصاديـــــة والسياسية والاجتماعية للدولة و للشركات.

المصدر: د. أحمد ماهر، **الإدارة من خلال الخصخصة** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص. 310.

[1] - القائمة طويلة، وتتضمن مفتش التموين، ومفتش الصحة، ومفتش العمل، ورجل البوليس وتمتد القائمة مرورا بكبار المسؤولين إلى أن تصل إلى الوزراء أنفسهم.

المبحث الثاني: مقومات توفير النجاح للخصخصة

تعد الخصخصة عملية بالغة التعقيد في الدول النامية، إذ تعترضها كثير من العقبات الاقتصادية و السياسية والإدارية، فمن حيث المشاكل الاقتصادية تتجلى في ضرورة توافر درجة عالية من الخبرة الفنية لتقييم أصول القطاع العام وتحديد السعر المناسب لها، بما يضمن تجنب المضاربة في أسعار هذه الأصول، فصلا عن جمود الأسواق المالية والنقدية وضيق نطاقها وفقدان منظومة تشريعية وقانونية.

المطلب الأول: تشكيل هيئة مستقلة وإعادة الهيكلة

يعتبر تحويل الملكية من العام إلى الخاص مسألة شاقة ومتعددة الأبعاد ولها انعكاسات اقتصادية وغير اقتصادية ونجاحها يعتمد على عوامل عديدة منها: وجود هيئة مستقلة تتحلى بدعم القيادات السياسية في الدولة ومرتبطة برئيس مجلس الوزراء، ولديها صلاحيات واسعة ويمتلك أعضاؤها خبرة واسعة في موضوع الخصخصة، فضلا عن عدم ارتباط مصالحهم الشخصية بصورة مباشرة بالمؤسسات العامة المرشحة للخصخصة.

ويتم إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والمالية للشركات والمنشآت المطروحة للبيع، وذلك بغرض تقديم صورة وافية وموضوعية لإمكانات هذه المنشآت على تحقيق الربح والعائد المناسب. ولإعطاء نوع من المصداقية لهذه الدراسات تنصح المؤسسات الدولية بأن تقوم الهيئة المستقلة المذكورة بإعداد هذه الدراسات.[1] وينصح بعضهم بإنشائها قبل البدء في التحويل. ويحبذ كذلك أن تكون غالبية أعضائها من ذوي الخبرة الواسعة في القطاع الخاص، ومن الخبراء في مجالات الأعمال المصرفية، وأن لا يتجاوز عددهم عشرة أشخاص،[2] وذلك لزيادة فرص الإنجاز وتقليل إمكانية الجدل العقيم. ومن المتوقع أن تستعين هذه الهيئة في المراحل المختلفة لعملية الخصخصة بالهيئات المحلية

(1)- Hemming, R. and .a Mansour, **"Privatization and Pubic Enterprise"** I.M.F. occasional Paper, N=° 56, (1988) , P.142.

(2) - لموريتانيا سلطته تنظيم لها مجلس وطني يضم خمسة أعضاء ثلاثة منهم يعينون من طرف رئيس مجلس الوزراء، وواحد من طرف رئيس مجلس النواب و الخامس يعين من طرف رئيس الشيوخ، أنظر:
L'autorité de régulation et régislatifes et réglementaires, (Nouakchott: l'autorité. 2000), P.9.

والأجنبية لتحقيق أهدافها على أكمل وجه.[1] وقد يكون من المستحسن أن تتقاعد مع إحدى المؤسسات الاستثمارية ذات الخبرة الفعلية في تخصيص المؤسسات العامة في الدول النامية.

وقبل نقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تقوم الحكومات ببعض الإجراءات التمهيدية الأخرى التي تساعد في نجاح هذا الانتقال. فعلى سبيل المثال، قد يكون هناك مانع دستوري لنقل ملكية أو إدارة مؤسسة أو أكثر من المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، مما يتطلب تعديلا في بعض من النصوص الدستورية أو القانونية التي تتعارض مع الخصخصة.[2] وقد تكون هناك حاجة إلى تغيير الوضع القانوني للمؤسسة المرشحة للخصخصة، نفسها، كتحويلها من مؤسسة عامة إلى شركة مساهمة تعرض للبيع إلى القطاع الخاص، وفي حالات أخرى تلجأ الحكومات إلى تقليل عدد العاملين في المؤسسة أو زيادة مكافآت إنهاء الخدمة للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم، وكذلك الموارد اللازمة لتسوية الالتزامات المالية المستحقة على المؤسسات المراد خصخصتها.[3]

وإذا كانت المؤسسة كبيرة، فقد يكون من المستحسن تجزئتها إلى وحدات منفصلة لتقليل الاحتكار وزيادة المنافسة ورفع كفاءة الأداء، بشرط أن لا تؤدي هذه التجزئة إلى تضييع فرصة الاستفادة من وفورات الحجم. فعلى سبيل المثال، وبينما تتصف عملية توفير الخدمات التلفونية بوفورات الحجم، فإن بيع أجهزة التلفونات لا تتصف بهذه الوفورات، مما يعني إمكانية تجزئة الثانية وعدم تجزئة الأولى، وفي حالة خدمات الكهرباء توجد وفورات الحجم في التوزيع ولا توجد هذه الوفورات في التوليد، وبالتالي، فبالإمكان إدخال المنافسة في سوق الأخيرة بتجزئتها.

ومن أمثلة المؤسسات العامة التي تمت تجزئتها هي: خدمات القطارات في المملكة المتحدة حيث تقرر، بقاء شبكة القضبان في ملكية الدولة باسم British Rail وتحولت عمليات تسيير القطاعات إلى القطاعات الخاص.[4]

(1) ـ قامت هيئة التنظيم المسؤولة عن خصخصة القطاعات العامة في موريتانيا بإرسال أفراد منها إلى دول نامية لها تجربة في هذا الميدان، وذلك للتعرف على حيثيات الخصخصة هناك ومن بين هذه الدول، جمهورية شيلي.

(2) ـ د. اسماعيل جمعية، **التقييم إعادة التأهيل في شركات القطاع العام** (القاهرة: مركز التنمية الإدارية، 1992)، ص. 13

(3) ـففي "غانا"، ادت سياسات التوظيف المستخدمة، ومكافآت الموالين سياسيا، إلى ظهور العمالة المقنعة في المؤسسات العامة، كما أقرت سياسات الأجور واتفاقيات عقود العمل الجماعية، حق العاملين في الحصول على مكافآت سخية عند نهاية الخدمة، إلا أن نقص الموارد كان منهم أسباب عدم نجاح الخصخصة.

(4) ـد يوسف خليفة، المرجع السابق، ص.49.

أما إذا كانت المؤسسات تنتج سلعا تدخل في التجارة، فإن المنافسة يمكن إدخالها من خلال إزالة تدريجية للحوافز الجمركية وغير الجمركية على الواردات من العالم الخارجي. وفضلا عن الإجراءات السابقة، يمكن الأخذ ببعض من السياسات التي يمكن أن ترفع أداء المؤسسة العامة، بما يزيد من فرص بيعها وبسعر أعلى ومن هذه السياسات فرض قيود لترشيد نفقات المؤسسة وتعيين مديرين يمتلكون خبرة من القطاع الخاص، وتقليل المركزية في اتخاذ القرارات، وإيجاد نظام للحوافز يرتبط بالأداء وبالأرباح المحققة، وإبعاد المؤسسة عن تأثيرات السياسيين قدر الإمكان.

وقد تكون مشكلة إعادة هيكلة العمالة من أهم القضايا نظرا لهيمنة العناصر الموالية للسلطة في مؤسسات القطاع العام. ففي معظم الدول النامية، يلاحظ أن القوى العاملة قد تزايدت دونها اعتبار للاحتياجات الحقيقية المحددة بالكفاءة الإنتاجية حتى أصبحت الأعداد الفعلية تفوق بكثير ما هو مطلوب وبمعدلات تصل إلى 20 % و40 % فوق الاحتياجات.[1]

وإذا كان من الممكن علاج مشكلة المؤسسة الواحدة أو المؤسستين، فلا يمكن علاج المشكلة دفعة واحدة على مستوى جميع المؤسسات العامة التي تعاني من مثل هذه المشاكل. وكل ما يقال عن تشجيع التقاعد المبكر للعاملين قد يلقى ترحيبا لمن يملكون فرصة أخرى للعمل بنفس الإجراء أو الراتب أو أعلى. وهؤلاء عادة هم أفضل النوعيات الموجودة في المؤسسات العامة والذين يطمع القطاع الخاص في امتصاصهم بسرعة ولذلك، فإن قبولهم للاقتراح. له ارتداد عكسي على عملية إصلاح شركاتهم أما من لا يملكون أولا يتصورون وجود فرصته أخرى للعمل فلا يرحبون إطلاقا بالتقاعد المبكر، وهؤلاء يمثلون أغلبية بسبب عدم وجود الاستعداد أو القدرة و التدريب على أعمال جديدة من جهة وارتفاع مستوى البطالة في الاقتصاد من جهة أخرى، وبالإضافة إلى هذا، فإن العامل النفسي يسهم بدور كبير في عدم قبول فكرة "التقاعد": في حد ذاتها أو التخلي عن مكان العمل الذي قضى الإنسان فيه معظم عمره الوظيفي.

فالمعارضة العمالية لسياسة الخصخصة تظهر أساسا في الدول النامية. ويتوقف تأثير المشاكل الناجمة عنها على النظام السياسي القائم، ومدى قوة نقابات العمال،

[1] ـ د. عبد الرحمن يسرى أحمد، **قضايا اقتصادية معاصرة** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص.74.

وتعتبر هذه الأسواق مهمة لأنها تساعد في بيع وشراء الأوراق المالية التي تم إصدارها في الأسواق الأولية، وبالتالي، فغن وجودها يعتبر ضروريا لنمو الأسواق الأولية.

كما يمكن الحديث عن الأسواق النقدية والأسواق الرأسمالية، فالأسواق النقدية عبارة عن أسواق المال التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية قصيرة المدى أي المستحقة في أقل من سنة، والتي تصدرها الحكومة والمصارف التجارية وتتصف بسيولة عالية وخطورة منخفضة.[1]

أما الأسواق الرأسمالية، فإنها تلك التي يتم فيها تداول الأوراق المالية الحكومية والخاصة المستحقة في الأجل الطويل، مما جعل عائدها مرتفعا وكذلك المخاطرة المرتبطة بها، وأخيرا، هناك أسواق المال الرسمية وغير الرسمية، فتداول الأسهم والسندات في الأسواق الثانوية يكون رسميا إذا تم في ظل سوق منظم وواقع في مكان محدد.[2]

لكن كل تم ذكره يظل ناقصا طالما لم تكن هناك بيئة قانونية ملائمة والتي تعتبر من أهم الشروط لنجاح الخصخصة. فعندما يكون قانون الدولة واضحا في تعريف حقوق الملكية الخاصة وطرق حمايتها، وواضحا في القضايا المتعلقة بالإفلاس والاستثمارات الأجنبية و العقود، ومشجعا على المنافسة، وحازما في محاربة الفساد الإداري ومقيدا لأي تدخل غير مبرر للحكومة في النشاط الاقتصادي، فإنه المستثمر سيكون أكثر ميلا إلى المساهمة في عملية الخصخصة. وكلما تضمن القانون تأكيدات على ضرورة الشفافية التامة في كافة مراحل عملية خصخصة المؤسسات العامة، فإن ذلك يعني أن هذه العملية ستتصف بالكفاءة.[3] كما أن قدرة الحكومة على متابعة أداء المؤسسات العامة، خاصة الاحتكارية منها، بعد تخصيصها فتعتمد على وجود إطار قانوني واضح تسترشد به المؤسسات التي تم تخصيصها فيما يتعلق بجودة منتجاتها وبمستويات أسعارها، وذلك حماية للمستهلك من الاستغلال.

[1] - كما هو الحال في الأسواق المالية في نيويورك وطوكيو هذا السوق غير رسمي إذا كان الاتصال يتم عن طريق التلفون فقط أنظر العياش غسان المصدر السابق، ص.60.

[2] - نفس المرجع.

[3] - د. يوسف، المرجع السابق، ص.50.

وفي الدول النامية، مازالت البيئة القانونية تعاني من نقص كبير فيما يتعلق بالقدرة على تطبيقها.[1] الأمر الذي يضعف مصداقية هذا المرفق المهم ويقلل الأداء من كافة القطاعات الاقتصادية منها وغير الاقتصادية.

المبحث الثالث: طرق قياس الآثار التنموية للخصخصة

هناك آثار تنموية للخصخصة منها ما هو إيجابي وسلبي، وفيما يلي سيتم التركيز على ثلاثة منها لأغراض القياس وتتمثل في الأثر على الكفاءة الإنتاجية والعمالة وعلى النمو والإنتاج.

المطلب الأول: الأثر على الكفاءة الإنتاجية

يترتب على الخصخصة زيادة درجة المنافسة بين المشروعات الإنتاجية مما يؤدي للتخلص من عناصر الكفاءة التي غالبا ما تنمو في ظل البيئات المحمية اقتصاديا. كما يؤدي إلى توليد الحافز على التجديد، وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة في إدارة النشاط الاقتصادي ويؤثر ذلك على كافة المشروعات الخاسرة قبل تخصيصها فتحولها إلى مشروعات مربحة أو تتخلص منها إذا لم يكن هناك جدوى من إصلاحها وتوجيه مواردها إلى استخدامات أكثر أهمية.

ونتيجة لهذه التغيرات فإنه من المتوقع أن يترتب على الخصخصة زيادة الكفاءة الإنتاجية في الوحدات محل الخصخصة وعادة ما يأخذ تحسن الكفاءة واحدا من النقاط التالية أو كلها.

أ- زيادة الناتج الكلي باستخدام نفس القدر من الموارد.

ب- تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الناتج.

جـ- تحسن نوعية الإنتاج.

وينعكس تحسن الكفاءة في صورة زيادة الإنتاجية الحقيقية في المشروعات محل الخصخصة. وإذا ما تم استبعاد النقاط السالف ذكرها، فإنه نادرا ما يحدث في الواقع العملي زيادة في الناتج وتحسن النوعية بدون زيادة الموارد المستخدمة. وتحدث الزيادة

---

(1) ـ حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية** (القاهرة: دار زهراء، 1998)، ص.194.

في الإنتاجية عندئذ نتيجة زيادة القيمة الحقيقية للناتج بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في الموارد المستخدمة.

ويوجد هناك مدخلان لقياس أثر الخصخصة على الإنتاجية، مدخل السلسلة الزمنية، ومدخل البيانات القطاعية. ويعتمد المدخل الأول على مقارنة الإنتاجية في شركة ما أو قطاع ما بعد الخصخصة بنظيرتها قبل الخصخصة عبر فترة زمنية.

الجدول رقم 03

إنتاجية القطاعات الصناعية في بريطانيا قبل وبعد الخصخصة:

الصناعة	قبل الخصخصة 1979-1983 %	بعد الخصخصة 1984-1990%
الطيران البريطانية	1,6 -	2,6
الفحم البريطانية	0,8 -	4,6
الغاز البريطانية	0,1 -	2,2
الكهرباء	0,3 -	2,6
البريد	1,7	2,7
السكك الحديدية البريطانية	2,9 -	3,7
متوسط	0,1	3,7

المصدر: محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية** (القاهرة: الدار الجامعية 1999)، ص.316.

يلاحظ من الجدول أن الخصخصة كانت لها آثار إيجابية على جميع القطاعات الإنتاجية في بريطانيا التي تم تحويلها من العام إلى الخاص، إذ أن إنتاجيتها ارتفعت في كل القطاعات. فبعد أن كانت إنتاجيتها سالبة، ارتفعت بنسب موجبة كلية. فمثلا، كانت إنتاجية الطيران البريطانية -1,6 % قبل تحويلها إلى الخاص، ارتفعت إنتاجيتها بعد تحويلات لتصبح 2,6 %. كما ارتفعت نسبة الفحم البريطانية من 0,8 % تحت الصفر لتصبح إلى 4,6 %. وهي أكبر نسبة تم الحصول عليها ضمن القطاعات الصناعية المختارة. و الملاحظ هنا أن إنتاجية البريد كانت موجبة 1,7 %. وبعد خصخصة هذا

القطاع ارتفعت النسبة إلى 2,7 %. وعلى العموم فقد كانت أفضل على إنتاجية جميع القطاعات الواردة في الجدول رقم 2.

أما عن المدخل الثاني فيعتمد على مقارنة الإنتاجية في شركات القطاع العام بنظيرتها في شركات القطاع الخاص و التي تعمل في نفس التخصص وفي ظروف مماثلة ومن أبرز الدراسات التي تمت في هذا الصدد مقارنة الإنتاجية في شركات الأوتوبيس العامة والخاصة في بريطانيا. ولقد اتضح أن شركات الأتوبيس الخاصة يتم تشغيلها بنصف تكلفة شركات القطاع العام.

المطلب الثاني: الأثر على العمالة و النمو

يفترض التحليل السابق أن أثر الخصخصة يتمثل في الحصول على مستوى ناتج أكبر باستخدام نفس القدر من الموارد مما يترتب عليه الزيادة في الإنتاجية دون الاستغناء عن أي جزء من العمالة. ولكن من الممكن أن ينظر إلى أثر الخصخصة أيضا على أنها تؤدي إلى الحصول على نفس مستوى الناتج بمقدار أقل من المدخلات.[1] ونظرا أن وحدات القطاع العام غالبا ما تعاني من بطالة مقنعة، فإن الخصخصة يمكن أن يترتب عليها التخلص من العمالة الزائدة مما يؤدي إلى تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة دون تخفيض الناتج الكلي.[2] ويحدث هذا لأن الخصخصة يترتب عليها تخفيض معامل العمالة والذي يتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة أو الخدمة. وفي هذا السياق، يمكن اعتماد المعادلة المستعملة من طرف د. محمد عبد القادر عطية على النحو التالي:[3]

معامل العمالة في القطاع العام = $\frac{1}{g_1}$

معامل العمالة في القطاع الخاص= $\frac{1}{g_2}$

حيث، g_1: الإنتاجية المتوسطة في القطاع العام، g_2: الإنتاجية المتوسطة في القطاع الخاص.

وبالتالي يترتب على الخصخصة تخفيض معامل العمالة من $\frac{1}{g_1}$ إلى $\frac{1}{g_2}$. ومن ثم فإن مقدار البطالة المتوقع حدوثه في حالة الخصخصة سنويا (ΔE_1) يساوي

(1) - د. مصطفى محمد، **"التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق"** في ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر (1998)، ص.94.

(2) - نفس المرجع.

(3) - د. محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، 319.

$$\Delta E_1 = \left[\frac{(\Delta a_2)}{g_1} G - \frac{(\Delta a_2)}{g_2} G \right]$$

حيث، G: الناتج المحلي الإجمالي، وE: حجم العمالة، وa_1: نسبة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي، وa_2: نسبة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{(\Delta a_2)}{g_1} G =$ كمية العمالة اللازمة لإنتاج ناتج القطاع العام الخاضع للخصخصة وفقا لمعامل

$\frac{(\Delta a_2)}{g_2} G =$ كمية العمالة اللازمة لإنتاج ناتج القطاع العام الخاضع للخصخصة وفقا لمعامل القطاع الخاص.

ولكن لا يعتبر هذا هو الأثر الوحيد للخصخصة على العمالة، بل هناك أثر الموارد المحررة من بيع بعض وحدات القطاع العام على العمالة. فإذا تم افتراض أن برنامج الخصخصة يستغرق فترة زمنية قدرها (L) سنة، وأنه سوف يترتب عليه توفير مبلغ نقدي سنوي (S_L) يمثل صافي حصيلة بيع أصول قطاع الأعمال العام في السنة L، وأت التكلفة الاستثمارية لخلق وظيفة في السنة L هي: $L_f = L$، فإن استثمار المبالغ المحررة من بيع أصول القطاع العام في مشروعات جديدة يمكنها خلق عدد من الوظائف سنويا خلال فترة الخصخصة تساوي في المتوسط (ΔE_2) حيث:

$$(1) \qquad \Delta E_2 = S_L / L_f$$

ومن ثم، فإن الأثر الصافي للخصخصة على العمالة سنويا في المدى الطويل (DE) هو:

$$(2) \qquad \Delta E = \Delta E_2 - \Delta E_1$$

وإذا كانت $\Sigma\, \Delta E > 0$، فإن هذا الأثر يكون موجبا.

وإذا كانت $\Sigma\, \Delta E > 0$، فإن الأثر يكون سالبا.

أما أثر الخصخصة على النمو فتبدو من كون الأولى إلى النمو الناتج الكلي، لسببين، أولهما، هو تحسين تخصيص الموارد الذي يؤدي لزيادة الإنتاجية ويتمثل أثره في ΔG_1 أما الثاني، فيتمثل في استثمار الأموال المحررة في أصول القطاع العام المباعة، ويترتب على استثمار هذه الأموال زيادة في الناتج (ΔG_2) مقدراها:

$$\Delta G2 = \Delta G2\,.g2$$

وبالتالي فإن:

الأثر الكلي للخصخصة على نمو الناتج سنويا كخلال فترة الخصخصة يساوي (DG):

$$\Delta G = \Delta G_1 + \Delta G_2 \qquad (2)$$

ويترتب على الخصخصة كذلك إعادة توزيع الناتج الكلي بين القطاعين العام والخاص لصالح الأخير[1]، فإذا تم افتراض أن هدف الخصخصة هو تبديل المواقع بين القطاعين الخاص والعام بحيث تصبح نسبة القطاع الخاص من الناتج في نهاية برنامج الخصخصة مساوية لنسبة القطاع العام.

في بداية البرنامج، فإن هذا يعني أن:

الناتج الكلي بالقطاع العام بعد الخصخصة = a_2G (3)

الناتج الكلي بالقطاع الخاص بعد الخصخصة = a_1G (4)

أما عن توزيع العمالة فيصبح:

العمالة بالقطاع الخاص = $\frac{a_1G}{g_2}$ (5)

العمالة بالقطاع العام = $E - \frac{a_1G}{g_2}$ (6)

ما يمكن استخلاصه هو أن أثر الخصخصة يتمثل في الحصول على مستوى ناتج أكبر باستخدام نفس القدر من الموارد، مما يترتب عليه زيادة الإنتاجية دون الاستغناء عن أي جزء من العمالة. كما قد تعطي نفس الناتج إذا ما تم الاعتماد على مقدار أقل من المدخلات. ويترتب على الخصخصة أيضا تخفيض معامل العمالة. ويمكن للأموال التي تعتبر ثمنا لمشروعات القطاع العام المباعة إلى القطاع الخاص أن تسهم في الحد من البطالة، إذا ما تم إعادة استثمار هذه الأموال المحررة، وبالتالي زيادة الناتج، وذلك بتحسين تخصيص الموارد الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية. وينتج عن ذلك أيضا إعادة توزيع الناتج الكلي بين القطاعين العام والخاص.

(1) - Abdel – Rahmane, helmy and Abu Ali, Sultan, **"Role of the Public and Sectors with Special to Privatization and Structural Adjustment In the Arab Countries (1998)"**, p.117.

خاتمة الفصل الثاني

مما سبق يتضح أن الخصخصة أصبحت من أكثر المواضيع انشغالا في السياسات الاقتصادية المعاصرة. والمؤكد أن الخصخصة لا تعني بالضرورة بيع مشروعات القطاع العام، وإن كان ذلك يعتبر أهم صورها، ولكنها تشمل أيضا نقل الإدارة إلى القطاع الخاص مع بقاء الملكية في يد الدولة وتحويل مشروعات القطاع العام إلى شركات مساهمة مع البيع التدريجي للأسهم لعامة الناس، وتحويل بعض الخدمات التي تؤديها الدولة إلى القطاع الخاص وإدارة المشروعات الإنتاجية عن طريق عقود امتياز مع القطاع .

ويستخلص أيضا أن الخصخصة ليست مثل التأميم تنفذ في وقت وجيز، وإنما تتطلب وقتا يمتد إلى سنوات قد تطول أو تقتصر بحيث يكون تجسيدها متماشيا مع توفير شروط ملائمة كإنشاء وتطوير أسواق لتعبئة المدخرات لدعم المشروعات التي يتم تحويلها كليا أو جزئيا للقطاع الخاص وإعادة تدريب العمالة أو تحويلها إلى مجالات والحيلولة دون تركز الثروة أو قيام احتكارات قد تكون مضارها أكثر من نفعها.

ويتضح أيضا أن الخصخصة تتطلب إنشاء آلية خاصة لتجسيدها على أرض الواقع. فلا يمكن أن يناط تنفيذ برنامج الخصخصة للبيروقراطيين في الدول النامية لمشروعات القطاع العام حيث لا مصلحة لهم في تنفيذ سياسة تؤدي إلى زوال ما بنوه. ومن ثم يستوجب إنشاء جهاز خاص يتولى الإشراف على تنفيذ برنامج الخصخصة، وتكون المهمة الأولى لهذا الجهاز هي القيام بمسح شامل لمشروعات القطاع العام. وتصفيتها طالما أن المشروعات تتفاوت فيما بينهما من حيث الربح و الخسارة، و مدى مساهمتها في ميزانية الدولة، وحجم العمالة المستخدمة ورأس المال الذي يتضمنه المشروع و حجم المديونية للجهاز المصرفي. ويمثل المسح و التصنيف الخطوة الأولى لصياغة برنامج الخصخصة على أساس كل حالة على حده. فهناك المؤسسات التي تصلح للخصخصة عن طريق ملكية الإدارة وأخرى تصلح لخصخصة الإدارة دون الملكية وثالثة لا تصلح إلا للتصفية ورابعة لابد من إعادة هيكلتها ماليا وفنيا قبل تخصيصها وهكذا.

ويشير أنصار الخصخصة إلى فكرة مفادها أن توزيع ملكية الأسهم بين قطاعات كبيرة من صغار المدخرين والمستثمرين يحقق عدالة اجتماعية واستقرارا اقتصاديا أفضل، سيما وأن تحويل الملكية العامة غلى الخاص يتمثل في امتلاك العاملين لأسهم الشركات التي يعملون فيها.

و المؤكد هنا أن عملية تحويل الملكية ليست عملية سهلة وإنما هي عملية معقدة وتحتاج إلى فترة زمنية مناسبة حتى تؤتى ثمارها. كما أن هناك شروط فنية وأساسية لسلامة تنفيذ عملية التحويل، منها شروط عامة كضرورة ضمان قيام منافسة جادة مفتوحة، وبالتالي لابد من الوقوف ضد الاحتكار.

الفصل الثالث

من التخطيط الموجه إلى الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

من التخطيط الموجه إلى الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

عند فجر الاستقلال السياسي، كان لزاما على السلطات الموريتانية أن تتدخل مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وكانت موريتانيا تفتقر إلى رأسمال وطني خاص تتوفر فيه الكفاءة والخبرة في شتى فروع النشاط الاقتصادي، باستثناء الزراعة التقليدية والتجارة والصناعات الحرفية. ويتميز الاقتصاد الموريتاني بمعظم خصائص الدول النامية، حيث يعتبر اقتصادا صغير الحجم إذ يفتقر إلى العمالة الماهرة ويتميز بخاصية ارتفاع معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية وانتشار البطالة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين.

وتبعا لذلك كان لزاما على الدولة في موريتانيا أن تتدخل في المؤسسات الاقتصادية المنتجة كإجراء ضروري اقتضته الظروف الصعبة. وأصبح خيارا سياسيا له ما يبرره نظريا وعمليا إذ اعتمدت عليه الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية. لذلك تبنت موريتانيا منذ 1963 منهجا اشتراكيا قائما على التخطيط كوسيلة لتنظيم الموارد الاقتصادية المحدودة وتوجيه مسارها، وأصبح التوجه نحو خلق مؤسسات جديدة وتسييرها مباشرة من طرق القطاع العام و كان ذلك أنسب طريقة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة.

ومن هذه التصورات أصبح لزاما على هذه المؤسسات أن تجسد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة بخلق فرص العمل وتوزيع الدخول وتوفير السلع الاستهلاكية في الأسواق لمواجهة النقص الموجود والطلب المتزايد والتحكم في الأسعار للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد ساهمت الظروف الطبيعية والجغرافية المتمثلة في الجفاف في إضافة أعباء أخرى على مجهودات التنمية والحيلولة دون الاستغلال الأمثل للموارد و الإمكانات المتاحة، وأثرت سلبا على الجهود التي بذلت لتحقيق التنمية المتوازنة و اضطلاع الدولة بدورها في مجال إنتاج السلع و الخدمات.

إلا أنه مع بداية الثمانينات من القرن العشرين أصبحت موريتانيا تعاني من متاعب اقتصادية داخلية وأزمة مديونية خانقة ، كغيرها من معظم البلدان النامية، لذلك التجأت إلى الإصلاحات الاقتصادية متخذة في ذلك برامج تقييمية طموحة، وفقا لوصفة من صندوق النقد الدولي أثناء مفاوضاتها معه لإعادة جدولة ديونها المستحقة أو الحصول على قروض وإعانات مالية. لكن ما هي الظروف التي أدت بالحكومة الموريتانية بالتخلي عن الخطط الاقتصادية التي سبق أن وضعتها؟ و ما هي المعوقات التي حالت دون تجسيد تلك الخطط؟ ولماذا تخلت الحكومة عن هذه الخطط لتظهر على إثرها سياسات الإصلاح.؟

المبحث الأول: مرحلة التخطيط الاقتصادي

ينظر إلى التخطيط الاقتصادي على أنه طريقة علمية للوصول إلى نتائج علمية، كما ينظر إليه على أنه أداة تنظيمية لمواجهة المشاكل والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل المجتمع. ويعتبر أيضا كأداة توجيه وتنسيق لمقومات وطاقات المجتمع بقصد تحقيق أهداف هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ومؤدى ذلك أن التخطيط الاقتصادي هو محالة منظمة ليس لتحقيق أهداف معينة فقط، وإنما أيضا لتحديد الأساليب والتنظيمات والإجراءات الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة ممكنة.

ومهما يكن من أمر، ولكي يتسنى استخدام الوسائل المتاحة في تحقيق الأهداف المقررة بأقصى درجة من الكفاءة، ينبغي إحداث نوع من التنسيق بين الوسائل والأهداف عن طريق خطة اقتصادية تلتزم الدولة بتنفيذها خلال فترة التخطيط في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

والملاحظة أن وجود خطة اقتصادية في دولة ما لا يعني بالضرورة وجود تخطيط اقتصادي. فقد توجد الخطة دون وجود التخطيط، ويحدث ذلك عندما تضع الدولة خطة اقتصادية وتنشرها كوثيقة رسمية، ولكن تمتلك الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذها. إلا أنه في بعض الأحيان قد لا تتوفر لديها النية ويكون وضع الخطة في هذه الحالة مطلبا ضروريا للحصول على القروض والمساعدات الأجنبية.[2]

المطلب الأول: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأولى 1963– 1966

تعتبر الجهود التي تتطلبها إقامة دولة حديثة الاستقلال ضخمة وشاقة. لقد ورثت موريتانيا عن الاستعمار الفرنسي كل أشكال التخلف وفي جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولمواجهة مثل هذه الأوضاع كان لزاما على الدولة الموريتانية أن تتبنى سياسات التخطيط الموجه لتجنيد الإمكانات المادية والبشرية المتاحة وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر أهمية لشرائح واسعة من الطبقات المحرومة في المجتمع

[1] د. صبحي تادرس قريصة، **مقدمة في الاقتصاد** (بيروت: دار النهضة، 1984)، ص. 520.
[2] نفس المرجع.

الموريتاني. وقد كانت مساهمات فرنسا في الموازنة الموريتانية في انخفاض مستمر منذ سنة 1960 إلى أن توقفت نهائيا عام 1964.[1]

ولعل هذا يعود منذ الأسباب التي ساهمت في اعتماد التخطيط باعتباره الوسيلة الفعالة للاستغلال الموارد المحددة من أجل تلبية الاحتياجات الكثيرة والمستلزمات الضرورية لدولة ناشئة في إطار أهداف مجتمعية محددة، وباستخدام أكثر الوسائل الملائمة. وبعد سنتين سارعت الحكومة الموريتانية إلى طرح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى والتي عرفت بالمخطط الرباعي.

1- الأهـــداف:

لقد كانت أهداف هذا المخطط الرباعي الذي كان في الواقع، أشبه ببرنامج عمل منه إلى مخطط اقتصادي متكامل تتمثل في الآتي:[2]

أ- تجسيد استقلال البلد وخاصة على المستوى المالي والإداري وتوفير الأطر الوطنية واليد العاملة المؤهلة.

ب- إقامة البنية الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 – الاستثمارات المخططة:

بلغت الاستثمارات المخططة لهذه الخطة 5560 مليون أوقيه.[3] واستفاد قطاع التنمية الريفية من نسبة 8,6 %، وقطاع المناجم بنسبة 33,8 %، ووجهت نسبة 13,7 %، لقطاع النقل والمواصلات، في حين تم تخصيص نسبة 15,1 %، لقطاعي التعليم والصحة، ونسبة 28,8 %، لقطاعات أخرى. وقد تمت تغطية جل هذه الاستثمارات من مصادر أجنبية، 90 % من مصادر أجنبية مختلفة سيما البنك الأوربي للتنمية.[4] ويبين التوزيع القطاعي بجلاء أن الأولوية كانت للقطاعات الإنتاجية وذلك لتغطية العجز الحاصل في السيولة النقدية. كما تم الاستثمار في قطاعات هي من صميم اختصاص القطاع التجاري

(1) - تناقصت مساهمة الخزانة الفرنسية في الموازنة الموريتانية من 57% عام 1960 إلى 39% عام 1961، ثم إلى 36% عام 1962 و11% عام 1963. أنظر: محمد ولد محمد سالم، **الاقتصاد الموريتاني 60-90** (نواكشوط دار القافلة للطباعة والنشر،1992)، ص. 19.

(2) ministre de finance، **1er Plan de développement économique et social 1963- 1966** ، 1967 ،P.12.

(3) - الأوقيه: عملة موريتانية تم إنشاؤها سنة 1973، عندما خرجت موريتانيا من منطقة الفرنك الإفريقي، وتساوي حاليا: 266 أوقيه للدولار الأمريكي الواحد.

(4) Ministre de finance, **document officiels, 1er Plan 63-66**, (1994) ,P.30.

مثل النقل البري و الموارد الأولوية ومن أهم المشاريع التي تم تنفيذها خلال هذا المخطط ما يلي:(1)

- مرفأ نواكشوط التجاري.
- إنشاء أسطول للصيد البحري.
- إنشاء ميناء في نواذيبو وإنشاء مصنع السمك بطاقة 400 طن سنويا ومنشآت أخرى في نواذيبو لمعالجة 30 ألف طن من السمك سنويا.
- إنشاء مصنع لتعليب التمور في مدينة أطار.
- إنشاء مولد كهربائي في مدينة نواكشوط.
- تزويد العاصمة بالمياه الصالحة للشرب.

ومن خلال استعراض المنشآت التي تم خلقها بفضل الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأولى، يظهر الطابع التدخلي للدولة وغياب المبادرة الخاصة، وبالتالي غياب النظرة اللبرالية التي تحد من تدخل الدولة في بعض القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الصناعات الخفيفة. وهذا التوجه يبرره ندرة رأس المال الخصوصي وانكماش النشاط التجاري العصري في تلك الفترة.

المطلب الثاني: الخطة الاقتصادية و الاجتماعية الثانية 1970-1973.

بعد ثلاث سنوات من التأخير جاءت الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية، وكانت خطة شاملة تتكون من مجموعة من البرامج القطاعية. وتعتبر مرحلة انتقالية تعبوية في انتظار توفر الظروف الملائمة لإعداد خطط اقتصادية واجتماعية متكاملة. ومن بين الظروف التي حالت دون الشروع في تنفيذ هذه الخطة هي غياب البيانات والمعطيات اللازمة، من ذلك مثلا، أن أول تعداد للسكان كان سنة 1977. وكما أن معطيات الحسابات القومية لم تكن متوفرة لعدم وجود البنك المركزي الذي لم يتأسس إلا عام1973.(2) ومع ذلك يمكن حصر جملة من الأهداف منها:(3)

(1) - محمد ولد محمد سالم، المرجع السابق، ص.32.

(2)- صندوق النقد العربي، **السياسات النقدية في الدولة العربية**، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثاني، في (4- 9/ مايو/ 1996)، ص.409.

(3)- Ministère de plan, 2[ème] **Plan de devloppement économique et sociale 1970-1973**, 1974, P.25.

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- الاستمرار في بناء المزيد من الهياكل الأساسية وتهيئة القاعدة اللازمة في مرحلة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

أما الاستثمارات المخططة، فقد بلغت خلال هذه الخطة حوالي 9,4 مليار أوقيه، موزعة على أهم القطاعات على النحو التالي:[1] التنمية الريفية 14 %، الصناعة والتعدين 34,4 %، النقل والمواصلات 26%، الصحة و التعليم 9%، قطاعات أخرى 16,6 %. ويلاحظ أن قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات قد استحوذت عن أكبر نسبة من الاستثمارات، إذا بلغت 60% من المبلغ الإجمالي. وهذا التوزيع يكرس التوجه الذي سارت عليه الخطة الأولى والهادف إلى دعم القطاعات الإنتاجية لتوفير سيولة مالية تغطي جزءا من تكاليف تمويل التنمية المحلية.

أما التمويل الخارجي فلم يتم التطرق إلى مصادره بالتفصيل في هذا المخطط، بل كان أشبه ببرامج سنوية تأخذ في الحسبان الإمكانات المالية المحلية والأجنبية وقد كانت التمويلات التي تم الحصول عليها بصورة فعلية من المصادر الخارجية 90% في حين كانت 10% تمثل تمويل محلي.[2]

واتسمت الخطة بضعف نسبة التنفيذ كما يتضح من الجدول التالي:

الجـــــدول رقم 4

المشاريع المخططة والمنفذة خلال المخطط الثاني:

القطاع	عدد المشاريع المخططة	عدد المشاريع المنفذة
قطاع التنمية الريفية	31	8
قطاع الصناعة الحديثة	33	16
قطاع التجهيز	40	18

المصدر: د.محمد الأمين ولد سيدي بابا "**الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الخصخصة في موريتانيا**" في مجلة مصر المعاصرة العدد 453 (1998)، ص.307.

(1) - IBID, P. 26.

(2) - أ. محمد ولد محمد سالم، المرجع السابق، ص.33.

ويمكن القول بأن إعداد هذه الخطة قد تم خلال فترة شهدت فيها موريتانيا نموا في الوعي السياسي و المطالبة الشعبية بضرورة التعجيل بتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن فرنسا، وهي مطالب أدى إلى طرحها بإلحاح ما أقدمت عليه شركة ميفرما "MIFERMA"،[1] للاستغلال مناجم الحديد من اغتيال بعض العمال الموريتانيين الذين قاموا، في عام 1968، بالمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية و الرفع من أجورهم التي كانت تعتبر رمزية بالمقارنة ما يحصل عليه المتعاونون الأجانب الذين تستجلبهم الشركة من الخارج. وقد أدت هذه الأحداث إلى زيادة التذمر السياسي وخاصة بين صفوف المدرسين وطلاب المدارس مما مهد لقيام حركات سياسية قوية ساهمت نشاطاتها في التعجيل بإعادة مراجعة الاتفاقيات مع فرنسا واتخاذ بعض الخطوات الهامة على طريق تحقيق الاستغلال الاقتصادي للبلاد.

كما شهدت هذه الفترة تفاقم الموجة الأولى من موجات الجفاف التي تعاقبت على البلاد منذ أواخر الستينيات و التي أدت إلى هلاك حوالي 55% من ثورة البلاد من الأبقار و 16% من الأغنام و 10 % من الإبل.[2] وأدت أيضا إلى انخفاض شديد في إنتاجها الزراعي حيث تدنى إنتاج الدخن من 100 ألف طن عام 1969 إلى 12 ألف طن عام 1972. وانخفض إنتاج التمور من 14,6 ألف طن عام 1970 إلى 9,8 ألف طن في عام 1972. و انخفض إنتاج الذرة من 4 آلاف طن في عام 1969 إلى 800 طن عام 1972.[3]

لقد كانت الاستثمارات التي تم تحقيقها في نهاية هذا المخطط حوالي5520 مليون أوقيه أي حوالي 58,8 % من جملة الاستثمارات المخططة. وقد كانت نسبة الإنجاز تختلف من قطاع إلى آخر ولكنها لم تصل 100 %، في أي من هذه القطاعات[4]

(1)- تأسست شركة MEFRMA سنة 1952، وكانت في البداية برؤوس أموال فرنسية وإنجليزية وكندية. وفي عام 1958 حصلت هذه الشركة على امتياز استغلال مناجم "كدية الجل"، وفي عام 1959 تم تقديم مشروع استغلال المناجم مع طلب قرض بمبلغ 3230 مليون أوقيه إلى البنك الدولي وفي نفس الوقت طلب قرض من الكحومة الفرنسية بمبلغ 1500 مليون أوقيه. وتكون رأس مال الشركة في البداية من 8180 مليون أوقيه منها2660 تمويل ذاتي، و700 مليون تسبيقات المساهمين، و 3230 مليون قرض من البنك الدولي، و 500 مليون قرض من الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي، 1050 مليون قروض من الدولة الفرنسية. وكان المساهمين فيها عبارة عن شركات من فرنسا و بريطانيا وايطاليا وألمانيا الغربية، بينما كانت الحكومة الموريتانية تحصل على 5 % من عائدات الشركة مقابل منحها الامتياز. وقد تم تأميم هذه الشركة في 11/28/ 1974 وحلت محلها شركة عمومية تحت اسم الشركة الوطنية للصناعة و المناجم "SNIM". أنظر: أ/ محمد ولد محمد سالم، المرجع السابق، ص. 20.

(2)- Ministère des affaires économiques : **office nationale de statistique, données sur de production national 1975-1985**, (NKTT : l'office, 1986), P 12.

(3) - أ. محمد ولد محمد سالم، المرجع السابق، ص.43.

(4)- 2 ème Plan, Op.cit, P.25.

ومن المشاريع التي أنجزت في مجال التنمية الريفية إكمال إنجاز استصلاح غورغول حوالي 5000 هكتار، تجربة زراعة القمع في تامورت انعاج،[1] دراسة حالة السدود في الحوض الغربي، إنجاز 15 سدا في منطقة الحوضين وإكمال استصلاح سهل بوقي.

وفي مجال الصيد البحري تم إنجاز مصنع لإنتاج دقيق السمك وزيته في نواذيبو وتجهيز مخبر للصيد، شراء سبع بواخر صيد وباخرة للتعليب وإحداث مركز للتكوين في نواذيبو.

وفي المجال المنجمي تم استغلال الخامات الحديدية بمبلغ 2.4 مليار أوقية مقابل 1.6 مليار أوقية مخططة واستخدام 400 مليون أوقيه في التنقيب عن النحاس في تازيارت ودراسة، إمكانية استغلال الجبس و إحداث مركز وطني للأبحاث المعدنية.

وعلى صعيد البنية الأساسية، تم إنجاز دراسة طريق الأمل وتنفيذ مشروع لصيانة الطرق، وسفلتة طريق نواكشوط روصو 204 كلم وطريق نوكشوط اكجوجت 256 كلم والبدء في تهيئة طريق الأمل، وتوسيع ميناء نواكشوط، إنشاء مولد كهربائي لمطار نواذيبو، تزويد العاصمة بخط آخر للمياه من إيدين IDINE، تدعيم مولد كهربائي نواكشوط، توليد توزيع الكهرباء في مدينة كيهيدي، إنتاج وتوزيع المياه في مدينة إطار، إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء في روصو.

المطلب الثالث: الخطة الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة 1976-1980

جاءت هذه الخطة في ظروف تختلف تماما عن الظروف التي أحاطت المخططين السابقين. وتضمنت هذه الخطة النقاط التالية:

1- إعداد هذه الخطة عندما استولت الدولة على قدر كبير من الموارد الاقتصادية، فبعد خروجها من الفرنك الفرنسي في عام 1973 وأنشأت عملتها الوطنية، قامت بتأميم القطاع المنجمي - الحديد و النحاس - في عام 1974.

2- إنشاء البنك المركزي الموريتاني إعداد الأرضية لتوفير البيانات والمعطيات الاقتصادية مما ساعد على الإعداد الجيد لهذا المخطط من الناحية الفنية. وقد حدد هذا المخطط استراتيجية تركز على محاور أساسية كان من أهمها:[2]

[1] - تامورت إنعاج: منطقة قديمة عرفت في السبعينات كمأوى لرعاة (إنعاج) وتحولت بعد ذلك لتصبح منطقة زراعية من طرف السكان المحليين.
[2] - Ministre de finance,3ème Plan économique et social 1976-1980, P.8.

أ- تحقيق تعليم أساسي وفني ومهني يهدف إلى خلق كوادر محلية متخصصة قادرة على تحقيق التنمية.

ب- مشاركة الدولة وتشجيعها للتنمية الزراعية والصناعية.

جـ- تشجيع وتنمية الشركات الوطنية وإعادة تنظيم المؤسسات العامة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية.

د- البحث عن إمكانية السيطرة على التجارة الخارجية.

هـ- تشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار وتعميم هذا الاستثمار على مختلف مناطق البلاد.

و- إدارة موارد القطاع العام بشكل أمثل.

ز- دعم المؤسسات المالية والنقدية المحلية.

1- الاستثمارات المخططة:

بلغت الاستثمارات المخططة لهذه الخطة 41,8 مليار أوقيه موزعة على أهم القطاعات: التنمية الريفية 14 % الصناعة والتعدين 33% النقل والمواصلات 29% الصحة والتعليم 10%، 14% لقطاعات أخرى.[1]

ويبدو من هذا التوزيع للاستثمارات المخططة أن الاتجاه الذي كان سائدا في المخطط الثاني، حيث كانت الهيمنة لقطاعات الصناعة والتعدين والنقل والمواصلات بنسب تفوق 60% من الاستثمارات المخططة.

وكان من المتوقع أن يتم تمويل هذه الخطة على النحو التالي:

أ- التمويل المحلي 15% نصفها من الادخار العام وفائض الموازنة والنصف الآخر من القطاع الخاص.

ب- التمويل الخارجي 85% منها 34,6 % من المساعدات العامة و50,4 % من المصادر التمويلية الأجنبية الخاصة. وبالتالي، فإنه من الواضح الاعتماد الكبير في تمويل التنمية في موريتانيا على المصادر الخارجية والذي بدأ في المخطط الأول واستمر في الثاني، ويتضح أنه لا زال قائما في المخطط الثالث ولو أنه انخفض بنسبته ضئيلة 85 % مقابل 90% في المخطط السابق.

(1)-IBID, P.9.

2- الظروف التي أحاطت بإنجاز الخطة:

تم التعرف فيما سبق على أن إعداد هذه الخطة قد جاء بعد أن شهدت موريتانيا جملة من التغيرات الاقتصادية في فترة كان طابعها العام هو التفاؤل والاستقرار السياسي وبالتالي، فإنه كان من المتوقع أن تنال قدرا من النجاح أكثر مما حصل بالنسبة للخطتين السابقتين. إلا أن إقحام موريتانيا في النزاع على الصحراء الغربية الذي رافق انطلاق هذه الخطة كان بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها الآمال التي كانت معقودة على إنجاز هذه الخطة. وهكذا فقد أصبح القطاع المنجمي الذي يعتبر شرايين البلاد الحيوي للحصول على العملة الأجنبية عرضة للهجمات العسكرية وللتوقف في أي وقت، كما أن كل الموارد المالية التي تمكنت البلاد من تعبئتها أصبحت مكرسة للمجهود الحربي في الوقت الذي قلت فيه ثقة الممولين الأجانب وانخفضت التسهيلات التي كانت تمنح لموريتانيا حتى أشرفت على الإفلاس في عام 1978 قبل أن تقرر الانسحاب من هذا النزاع عام 1978.

3- الإنجازات التي تحققت خلال الخطة:

على الرغم من الآثار السلبية لحرب الصحراء والمشكلات الاقتصادية التي عانت منها البلاد خلال فترة إنجاز هذا المخطط، إلا نسبة إنجازه كانت أكبر بالمقارنة مع المخطط السابق له، حيث تجاوزت 78% بالمقارنة مع 58,6 % للمخطط السابق.[1]

وبالنسبة لأهم المشروعات التي اشتمل عليها هذا وتم إنجازها، فيمكن حصرها فيما يلي:

أ- **بالنسبة لمشاريع التنمية الريفية:** اشتمل المخطط عن جملة من المشاريع الهامة، مثل مشروع "امبيري" لاستصلاح الأراضي وزراعة الأرز في منطقة روصو ومشروع استصلاح شريط الساحل، ومنطقتي كوركول الأسود والأبيض لاستصلاح 15000 هكتار في الأول و3000 هكتار في الثاني واستصلاح 1700 هكتار في تامورت إنعاج و2000 هكتار في سهل بوقي.

ب- **المشاريع الصناعية**: اشتملت هذه الخطة على عدد كبير من المشروعات الصناعية: الحليب والنسيج والملابس وعلى مشروعات هامة أخرى مثل مركب الصلب الذي كان مقررا، أن يقام في نواذيبو لإنتاج حوالي مليون طن سنويا. وقد قدرت تكاليفه

(1)- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **"عرض وتحليل الخطة الاقتصادية موريتانية الثالثة"**، (سبتمبر، 1986)، ص.119.

بحوالي 26 مليار أوقيه،ومشروع بناء مصفاة للنحاس في نواكشوط بكلفة تقدر بحوالي 8 مليار أوقيه.[1]

وقد تم التخلي عن هذين المشروعين فيما بعد لعدم مقدرة موريتانيا على تمويلهما. وبالمقابل تم إنجاز مسبكة لقضبان تسليح الإسمنت بطاقة سنوية قدرها 10 آلاف طن، كما تم إنجاز مشروع لتحويل دقيق السكر إلى قوالب مختلفة مع العلم أن هذين المشروعين لم يتم تشغيلها بالرغم من إتمام إنجازهما إلا بعد عام 1982.

جـ- **مشاريع البنية الأساسية**: لا يختلف اثنان حول أهمية مشروع طريق الأمل إذ يعد من أهم المشروعات التي أنجزت في موريتانيا. ويربط هذا الطريق العاصمة ومدينة النعمة، في أقصى شرق البلاد عبر مسافة تقدر بـ 1100 كلم. وقدر تزامنت فترة إنجاز هذا المشروع مع اندلاع الحرب في الصحراء الغربية. ومع ذلك فلم يتوقف واستمر في الإنجاز حتى تمت آخر مرحلة منه في عام 1983. كما تم توسيع مطار نواكشوط الدولي وبدء الدراسات المتعلقة بإنشاء ميناء في المياه العميقة لمدينة نواكشوط بالتعاون مع الصين.

المطلب الرابع: الخطة الاقتصادية و الاجتماعية الرابعة 1981- 1985.

تأتي بداية هذه الخطة في مرحلة انتقالية بعد خروج موريتانيا من النزاع مع الصحراء الغربية والشروع في محاولة إنعاش المؤسسات الاقتصادية التي كانت شبه منهارة في الفترة 1978-1979 وذلك نتيجة الحرب وتدني الأسعار العالمية للحديد، إضافة إلى الجفاف المستمر الذي أضرب البلاد والعباد. ولم تكن هذه الخطة تهدف إلى خلق المزيد من المشروعات وإنما إلى تحقيق ما يلي:[3]

أ- إتمام مشروعات المخطط الثالث التي لم تكتمل وتشغيل المشروعات المنتهية والمتوقعة كمصفاة النفط، ومصنع السكر.

ب- المضي قدما في تنفيذ المشروعات المنجمية وتحديدا في مجال خامات الحديد والنحاس والجبس بالتعاون مع المستثمرين العرب.

[1]- نفس المرجع، ص. 120.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، "التنمية الصناعية في موريتانيا" (1984)، ص.40.

[3] - Ministre du Plan, 4ème plan de développement et social 1981-1985. P 10.

جـ- إصلاح مؤسسات القطاع العام، إما بيعها للقطاع الخاص أو بتحسين تسييرها.

د- تطوير قطاع الصيد البحري للاستفادة منه بأقصى ما يمكن. وقد نصت هذه الخطة على أنها ستكون اللبنة الأولى لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق استراتيجية يتم تجسيدها في المدى الطويل وإيجاد تصور لحركة تنموية تمكن الدولة من المراقبة الفعلية لمواردها وإدارتها بالشكل الأمثل. لذلك يمكن تحقيق الانتقال من الاقتصاد التابع إلى الاقتصاد المستقل. وسيتم تحقيق هذه الاستراتيجية على مرحلتين:

- المرحلة المتوسطة المدى وتمتد من 1981-1985، وهي مرحلة انتقالية يتم العمل خلالها على تحقيق التوازنات المالية وتهيئة البنية الأساسية اللازمة لعملية الانطلاق وتنظيم المؤسسات العمومية وتحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 4,8 %. أما المرحلة الثانية فتمتد من 1986 إلى 2000. وقد كان الهدف منها تعظيم الناتج المحلي لسد الاحتياجات الأساسية للمواطنين والعمل على تخفيف حدة البطالة وإبقاء خدمة الدين العام في حدود 20% من عائدات الصادرات. بالإضافة إلى هذه الأهداف، فقد تضمنت الخطة الرابعة أهدافا محددة لها يمكن تصنيفها على النحو التالي:[1]

1- القطاعات المستهدفة:

أ. **في مجال التعليم:** تقرر رفع نسبة التمدرس إلى 35% مع نهاية 1985 وإلى 50% عام 1990 وليعم التمدرس كامل الوطن في عام 2000.

ب. **وعلى مستوى قطاع الصحة:** تم وضع هدف تحقيق الصحة للجميع عام2000 وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

جـ. **وبالنسبة للقطاع الريفي:** فقد كان السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والعمل على تحسين الوسط الطبيعي وإعادة سكان الريف المهاجرين إلى المدن إلى قراهم ومساعدتهم على الاستقرار.

د. **أما في الميدان الصناعي:** فقد كان التركيز على الاستمرار في إتمام المشروعات التي لم يتم الانتهاء منها وتشغيل المتوقفة كالمصفاة النفطية ومصنع السكر. وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب لاستغلال مناجم الحديد والنحاس.

[1]- أ. محمد ولد سالم، المرجع السابق، ص.32.

هـ- وفي ميدان البنية والسياسة: فقد وضع برنامج للصيانة الطرق وإكمال بناء المياه العميقة في نواكشوط وتحسين الطرق المحلية وسفلتة الطريق الرابط بين مدينتي آلاق – بوقي.

2. الاستثمارات المخططة بالأرقام:

بلغت الاستثمارات المخططة لهذه الخطة 89,2 مليار أوقيه موزعة على أهم القطاعات كما يلي: التنمية الريفية 21,7 % الصناعة والمعادن والصيد 45 % البنية الأساسية 22,3 % البنية الاجتماعية 11% .[1]

ويبدو من هذا التوزيع أن القطاع الريفي قد ارتفعت نسبته حيث بلغت 21,7 % مقارنة بحوالي 14% من المخططين الثاني والثالث، إلا أن توزيع هذه النسبة بين مكونات هذا القطاع لم تكن منطقية حيث كانت حصة التنمية الحيوانية التي تشكل العمود الفقري لهذا القطاع تقل عن 6%، مقابل 56 % للزراعة و16% للمياه الريفية و6,3 % لحماية الطبيعة[2].

أما قطاع الصناعة والمعادن والصيد البحري والطاقة، فإن نسبة الاستثمارات المخصصة لها كانت تتمثل في: 6,2 % للصناعة و14,2 % للصيد البحري ، و5,7 % للطاقة. أما البنية الأساسية التي كانت نسبتها 22,3 %، فإن نصيب الطرق من هذه النسبة بلغت 63 % مقابل 21 % للموانئ و3% للمطارات في حين كان نصيب البنية الاجتماعية 11,3 % منها 61% للتعليم و23% للصحة.[3]

وفيما يتعلق بالتمويل، فإنه باستثناء مشروع القلب - مناجم الحديد - التي نالت 25,4 % من جملة الاستثمارات المخططة، والتي يتم تغطيتها بمساهمة بعض المستثمرين العرب، فإن بقية الاستثمارات المخططة ساهمت ميزانية الدولة في تغطية 7% منها و15 % من طرف القطاع الخاص. أما الباقي فتم تمويله من مصادر أجنبية. ويمكنه توضيح أكثر للاستثمارات التي تم رصدها لهذه الخطة كما يلي:[4]

- استثمارات من الموازنة: 4,7 مليار أوقيه.
- استثمارات القطاع الخاص: 10 مليار أوقيه.

(1) - د. سيدي عبد الله ولد المحبوبي، **"الهجرة و التنمية في موريتانيا"**، رسالة دكتوراه الدولة، مقدمة لجامعة تونس الأولى بتاريخ (1997/5/5)، ص.161.
(2) - نفس المرجع.
(3) - نفس المرجع ، ص 162.

(4) - 4 ème Plan. Op. Cit. PP. 16-17.

- استثمارات من المصادر الخارجية 51,8 مليار أوقيه.
- استثمارات مشروع القلب 22,7 مليار أوقيه.

3- الظروف التي أحاطت بالخطة:

تتمثل أهم الظروف التي رافقت بداية إنجاز هذه الخطة فيما يلي:

أ. استفحال موجة الجفاف التي تعاني منها موريتانيا من مطلع السبعينات من القرن الماضي والتي بلغت ذروتها في عامي 1982 و1983، حيث انخفض الإنتاج الزراعي إلى أدنى مستوى له وهلكت أعداد كبيرة من المواشي وتفاقمت مشكلة الهجرة الريفية إلى المدن.

ب. التراجع الملحوظ في أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية ومنها الحديد الذي تعتمد عليه موريتانيا في حصولها على النقد الأجنبي.

4. النتائج المحققة:

لقد كانت نسبة الإنجاز خلال السنوات الثلاثة الأولى من هذا المخطط أي 1981-1983، تقدر بحوالي 42% بالنسبة للقطاع الريفي، و49% بالنسبة للصناعة والمعادن والصيد البحري و 40% بالنسبة للبنية الأساسية و28% للبنية الاجتماعية.[1] كما تم تشغيل كل من مصفاة البترول في نواذيبو ومعمل السكر في نواكشوط، واستمر العمل في إنجاز ميناء الصداقة في المياه العميقة في مدينة نواكشوط. وتم أيضا فتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل في ميداني الصحة والتعليم وشراء مؤسسات القطاع العالم أو المشاركة من امتلاكها.

المبحث الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا ودور صندوق النقد الدولي

واجهت موريتانيا أزمة اقتصادية حادة، أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدراتها على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وترجع جذور تلك الأزمة إلى مجموعة من العوامل

(1)- محمد بن ولد محمد سالم، المرجع السابق، ص.46.

المتشابكة والمعقدة ذات أصول داخلية وخارجية،[1] كظاهرة الركود والتضخم وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

ومفادها هذا أن التدهور في الأداء الاقتصادي في موريتانيا جاء كمحطة طبيعية لتأثير الظواهر الاقتصادية بشقيها الخارجي والداخلي مما ساهم في ظهور الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي والمساهمة في القضاء على مثل هذه الاختلالات. وقد ساهم صندوق النقد الدولي في اقتراح هذه البرامج وإعدادها، إيمانا بأهمية المبادرة عسى أن يتم التحكم في مثل هذه الأوضاع، وعلى الأقل التقليل من حدتها.

المطلب الأول: مفهوم عملية الإصلاح الاقتصادي وطبيعتها

تعددت آراء العديد من الاقتصاديين حول تحديد المفهوم الدقيق لعملية الإصلاح الاقتصادي والفرق بينها وبين كل من سياسات التعديل الهيكلي وسياسات الاستقرار أو التثبيت. وقد تم استخدام مصطلحات متعددة للتعبير عن الجوانب المختلفة لمفهوم الإصلاح الاقتصادي، ففي الوقت الذي يستخدم بعض الاقتصاديين مصطلح سياسات التكيف، يذهب بعضهم الآخر إلى استخدام مصطلحات أخرى مثل: سياسات التكيف الهيكلي. وتنطوي هذه المصطلحات على إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة لإنعاش الاقتصاد الوطني، على نحو يعظم من قدرته على مواجهة المتاعب المتزايدة بمختلف أنواعها، وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية، التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. ويعبر عن تلك الأهداف في صورة قيم مستهدفة لمعدلات الأداء الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.[2]

إن التحديد الدقيق لمفهوم عملية الإصلاح الاقتصادي، يتطلب التفرقة بين سياسات جانب الطلب، وسياسات جانب العرض من ناحية، والتفرقة بين سياسات الاستقرار الاقتصادي وسياسات التصحيح الهيكلي من ناحية أخرى، وهو ما سيتم تناوله فيما يلي:

(1)- وقد أفرزت تلك الأزمة آثار سلبية في اقتصاد موريتانيا من خلال أربع آليات محددة يمكن إيجازها فيما يلي: (أ) تدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح موريتانيا، وخاصة في ظل تزايد حدة السياسات الانكماشية، وإجراءات الحماية الجمركية التي انتهجت الدول المتقدمة في مواجهة زيادة صادرات موريتانيا. (ب) ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، إذ تشير الإحصاءات إلى ارتفاع متوسط معدلات نمو أسعار الفائدة الحقيقية المتحققة على ديون موريتانيا. للمزيد أنظر: Ahmed Ould Abdy, **Les Réformes Structurels En Mauritanie** (NKTT Cimdet, 1994), P.15 .

(2)- معدلات الأداء الاقتصادي على المستوى الداخلي تتضمن: معدلات عجز الموازنة العامة، معدلات التضخم، معدلات نمو العرض النقدي ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في حين تشمل معدلات الأداء على المستوى الخارجي من: معدلات عجز ميزان المدفوعات ومستوى المديونية الخارجية، وكذلك مستوى الاحتياطات النقدية الدولية.

1- سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض:

تنطوي سياسات جانب الطلب الكلي على كافة الإجراءات والتدابير التي تتبنتها الدولة المعنية بغرض التأثير في مستوى الطلب الاسمي ومعدل نموه ومستوى الاستيعاب المحلي. وتحتوي تلك السياسات على كافة الإجراءات والتدابير النقدية والمالية التي تتدرج في الإطار التقليدي للسياسة الاقتصادية الكلية.

وتستهدف السياسات الخاصة بجانب العرض الكلي زيادة حجم الناتج المحلي من السلع والخدمات، بما يتوافق مع المستوى المحدد للطلب المحلي الإجمالي. وتنقسم تلك السياسات إلى مجموعتين: تضم الأولى الإجراءات الموجهة لزيادة الناتج المحلي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ويتطلب ذلك التخلص من مظاهر الانحراف في هيكل الأسعار الخاصة بالمنتجات المختلفة وأسعار الصرف، إلى جانب تعديل الهيكل الضريبي وتخفيف القيود التجارية.

أما المجموعة الثانية من سياسات جانب العرض، فتتمثل في تلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية، بغرض رفع معدلات نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، وهي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تسهم في زيادة معدلات الادخار والتكوين الرأسمالي الثابت، وكذلك تعظيم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع تطوير نطاق برامج التعليم والتدريب والتطوير التكنولوجي.(1) ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى وجود قدر من التداخل بين المجموعتين سياسات جانب العرض، إذ أن السياسات التي تعمل على زيادة مسار الناتج المحلي الجاري، تسهم في نفس الوقت في تحقيق زيادة كبيرة في معدلات الادخار والاستثمار، ومن زيادة معدلات نمو الطاقة الإنتاجية.

2- سياسات الاستقرار الاقتصادي، وسياسات التصحيح الهيكلي:

تتصدى سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلى علاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل مشكلة التضخم ورصيد الاحتياطات النقدية، وتدفق رأس المال الوطني إلى الخارج، علاوة على تزايد معدلات عجز الحساب الجاري، وعجز الموازنة

(1)- د. سهير معتوق، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي**، ط1 (بيروت: الدار اللبنانية، 1988)، ص. 195.

العامة، وعادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي السالفة الذكر لمواجهة المشاكل المطروحة.

أما سياسات التصحيح أو التعديل الهيكلي فتنصرف إلى مواجهة الاختلالات التي تعترض مسار النمو في الأجل الطويل، مثل: الانحراف في حوافز الإنتاج، الرسوم الجمركية الباهظة والقيود التي تفرض على التجارة الخارجية. وتهدف سياسات جانب العرض إلى القطاع على هذه الاختلالات.[1]

وبصفة عامة، تنطوي عملية التعديل الهيكلي على تبني كافة السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، عقب تعرضه لاختلالات ناجمة عن مصادر داخلية أو خارجية، بينما تستهدف عملية التعديل الهيكلي، في مفهومها الواسع، تحقيق توازن مستمر في ميزان المدفوعات، بالعمل على تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي وتحفيز الصادرات، بالاعتماد على تكييف الهياكل الاقتصادية، خاصة هيكل الإنتاج، وذلك حتى لا يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي على حساب ضغط معدلات النمو، أو الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي.[2]

والملاحظ أن التكييف الهيكلي بمفهومه الواسع ينطوي على أحداث تغيرات جذرية في السياسات وليس مجرد تغيرات حدية، وهو ما يؤدي إلى اختلاف البعد الزمني لعملية التصحيح وفقا لظروف كل دولة على حده. وغالبا تتراوح الفترة الزمنية التي يستغرقها تنفيذ تلك السياسات ما بين 4-5 سنوات، إلا أنها قد تكون قصيرة خاصة بالنسبة للدول المثقلة بالديون كموريتانيا مثلا، إذ يتطلب إنجاز سياسات التكيف الهيكلي إحداث تغيرات جذرية تستلزمها محاولة تخفيض نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي، بالاعتماد على تحقيق فائض في كل من المخدرات المحلية، وفي الصادرات من الواردات، حتى لا ينتج عن تخفيض رصيد المديونية ضغط الاستثمارات والواردات، ومن ثم انكماش النتاج وتدهور معدلات النمو.[3]

---

(1)- BALASSA, A, " **Structural Adjustment policies in Developing countries**", world development Vol.82 (January, 1993),P.23.

(2)- د. سهير محمود معتوق: **"سياسات التصحيح الهيكلي في البلدان النامية"** المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، (جامعة حلوان)، المجلد الخامس، السنة الخامسة، العدد 2(1990)، ص.ص، 15-16.

(3)- د. رمزي زكي، **"الموقف الراهن لأزمة الخارجية: نحو رؤية عربية"** في مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت)، السنة 20، العدد 3. (خريف 1995)، ص.210.

وبذلك، فإن سياسات التعديل الهيكلي الطويلة الأجل تركز على سياسات جانب العرض، وإن كان ذلك لا ينفي أهمية سياسات جانب الطلب أي سياسات تحقيق الاستقرار في المدى القصير، حيث أثبتت تجارب دول عديدة، سبقت موريتانيا في هذا المجال، ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين النوعين من السياسات، ذلك أن سياسات جانب العرض بمفردها، لا تضمن القضاء على الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، حيث يستلزم الأمر وجود إدارة حذرة بجانب الطلب لتحقيق التوافق بين كل من معدلات نمو الطلب والعرض، وهو ما يؤكد ضرورة إعطاء أهمية متوازنة لكلا الجانبين. ويختلف الوزن النسبي في هذه الحالة باختلاف طبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات، والفترة الزمنية المتوقعة لاستمرارها، بالإضافة إلى المستوى المبدئي للدين الخارجي وكذلك حجم تدفق التمويل الأجنبي الإضافي ومعدلاته. أضف إلى ذلك طبيعة وأهمية القيود الاجتماعية والسياسية التي تعترض جهود الحكومة المعنية بتطبيق سياسات التكيف الهيكلي.

المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي.

يسعى صندوق النقد الدولي، لاعتباره مؤسسة نقدية دولي، إلى استقرار النظام النقدي والمالي العالمي، من خلال مجموعة من الأهداف والإجراءات. وفي ظل تفاقم المشاكل والعقبات التي باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي العالمي، تحول دور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف وعلاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشرطية.[1]

وأصبح الصندوق، خاصة بعد تفجر أزمة الديون الخارجية عام 1982، يمارس جورا تنمويا جديدا يتركز على محورين، يتمثل الأول في تقديم مزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة، وينصرف الثاني إلى تقديم المعونة الفنية، بمساعدة الدول المعنية في تصميم واختيار أدوات سياسات ملائمة بغرض الإصلاح الاقتصادي.

وتعرف البرامج التي تلتزم الدولة بتطبيقها للإنجاز التكيف ببرامج التكيف التي يدعمها الصندوق "Fund Supported Programs" ، كما تتميز هذه البرامج بمنهج خاص

[1] قاعدة الشرطية Conditionnally تعني التزام الدولة العضو التي تلجأ إلى طلب تسهيلاته ومساعدته بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي، أنظر: Jaaquain Muns, **"Adjusment Conditionnally and International Financing"**, I.M.F, Washinghton, DC . (1985), p. 70.

في إعدادها وتصميمها، حيث يعتمد منهج الصندوق في إعداد تلك البرامج وصياغتها على عدة عناصر، وفي مقدمتها: والإطار المحاسبي للبرامج، النموذج المستخدم في التصميم، كما يندرج في إطار هذه العناصر مدى ملاءمة أدوات السياسة الاقتصادية المتبعة لتحقيق معدلات الأداء المعلنة في البرنامج، علاوة على ظاهرة "الإبطاءات" في تأثير أدوات السياسات المستخدمة، ويتم عرض بإنجاز بعض من تلك العناصر.[2]

1. منهج الاستيعاب وإطار التحليل الاقتصادي الكلي في البرامج التي يدعمها الصندوق:

تتبلور أهم ملامح التحليل الاقتصادي الكلي في تلك البرامج، في اتجاهين رئيسيين: ويتمثل الأول في تحديد منهج التحليل المتبع، وهو ما يعرف بمنهج الاستيعاب،[3] absorpt approach بينما ينصرف الثاني إلى آلية التأثير على الاستيعاب المحلي، من خلال إتباع إحدى السياستين: سياسة خفض الإنفاق وسياسة تحويل الإنفاق.[4]

ويفترض التحليل المرتبط ببناء برامج التكيف الهيكلي التي يدعمها الصندوق بثبات الطاقة الإنتاجية في الأجل القصير. وعدم اشتراط الاستغلال الكامل لها. ومن ثم فإن، التغيرات المتوقعة في الناتج، وبالتالي، في الدخل سوف تتحقق في إطار القيد الخاص بالطاقة الإنتاجية القائمة، ومن هذا المنطلق يعبر عن عجز الحساب الجاري بالمعادلة التالية:

$$C.A = y - E \qquad (1)$$

حيث: $C.A$ تشير إلى الحساب الجاري.

E تشير إلى الاستيعاب.

Y تشير إلى الدخل.

وتشير المعادلة رقم (1) إلى:

- إمكانية تحقيق نص في الحساب الجاري في حالة تحقيق زيادة في الدخل بمعدل يفوق معدل الزيادة في الاستيعاب كما يتحقق عجز الحساب الجاري في الحالة العكسية.

- إمكانية تخفيض عجز الحساب الجاري من خلال خفض الاستيعاب بالنسبة للدخل أو زيادة هذا الأخير بالنسبة للاستيعاب. غير أنه في ظل انخفاض معامل مرونة الجهاز

---

(1) د.أيوب سمرة، **الإصلاح الاقتصادي والمالي في البلدان النامية** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999)، ص. 82.

(2) يقصد بالاستيعاب مجموع إنفاق المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية والأجنبية. وهو ما يتضمن مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي.

(3) - I.M.F: **"the theoretical aspect of the design of fund – supported Adjustment Programs"**, I.M.F Occasional Paper, N° 65, (Sep, 1987), p. 4.

الإنتاجي في موريتانيا، وفي ظل الفرض السابق بثبات الطاقة الإنتاجية، يسهل تخفيض الاستيعاب بالمقارنة بزيادة الإنتاج أو الدخل، وهو ما يفسر الأهمية المحورية لمنهج الاستيعاب في برامج الصندوق وتركيزها على انتهاج السياسات التي تعمل على خفض الاستيعاب خاصة في الأجل القصير.

وتنقسم السياسات التي تؤثر على الاستيعاب، إلى مجموعتين أساسيتين، تتضمن الأولى: سياسات خفض الإنفاق، وتتجه الثانية إلى سياسات تحويل الإنفاق.

أ. **سياسات خفض الإنفاق:** تنطلق هذه السياسات من فرضية مؤداها، أن الإنفاق الحكومي يمارس دورا كبيرا في التأثير في مستوى معدلات نمو الطلب المحلي، ومن ثم تتجه سياسات خفض الإنفاق إلى الحد من معدلات نمو إنفاق القطاع العام و العمل على زيادة موارده. وتخفيض كل من الاستهلاك والاستثمار المحليين من خلال زيادة معدلات الضرائب. علاوة على التأثير في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، بغرض التأثير في الإنفاق،[1] وبالتالي الطلب الكلي.

ويعرف منهج الاستيعاب القائم على أساس خفض الإنفاق، بالسياسة المتعلقة بإدارة الطلب demand managment policies إذ تستهدف تحقيق التوازن الداخلي من خلال تحقيق التوافق بين الإنفاق الكلي والاستيعاب زائد صافي الصادرات، والناتج المحتمل تحقيقه في ظل القيد الخاص بمستوى الطاقة الإنتاجية في الأجل القصير.[2]

ب. **سياسات تحويل الإنفاق:** وتنصرف إلى إجراء مزيد من التقييد في الطلب الكلي بغرض تحقيق التوازن الخارجي، بافتراض نجاح سياسات خفض الإنفاق في تحقيق التوازن الداخلي، وتتجه تلك السياسات إلى العمل على زيادة الطلب العالمي على صادرات موريتانيا، مثلا دون أن يقترن بذلك زيادة الاستيعاب المحلي، وفي سبيل ذلك تعتمد سياسات تحويل الإنفاق على عدة أدوات وإجراءات اقتصادية، لعل من أهمها [3] استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية، بغرض التأثير على الأسعار النسبية للصادرات والواردات نحو زيادة الطلب العالمي على الأولى، وتخفيض الطلب

(1)- وضمانا لتجسيد هذه المطالب وتنفيذ هذه الضوابط فإن صندوق النقد الدولي يضع حدودا عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج، دون أن يضع نفس الحدود بالنسبة للائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص.

(2)- عماد الإمام وآخرون، **بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط 1993)، ص.28.

(3)- نفس المرجع ، ص 29.

المحلي على الثانية، وذلك بافتراض توافر الشروط اللازمة والكافية لنجاح تلك السياسة.

وتكتسب سياسات تخفيض القيمة الخارجية للعملة أهمية كبيرة في برامج صندوق النقد للإصلاح الاقتصادي. ويعزى ذلك إلى إمكانية تأثيرها على محور سياسات خفض الإنفاق وإدارة الطلب وتأثيرها على محور سياسات تحويل الإنفاق وزيادة جانب العرض. فمن حيث تأثيرها على خفض الإنفاق وإدارة الطلب الكلي، ويرى خبراء الصندوق أن تخفيض قيمة العملة يمارس تأثيره في الاستيعاب المحلي عبر القنوات التالية:[1]

- بافتراض انخفاض مرونة الطلب المحلي على الوارد في الدول النامية، ومنها موريتانيا، فإن سياسة تخفيض قيمة العملة، وما يترتب عليه من رفع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، تؤدي إلى تخفيض صافي الطلب الكلي على المنتجات المحلية.

- بافتراض ارتفاع الميل الحدي للإنفاق لدى الطبقات التي تحصل على الدخول مقارنة بتلك التي تحصل على الأرباح، فإن الأثر التوزيعي لتخفيض قيمة العملة أي زيادة أرباح المصدرين على حساب تخفيض الأجور، من شأنه تحقيق أثر انكماش حاد على الإنفاق، ومن ثم على الطلب الكلي.

- بافتراض أن تخفيض قيمة العملة، يصاحبه فرض الضرائب على الصادرات والواردات، فسوف ينتج عند ذلك تحويل قدر من الدخول في القطاع الخاص إلى الحكومة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي في الأجل القصير، إذا كان ميل الحكومة للادخار يساوي واحد.

ومن حيث تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة على تحويل الإنفاق، يعتقد خبراء الصندوق،[2] أن انتهاج مثل هذه السياسة سوف يحدث آثار توسيعية في جانب العرض الكلي، من خلال ما يترتب عليها من تحقيق زيادة في أسعار الصادرات، ومن ثم خلق حوافز سعرية تتجه إلى زيادة أرباح قطاع المصدرين، وبالتالي، تشجيع المنتجين على تحويل عناصر الإنتاج في اتجاه زيادة أنشطة التصدير، وزيادة المعروض من السلع القابلة للتصدير. إلا أن الوصول إلى هذه النتيجة مرهون بمدى توافر درجة مناسبة من

(1)- د. زهدي الشامي، المرجع السابق، ص، 183.
(2) - م. جنسون، "تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات"، في مجلة التمويل و التنمية، (مارس، 1987)، ص.24.

المرونة في الجهاز الإنتاجي ومدى القدرة على زيادة عرض الصادرات للوفاء بالزيادة المتوقعة في الطلب العالمي عليها.(1)

2- الإطار المحاسبي للبرنامج:

يعتمد خبراء الصندوق على نطاق الحسابات القومية التي تعطي كل من الدخل والإنفاق، والتدفقات والأرصدة المالية في الاقتصاد القومي. وتوفر هذه الحسابات المعلومات اللازمة لتحديد اتجاه المتغيرات الاقتصادية المستهدفة وسلوكها، وذلك لتشخيص المشكلة التي تواجه الاقتصاد محل الدراسة، فضلا عن إسهامها في بناء النموذج الملائم لتطبيق البرنامج، وضمان التناسق في أداء مختلف الأدوات المستخدمة في النموذج.(2)

ويعتمد خبراء الصندوق في بناء النموذج الملائم لعملية الإصلاح، على نموذج البرمجة المالي، "Finencing Program" الذي ينطوي على تقسيم الاقتصاد إلى أربعة قطاعات رئيسية تشمل: القطاع الحكومي، القطاع المصرفي، القطاع الخاص غير المالي، القطاع الخارجي.

وفي إطار تبني النموذج السابق، يتم تحديد العلاقات والمعاملات التي تنشأ داخل هذه القطاعات، والتي تنقسم بدورها إلى معاملات حقيقية، سلع وخدمات ومعاملات مالية واعتمادا على ذلك العلاقات والمعاملات، يمكن إجراء عمليات القياس والتنبؤ الكمي، وذلك بتحديد القدر المطلوب من التغير في المتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها كأدوات فعالة تستخدم لتحقيق أهداف السياسة المطلوب إحداث تأثيرها.

المطلب الثالث: السياسة المقترحة في برنامج صندوق النقد الدولي

لا يخلو أي برنامج من برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الدول النامية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي من التركيز على ضرورة تشجيع القطاع الخاص وإزالة كافة العقبات التي تعوق طريقه، والتي تشخص غالبا في تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وغياب قواعد اقتصاد السوق. الأمر الذي يجعل القطاع الخاص الذي يتحرك بدافع تحقيق الربح فقط غير مستعد للمجازفة بالاستثمار في ظل وجود قطاع عام قوي يحتكر معظم النشاطات الاقتصادية وتدعمه الدولة بكل إمكاناتها بما في ذلك المعونات

(1) - م. سيلوفيسكي، "التكيف في الثمانينيات، باستعراض القضايا"، في مجلة التمويل و التنمية، (يونيو 1987)، ص.13.
(2) - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1987)، ص.116.

التي تقدمها للمؤسسات العامة الغير قابلة للاستمرار وتحديدها للأسعار والتي غالبا ما لا تكون معبرة فعلا عن تكاليف عوامل الإنتاج التي استخدمت في إنتاجها.

وبحكم موريتانيا إحدى الدول النامية التي شملتها الإصلاحات الاقتصادية وفقا لوصفة صندوق النقد الدولي، فقد كانت هناك إجراءات تم اتخاذها على مستوى موريتانيا تتخلص في محورين رئيسيين، يتمثل أولهما في التأثير في صافي مدخرات القطاع الخاص، وينصرف المحور الثاني إلى التأثير في العجز المالي للحكومة وفيما يلي سيتم تحليل هذين المحورين.

المحور الأول: السياسات الموجهة للتأثير على صافي مدخرات القطاع الخاص

تسعى هذه السياسات إلى دعم قدرة المستثمر في قطاع الأعمال المحلي والأجنبي على تكوين المدخرات وحفز ميله للاستثمار، بما يؤدي إلى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي، من خلال زيادة العرض الإجمالي لعوامل الإنتاج وزيادة الناتج المحلي، بالإضافة إلى المساهمة في تحويل الموارد من القطاعات وأوجه النشاط الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، ويمكن حصر أهم السياسات المالية و النقدية المقترحة في هذا الصدد في:[1]

أ- تخفيض الضرائب على الدخول وعوائد رؤوس الأموال المستثمرة في مجال قطاع الأعمال الخاص، وتقرير إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول الناتجة عن الاستثمارات الجديدة، حتى يتم تحفيز المستثمرين على زيادة معدلات استثماراتهم في المجالات ذات الأولوية وبصفة خاصة قطاع الصادرات، أضف إلى ذلك تقديم تسهيلات جمركية ملموسة على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الجديدة بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج وتعظيم معدلات العائد على الاستثمار فيها.

ب- إلغاء الرقابة والتدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص، وترك آليات السوق تحدد هذه الأسعار. علاوة على رفع معدلات الفائدة على المدخرات المحلية وإعفاء تلك الفوائد من الضرائب، وكذلك تنمية وتدعيم دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، بالتوسع في عمليات الخصخصة.

(1)- Djagana Amadou, **"les réformes économique en Mauritanie"** (NKTT: Cimdet, 1992), P.13.

المحور الثاني: السياسات الموجهة للتأثير على العجز المالي للحكومة:

تحتوي برامج الإصلاح الاقتصادي على طائفة من السياسات المالية التي تستهدف خفض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة، كما تتضمن أيضا من مجموعة من الإجراءات والضوابط التي تستهدف التحكم في نسبة العجز ذاته وطرق تمويله. ومن حيث السياسات والإجراءات الخاصة، بتخفي الإنفاق العام الحكومي تتلخص فيما يلي:[1]

– إجراء تخفيضات ملموسة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبصفة خاصة بند الدعم المتعلق بأسعار السلع الضرورية بما يؤدي إلى تحقيق خفض مستمر في نسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات تنفيذ البرنامج.

– تجنب الدعم الاقتصادي الممنوح لوحدات القطاع العام التي تحقق خسائر كبيرة. ويتم ذلك بتصنيفها من خلال عملية الخصخصة ، أو أدارتها على أسس اقتصادية وتجارية بالاعتماد على زيادة أسعار المنتجات والخدمات التي تقدمها للأفراد.

– تبنى سياسات جديدة للتوظيف والأجور، يتم التخلي بموجبها بشكل تدريجي عن الالتزام بتعيين القوى العاملة ، حتى يمكن تنشيط علاقات العرض والطلب في سوق العمل، بغض النظر عما يترتب على ذلك من زيادة معدلات البطالة في المراحل الأولى من تطبيق البرنامج. أضف إلى ذلك تخفيض الأجور، ووضع حد أقصى لها أو تجميدها، وإلغاء الوظائف الشاغرة والمؤقتة وتجميد التعيين الوظيفي ، باستثناء قطاعي التعليم والصحة، وإعادة النظر في تنمية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد.

– ابتعاد الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي تنافس القطاع الخاص المحلي والأجنبي أو المشترك، وحصر دور الاستثمار الحكومي في تدعيم مشروعات البنية التحتية، وكذلك المشروعات التي تكمل ولا تنافس القطاع الخاص.

وبالنسبة للسياسات والإجراءات المقترحة في مجال زيادة الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية بصفة خاصة، فيمكن إيجازها في النقاط التالية:[2]

[1]- Ba Aly, op.cit. P.31.
[2] -IBID, p. 33.

التي تقدمها الحكومة، مثل: خدمات النقل والمواصلات، وكذلك الخدمات التعليمية والصحة.

– رفع معدلات الضرائب غير المباشرة خاصة ما يتعلق منها بالضريبة على المبيعات.

– تبنى برنامج زمني محدد لخصخصة مشروعات القطاع العام غير الرابحة بهدف التخلص من الأعباء المادية الناجمة عنها، وتحقيق إيرادات ضخمة تسهم في تمويل برامج التنمية، وتحسين معدلات الإنتاجية الأداء الاقتصادي، ولضمان الالتزام بتنفيذ السياسات والإجراءات السابقة، يقترح خبراء الصندوق على موريتانيا وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح للحكومة والقطاع العام ووضع حد أقصى لإجمالي عجز الموازنة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي.

وقد تولى صندوق النقد الدولي تقديم قرض لموريتانيا بمبلغ 10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مع بداية تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي.[1] وبعد طلب من الحكومة الموريتانية لمواصلة مسيرة الإصلاح لتحقيق الأهداف المرسومة لها، قامت بعثة من صندوق النقد الدولي في مارس 1986، بزيارة موريتانيا وتوصلت إلى أن قدرة موريتانيا لإتباع الإصلاحات عن طريق البرامج المحددة غير كافية وأنها من الضروري دعمها. وفي هذا الصدد تم تقديم قرض من جديد لحكومة موريتانيا بغلاف مالي بلغ 42,4 مليون دولار، وقدمت ألمانيا والعربية السعودية تمويلات أخرى قدرها 2,8 مليون دولار و4,8 مليون دولار على التوالي. وقدم البنك الإفريقي للتنمية مبلغ 19,6 مليون دولار.[2]

لقد كان برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، الذي يعتبر أول برنامج تبنته موريتانيا مع نهاية 1985، برنامجا طموحا يحتوي على 26 شرطا لتحرير القرارات من ضمنها أحد عشر كان لا بد من تنفيذها لتحرير الفترة الثانية. ويمكن ترتيب أهم هذه الشروط والإجراءات على النحو التالي:

– إجراء يتعلق بتحرير الأسعار وتسويق الحبوب وإصلاح قواعد التحفيز لصالح القطاع الخاص وإصلاح المجال الضريبي.

---

(2)- Op. cit, P.33.
(1)- Djaganes Amadorn Op. cit. P.25.

- إصلاحات مؤسساتية مع التنظيم الجديد لوزارة الاقتصاد والمالية ومفوضية الأمن الغذائي.
- إعداد إطار قانوني لمراقبة الميزانية المدعومة.
- إجراءات مرحلية مع زيادة أسعار الماء والكهرباء بـــ 10% في يوليو 1987.
- إجراءات أولية متعلقة ببيان السياسة العامة مع البيانات الحكومية المتعلقة بسياسة الطاقة وبرنامج الغذاء مقابل العمل.
- إعداد ودراسات حول الآثار الاجتماعية، وترقية الصيد الصناعي.

لقد زعمت حكومة موريتانيا مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي عن طريق البرامج من طرف شركائها في التنمية، وقد تم في هذا الإطار تقديم قرض من الصندوق النقد الدولي للفترة 1989-1991 ، بلغ 50,8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

المبحث الثالث: مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

مع نهاية 1984 وبداية 1985 كان الاقتصاد الموريتاني يسير في طريق مسدود، ويعاني جملة من المشكلات الخطيرة والمتفاقمة من أهمها التراكمات السلبية لأكثر من 15 سنة، من الجفاف التي ألحقت ضررا بليغا بالقطاع الريفي، ودفعت نسبة كبيرة من سكانه إلى الهجرة نحو المدن وما ينجر عن ذلك من مضاعفة المشكلات. وقد كانت هذه المدن تعاني من انعدام المرافق الأساسية الضرورية للحياة المدنية.كما أن معظم الإنجازات العامة أصبح تسييرها يمثل عبئا على الاقتصاد الوطني، وأصبحت مؤسسات القطاع تتميز بضعف المردودية وفساد التسيير الإداري، إذ ظهر الاقتصاد يعاني من اختلالات داخلية وخارجية.[1] ونظرا لهذه الاعتبارات فإن الحكومة آنذاك رأت أنه لا مناص من التوقف عن الاستمرار في تنفيذ ما تبقى من المخطط الرابع، السالف الذكر، واتباع برامج إصلاح وفقا لوصفه صندوق النقد الدولي.

(1) – وصلت ديون موريتانيا في الثمانينات من القرن الماضي، 1700 مليون دولار، أمريكي أي ما يعادل 240% من الإنتاج الخام وبلغت خدمة الديون 38%، وبلغ عجز الميزانية 9% من النتاج المحلي الإجمالي، وذلك سنة 1984. أنظر:
Banque Mondial, **Rapport de dettement des pays sous de développement**, 1985, p. 18.

المطلب الأول:برنامج التقويم الاقتصادي و المالي 1985-1989

وضع برنامج التقويم الاقتصادي والمالي على مدى أربع سنوات لمواجهة المتاعب المذكورة وإعادة اللحمة إلى مكونات الاقتصاد وتهيئته للانطلاق في مرحلة قادمة على أسس أكثر صلابة حتى يتمكن من الخروج من عنق الزجاجة . ويعتبر هذا البرنامج أول تحرك موريتاني واضح لإجراء إصلاحات اقتصادية واسعة فرضتها الظروف الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني في تلك الفترة، ويمثل هذا البرنامج السياسات الاقتصادية المطلوب من موريتانيا اتباعها لموافقة الدائنين على إعادة جدولة ديونها الخارجية والحصول على قروض جديدة من المؤسسات الدولية.

أولا، الأهداف الأساسية للبرنامـــج:

وضع البرنامج مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية التي سوف يتم العمل على تحقيقها من خلال تطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى الحد من الطلب الكلي والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية وزيادة العرض. الكلي من السلع والخدمات في إطار استراتيجية شملت معظم فروع الاقتصاد الوطني، وتتلخص أهداف البرنامج فيما يلي:[1]

1- تحقيق معدلات نمو سنوية للناتج المحلي الإجمالي تفوق المعدلات الخاصة بالنسبة للنمو الديموغرافي والتي تقدر بحوالي 2,7 سنويا أي الوصول إلى معدل لا يقل عن 4% من خلال تحسين إنتاجية الاستثمارات المنفذة والميل إلى تخفيض نسبة الاستثمارات العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت في عام 1984 في حدود 3,5 %.

2. تخفيض معدل التضخم إلى 5 % سنة 1988 بعدما كان 15 % سنة 1985.

3. الوصول إلى توازن ميزانية الدولة في عام 1986 وتحقيق ادخار تدريجي. من هذه الميزانية يمكن أن تصل في عام 1988 إلى حوالي 5% من جملة الاستثمارات العمومية.

4. تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات السلعيـــــــة لتقليص العجـــز إلى حـــوالي 10 % من الناتج المحلي الإجمال مقابل 34 % في عام 1984.

[2]- Ministre de Plan, **Programme de Redressement Economique et Financier 1985**, (NKTT: service de programmation 1986), P.5.

ثانيا، الاستراتيجية التنموية للبرنامج:

لقد وضعت الحكومة الموريتانية استراتيجية شملت وسائل متعددة من أجل التحكم في حجم الطلب الإجمالي وزيادة العرض الكلي لبلوغ الأهداف الاقتصادية المذكورة سلفا، وأهم تلك الوسائل اتباع سياسات انكماشية نقدية ومالية، وإصلاح سعر الصرف، وإعادة تأهيل المؤسسات العمومية ، وتحرير الأسعار والمعاملات الخارجية، وإصلاح الجهاز المصرفي، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وسيتم تناول الوسائل التي تتضمنها البرنامج لتحقيق الأهداف المرسومة.

1- تسيير المالية العامة:

وفقا لبرامج الإصلاح التي يدعمها صندوق النقد الدولي ومن أجل القضاء على لإختلالات المالية يستوجب اتباع سياسة تقشفية، تهدف إلى ترشيد وتقليص النفقات العامة وفي الوقت ذاته تعمل على زيادة حصيلة إيرادات الدولة.

أ. النفقات العامة: وضعت الحكومة الموريتانية نظاما محدد التخطيط وتسيير الاستثمارات العمومية ورقابة صارمة على النفقات الجارية، وكان هناك توجه واضح لتقليص مستوى هذه النفقات، وتمثلت أهم الإجراءات للحد من النفقات العمومية فيما يلي:[1]

- تجميد توظيفات جديدة في القطاع العمومي ابتداء من سنة 1986 باستثناء قطاع الصحة والتعليم.
- تقليص المعونات المالية وحجبها عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ابتداء من سنة 1986.
- السعي إلى إعادة جدولة الديون الخارجية .
- مراجعة هيكل الرواتب والعمل بنظام الجزاءات
- تقليص المصروفات الخارجية الأخرى.

ب- الإيرادات العامة: استهدفت سياسة الإيرادات العامة في إطار البرنامج، زيادة حصيلة إيرادات ميزانية الدولة، دون زيادة الضغط الجبائي وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في مجال الإيرادات العامة في النقاط التالية:[2]

[1] - وزارة المالية، إدارة المالية، الموازنة العامة، قانون الميزانية 1987، (نواكشوط: الإدارة 1987)، ص. 80.

[2]- Ministre de finance: **direction générale des Impôts, Indices, globales**, (NKTT: direction générale, 1986), P.15.

- إجراءات دراسة على الضريبة في قطاعات المعادن والصيد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما تتمتع به هذه القطاعات من قدرة على النمو لكونها تسهم في تمويل إيرادات الخزينة العامة للدولة.
- إصلاح نظام الضريبة على الدخل وعلى أرباح المؤسسات.
- إعداد دراسة لتبسيط بنية التعريفة الجمركية وتوحيد معايير الحماية.
- تعديل نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية ونظام الضرائب على قطاع التصدير.
- إصلاح الضريبة على الشركات لتفادي التهرب الضريبي.

2- النقود والقروض:

سيتم التعرض في هذه النقطة لوسائل السياسة النقدية المتبعة لتحقيق أهداف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، وبشكل خاص المساهمة في الحد من حجم الطلب الكلي، وتمثل ذلك فيما يلي:

أ- مراقبة القروض وضع سقوف على الائتمان الممنوح للحكومة.

ب- وضع سياسة قرض انتقائية لتشجيع القطاعات ذات القدرة السريعة على النمو.

جـ- رفع أسعار الفائدة على الودائع لأجل بنسبة 2% وتخفيضها على الودائع تحت الطلب.

3- إصلاح المؤسسات العمومية:

لقد شهد القطاع العمومي نموا ملحوظا في بداية السبعينيات من القرن الماضي إذ تم خلال تلك الفترة إنجاز أكثر من 100 مؤسسة عمومية.[1] وكان هذا القطاع يسهم بقرابة خمس النتائج المحلي الإجمالي. غير أنه شهد تدهورا خطيرا في نهاية السبعينيات، حيث سجل خسائر في معظم مؤسساته وتراكم تصاعد للديون، وتعود الأسباب المؤدية إلى هذه النتائج إلى عدم الدقة في اختيار نوعية الاستثمارات العمومية والاحتكار الذي كانت تمارسه هذه المؤسسات.

ولذا كانت أهم المحاور الأساسية للسياسة الاقتصادية في برنامج التقديم الاقتصادي والمالي مجسدة في إصلاح القطاع العمومي، وقد شملت الإجراءات المتخذة التصفية الكاملة والجزئية لبعض مؤسسات القطاع العام غير القابلة للاستمرار وخصخصة أجزاء

[1] - Ministre de Plan, **l'office national de statistique**, (NKTT: l'office 1986), P.4.

أخرى من تلك المؤسسات، ومن أهم المؤسسات العمومية التي شملتها التصفية، شركة الدواء الحكومية. وشملت إصلاحات البرنامج كل من شركة المياه والكهرباء، والمؤسسة البحرية في نواكشوط، ومكتب البريد والموصلات، والشركة الوطنية للتنمية الريفية والشركة الوطنية للصناعة والمناجم.

وقد تمثلت جوانب إصلاح المؤسسات الأربع الأولى، في إصلاح تجهيزاتها وإمدادها بالوسائل والخبرة الفنية الحديثة، وتحسين وضعيتها المالية والتسييرية. وبالنسبة للشركة الوطنية للصناعة والمناجم والتي تعتبر من أهم المؤسسات العمومية في موريتانيا، فقد كانت تواجه متاعب بلغت ذروتها في وسط الثمانينات من القرن الماضي وتمثلت أساسا في نقض مزمن في السيولة لدى الشركة كأن من بين أسبابه انخفاض سعر الحديد في السوق الدولية.(1)

ولمواجهة هذه المتاعب التي شكلت تهديدا للنشاط المعدني، أعدت الحكومة الموريتانية بالاتفاق مع الممولين خطة لإنقاذ الشركة، تضمنت من الجناب الموريتاني، القبول بتخفيض عمال الشركة بنسبة 25 % أما الممولون فقد وافقوا على تخفيض المدة التي كان يفرض نظام تريستي، كما تم تمويل برنامج واسع لتحسين المردودية حصلت الشركة بموجبه على تجهيزات جديدة أكثر فعالية، بمبلغ 60 مليون دولار.(2)

وبالإضافة إلى الإجراءات السالفة الذكر في مجال إصلاح المؤسسات العمومية أصبحت بعض وحدات القطاع العام تخضع للمنافسة من جانب القطاع الخاص، وتحديدا في قطاعي الطاقة والنقل الحضري من خلال إتاحة الفرصة في الدخول في هذه المجالات التي كانت حكرا على المؤسسات العامة.

4- إصلاح الجهاز المصرفي:

استهدفت الإصلاحات المتعلقة بالجهاز المصرفي في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:(3)

(1) – Banque Centrale de la Mauritanie, **Rapport sur la Situation économique**, (25 Mai 1986), P.5.
(2)- Ibid, P.6.
(3) - B.C.M, Bulletinn Trimesteriel, 1987, P.4.

أ- تحويل حصص البنك المركزي في رؤوس أموال البنوك التجارية إلى الدولة، بهدف تخفيض مساهمته في هذه البنوك والتركيز على دوره الأساسي المتمثل في الإشراف والرقابة على البنوك العامة وتوجيه السياسة المتعلقة بالقروض.

ب- تطهير ميزانية اتحاد بنوك التنمية، وهو البنك الناتج عن دمج البنك الموريتاني للتنمية والتجارة والصندوق الوطني للتنمية وتطهير ميزانية كل من البنك الدولي لموريتانيا والشركة الموريتانية للبنك، وقد تحملت الدولة تكاليف التطهير.

جـ- تدعيم وتقوية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، من أجل تفادي أخطاء الإدارة التي حدثت في الماضي.

5- إجراءات تشجيع القطاع الخاص:

تم اتخاذ إجراءات في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي لتشجيع القطاع الخاص من أهمها:[1]

أ- وضع سقوف عل حجم الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام، بينما يسمح للقطاع الخاص بالحصول على أكبر قر ممكن من القروض في مجال الأنشطة ذات القدرة على النمو.

ب- تحقيق الرقابة على الأسعار وتحريرها تدريجيا وإلغاء رخص الاستيراد بالنسبة للسلع الوسيطة، وإدخال تسهيلات على تحويل عائدات الصادرات.

جـ- اتخاذ مجموعة من الإجراءات المؤسسية والتنظيمية، ترمي إلى وضع إطار مشجع للمبادرة الخاصة، يتعلق بقانون الاستثمار والتعريفة الجمركية.

د- رفع أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 20 % في فبراير من سنة 1985 من أجل تشجيع الإنتاج الزراعي.

هـ- إصلاح نظام القانون العقاري الذي يتعلق بالملكية الخاصة للأرض.

و- السماح بدخول القطاع الخاص في مجالات متعددة من النشاطات التي تحتكرها الدولة في السابق، كالصيد، النقل الحضري، التعليم، البنوك.

---

(1)- Bilan de PREE, Op.cit. P.7.

6- إصلاح القطاع الخارجي:

إن التغلب على الاختلالات الخارجية المتمثلة في عجز الحساب الجاري، تمثل أحد الانشغالات الرئيسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، مما يجعل الدولة غير قادرة على توفير احتياجاتها من الاستيراد دون اللجوء إلى القروض الخارجية الأمر الذي يؤدي هذا بها إلى تفاقم المديونية. ويستهدف إصلاح قطاع التجارة الخارجية زيادة حصيلة عائدات صادرات الدولة من النقد الأجنبي لتمكينها من الاستمرار في الوفاء بأعباء ديونها الخارجية.

وقد تضمن البرنامج المذكور، اتخاذ خطوات عديدة في مجال إصلاح قطاع التجارة الخارجية، تمثلت في اتباع سياسة سعر صرف مرنة وتخفيض العملة الوطنية بنسبة 16 % في سنة 1985،[1] من إصلاح التشوه في سعر العملة الوطنية المغالي فيه والوصول إلى إحداث تعادل في القوة الشرائية للأوقية بهدف زيادة القدرة التنافسية لصادرات الدولة، وتقليص الطلب على الواردات التي سوف ترتفع أسعارها بعد تخفيض قيمة العملة الوطنية.

ثالثا، السياســـــة الاستثماريـــة للبرنامـــج:

وضعت الحكومة الموريتانية السياسة الاستثمارية للبرنامج بحيث تحدث قطيعة مع المخططات الاستثمارية السالفة، والتي كانت تركز على الاستثمارات التي تطول مدة نضجها. وقد ركز التوجه الاستثماري للبرنامج على الحد من الاستثمارات العمومية، بحيث يثبت معدلها السنوي في حدود 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، كمتوسط لسنوات البرنامج بدلا من حوالي 33 % في السنوات السابقة للبرنامج. وقد ركزت الإستراتيجية الاستثمارية للبرنامج على ثلاثة أنواع من المشروعات هي:

1- المشروعات المتعلقة بقطاعي: البنية التحتية والنقل.

2- المشروعات الإنتاجية التي تسهم في تنويع قاعدة الإنتاج المحلي، والحفاظ على مستوى مقبول للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط.

3- مشرعات الدعم، خاصة في المجالات الاجتماعية وتحديدا تلك التي تستجيب لمواجهة الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

---

[1] - صندوق النقد العربي، الاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية (أبو ظبي: الصندوق، 1986)، ص. 212.

وفضلا عن ما سبق ذكره، فقد تضمن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي العديد من المشاريع المستحدثة وبلغت الكلفة الإجمالية، ما قيمته 257 مليون دولار أمريكي،[1] هذه المشاريع على قطاعات مختلفة من أهمها: التنمية الريفية والتنمية الصناعية و المنشآت القاعدية، والموارد البشرية، كما يوضح الجدول أدناه

الجدول 5

نسبة التنفيذ في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي خلال 1985-1989

القطاع	الاستثمارات المبرمجة		الاستثمارات المنجزة	
	القيمة بالدولار	%	القيمة بالدولار	%
التنمية الريفية	55	21	27	19
التنمية الصناعية	60	23	25	17
المنشآت القاعدية	66	26	16	11
الشركة الوطنية للصناعة والمعادن	60	23	75	52
الموارد البشرية	16	7	2 مليون	1
المجموع	257	100	145	100

Source: Ministère de plan, **Bilan de programme de redressement Economique et financier**, 1996, p. 12.

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى تنفيذ الاستثمارات بقي ضئيلا خلال برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، مما أدى إلى تضاؤل فرص نجاح البرنامج. ويمكن تحديد بعض أسباب التأخير والتي تتمثل في ضعف التخطيط، وتعقيد مدة المصادقة على معاهدات التمويل والقوانين المتعلقة بالصفقات العمومية والضرائب والمديونية فضلا عن التأخير الناجم عن تسديد الجزء الوطني من تمويل المشروع.

ومع ذلك، فقد حقق برنامج التقويم الاقتصادي والمالي بعض الأهداف المخططة كمعدل النمو السنوي بنسبة 3,6 % تحسين ملحوظ في موازين كل من المدفوعات والمالية العامة. وقد قررت الحكومة الموريتانية اعتماد برنامج دعم ودفع للمدة

[1]- Bilan de PREF, Op.cit. P.9.

1989-1991 الذي يعتبر امتدادا للبرنامج السابق. ويمكن اعتبار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي قد أعد في ظروف خاصة كأول خطوة للإصلاح الاقتصادي توضع على المحك ، فماذا كان دور البرنامج الثاني في معالجة الأوضاع التي تم تشخيصها من البرنامج الأول؟

المطلب الثاني: برنامج الدعم و الدفع 1989-1991

وسعت الحكومة الموريتانية من خلال برنامج الدعم والدفع إلى مواصلة وتدعيم جهود الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي والتي استهدفت إصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية العميقة التي طبقت خلال الفترات السابقة.

وبفضل النتائج التي أسفرت عنها إجراءات التثبيت والتطهير التي اتخذت خلال فترة البرنامج السابق، فقد تأكد للحكومة الموريتانية أهمية مواصلة الأهداف الاقتصادية الكلية والقطاعية والمؤسسية التي يتوقع أن تكون لها آثار إيجابية ملموسة على الاقتصاد الوطني.

أولا، الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج:

لقد وضح برنامج و الدفع أهدافه في إسناد إلى النتائج التي تحققت في فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، بحيث كانت كلها تتعلق بتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية الموجودة.

وقد تمثلت أهم أهداف برنامج الدعم والدفع فيما يلي:(1)

1- تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي، بالقيم الحقيقية في حدود 3,5 % خلال سنوات البرنامج.

2- تحقيق ادخار في الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

3- **تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية، وتحقيق مستوى الاستثمار العام في** حدود 16,6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

4- تخفيض العجز في الحساب الجاري للوصول إلى مستوى أقل منه 9,8 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة.

(1)- Ministère du Plan, **Programme de consolidation et de relance**, 1989, P.4.

5- تحقيق معدل خدمة الدين الخارجي يتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع بحيث يتراوح ذلك المعدل ما بين 20% إلى 25 % من حصيلة عائدات الصادرات لسنة 1991.

وقد تركزت استراتيجية البرنامج من أجل تحقيق الأهداف المسطرة على العناصر التاليين:

أ- تشجيع المبادرة الخاصة عن طريق تقديم حوافز مشجعة في مجال الأسعار، ووضع حوافز للقطاع الخاص.

ب- متابعة إعادة التأهيل المؤسسات العمومية وإجراء إصلاحات في القطاعات الأساسية من أجل تقوية الجهاز الإنتاجي.

ثانيا، السياسات الاقتصادية الكلية البرنامج:

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية لبرنامج الدعم والدفع، فقد اتبعت الحكومة عدة وسائل تستهدف الحد من الطلب، وزيادة العرض الكلي. وقد شملت الوسائل المتبعة في تحقيق أهداف البرنامج إجراءات متعددة، تتعلق بالمالية العامة والنقود والقروض وتحرير الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية واتباع سياسية اجتماعية تهدف إلى تخفيف عبء برنامج الإصلاح على المواطنين بشكل عام والفئات الأكثر حرمانا بشكل خاص.

1- الماليـــــة العامـــة:

تتعلق الإجراءات التي اتبعت في ظل البرنامج لتحسين حالة المالية العامة، زيادة حصيلة الإيرادات وتقليص مستوى النفقات ويتضح ذلك كما يلي:

أ- الإيرادات العامة:

من أجل تحقيق زيادة حصيلة إيرادات الميزانية تبني البرنامج عدة إجراءات تتمثل في مجموعة من الإصلاحات للنظام الضريبي ومن أهم تلك الإجراءات، تقوية حصيلة الضريبة الصغرى التقديرية وتحويل هذه الضريبة إلى ضريبة رقم الأعمال. ويهدف الإجراء إلى تخفيض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية. وتحسين نظام الضرائب في قطاع الصيد، سواء ما يتعلق بالضرائب على الأرباح التجارية والصناعية أو الضرائب على الرواتب والأجور، أو الضريبة على أداء الخدمات. ومن هذه الإجراءات

أيضا تغيير نظام الإعفاءات الجمركية وحصرها على الاستثمارات في المجالات التي تحظى بالأولوية في إطار السياسة الاقتصادية للدولة، ووضع سياسة صارمة للمراقبة عن طريق تطبيق نظام محدد لمراجعة الحسابات وتدعيم الرقابة الجمركية وتطوير إجراءات التحصيل من خلال القضاء على التهرب الضريبي والتأخير في دفع الضرائب المستحقة.

ب- النفقات العامـــــــة:

ركز برنامج الدعم و الدفع على الحد من النفقات العمومية والنفقات الجارية. وفي إطار هذه الأخيرة أنصب البرنامج على ضرورة تخفيض الإنفاق على المستخدمين الحكوميين، في الوقت الذي يتواصل فيه تدعيم وتقوية القطاعات ذات الأولوية وزيادة قروض الميزانية الموجهة لصيانة التجهيزات، وعلى أن يتم العمل من أجل رفع كفاءة المستخدمين الحكوميين ذوي المهارات والكفاءات العالية بمرتبات مرتفعة حيث يمكن لهؤلاء منافسة نظائرهم في القطاع الخاص، بدلا من وجود أعداد كبيرة من الموظفين ذوي الدخل المتدني، والذين غالبا ما يوجد معظمهم في حالة بطالة مقنعة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المستخدمين في القطاع الحكومي وضعف إنتاجيتهم . وهذا كله يساهم في زيادة الضغط المالي على موارد الميزانية.[1]

إضافة إلى ما سبق استعراضه يمكن الإشارة إلى أن برنامج الدعم والدفع استهدف ترشيد نفقات التعليم بمساعدة البنك الدولي، إذ منحت الأولوية لرفع نسبة التمدرس وتكييف مناهج التعليم العالي مع الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد.

2 - النقود والقروض:

في مجال النقود والقروض اهتم برنامج الدعم والدفع بالآليات التي من شأنها تحقيق الأهداف النقدية للإصلاح بشكل ينسجم مع أهداف السياسة المالية المتبعة من أجل التحكم في نمو عرض النقود في المجتمع الموريتاني للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي، وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات التضخم، وقد اعتمد هذا البرنامج على الوسائل التالية:[2]

أ - المراقبة الدقيقة لنمو قروض العرض للقطاعات الأساسية القابلة للنمو، وتجميد القروض الصافية للدولة عند مستواها في سنة 1989 حتى نهاية البرنامج.

(1)- Banque Centrale de Mauritanie, Rapport, Op. Cit, P.16.

(2) - وزارة المالية، برنامج الميزانية، لسنة (90/89)، ص. ص. 45-46.

ب - متابعة إصلاح القطاع المصرفي عن طريق دعم وتعميق إجراءات إعادة تنظيم وإصلاح البنوك التجارية ومراقبة مدى التزامها بتطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة من خلال تقوية رقابة البنك المركزي على هذه البنوك بهدف التغلب على المعوقات التي واجهت الجهاز المصرفي في الفترات السابقة.

ومن المتوقع أن يدعم هذا الإصلاح بسياسة نقدية إنكماشية تهدف إلى إبقاء معدل نمو الكتلة النقدية في الحدود الملائمة من أجل الحد من العجز في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، وتخلي الحكومة عن القروض من الجهاز المصرفي.

3 - سياسة الأسعار:

تستهدف سياسة الأسعار المتبعة في برنامج الدعم والدفع، مواصلة الجهود لوضع حد لتشوهات الأسعار التي تعتبر مقياسا لتكلفة عوامل الإنتاج. وتتلخص هذه السياسة في التحرير المتزايد مع مراقبة الأسعار. ومن أهم الخطوات التي اتخذت في هذا المجال، إلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية، وتقليص عدد المنتجات التي تحدد أسعارها في مجال الخدمات العمومية عن طريق رفع أسعارها لتتناسب مع تكلفة الخدمة. وتهدف الحكومة من خلال أسعار المنتجات الزراعية للوصول إلى تناسب معقول بين أسعار الفائدة وأسعار البيع للمستهلك مع ترك الهامش للموزعين.(1)

ومع نهاية برنامج الدعم والدفع أصبح تحرير الأسعار يغطي كل المنتجات بما فيها بعض المواد الغذائية الأساسية. وقد سعت الحكومة إلى وضع حد للتشوهات في أسعار الخدمات حيث اعتمدت على سياسة أسعار الصرف للوصول إلى أحداث تعادل في القوة الشرائية للعملة الوطنية، وفي هذا المجال شهد سعر الأوقية بالنسبة للدولار الأمريكي، انخفاضا ملحوظا سنة 1989، مقارنة بالسنة السابقة لها بنسبة 10,3 %، وقد كان الدولار الأمريكي يساوي 83,02 و75,24 أوقية خلال سنتي 1988 و1989 على التوالي.(2)

3 - إصلاح المؤسسة العمومية:

تسعى الحكومة الموريتانية في إطار برنامج الدعم والدفع إلى مواصلة وتعميق إصلاح القطاع شبه العمومي الذي كانت قد بدأت فيه مع برنامج التقويم الاقتصادي

(1)- Ministère de finance, **document officiel**, (NKTT: services contrôle de pnix, 1990) , P.11.

(2) - البنك المركزي الموريتاني، **التقرير السنوي 90/89** (نواكشوط: البنك، 1990)، ص.10.

والمالي، وشملت إجراءات الإصلاح كافة المؤسسات العمومية باستثناء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. وشملت إصلاحات القطاع شبه العمومي عدة محاور.[1]

أ. الإطار القانوني.

ب. إصلاح المؤسسات العمومية الاستراتيجية.

جـ. تحديد العلاقة القائمة بين المالية القائمة بين المؤسسات العمومية والدولة

د. تخلي الدولة عن هذا القطاع.

5- السياسة الاجتماعية للبرنامج:

تتمثل هذه السياسة في تحسين الاتجاهات البعيدة المدى للمؤثرات الاجتماعية الأساسية مثل تقليص نسبة الأمية وإحداث التوازن الغذائي وذلك عن طريق دعم وتقوية سياسة المساعدات الغذائية التي تنفذنها مفوضية الأمن الغذائي. وتوزع المساعدات المجانية لبعض المواد الغذائية على المواطنين. إضافة إلى ذلك، فقد تم تخصيص موارد الميزانية لصالح القطاعات الاجتماعية، وتشمل السياسة الاجتماعية للبرنامج بمفهومها العام سياسة التشغيل، وقد ركز البرنامج في مجال توفير فرص العمل على الإجراءات التالية:

أ - تشجيع العمل في القطاع الحديث خارج الوظيفة العمومية بواسطة المساعدات التي تقدمها الدولة لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك العمل على تكوين اليد العاملة المحلية حيث متطلبات سوق العمل من حيث النوعية.

ب - تشجيع العمل في القطاع الريفي عن طريق وضع برنامج للتنمية الزراعية والرعوية.

جـ- تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة الصغيرة لامتصاص جزء من البطالة.

ثالثا، السياسة الاستثمارية للبرنامج:

انطلقت السياسة الاستثمارية لبرنامج الدعم الدفع من الاختيار الحذر للمشاريع العمومية. وقد ركزت على المشاريع التي تسهم في نمو الاقتصاد دون أن يهدد ذلك

[1] - وزارة التخطيط إدارة برمجة القطاعات الاقتصادية: موجز عن المشروعات المنفذة، (1991)، ص 9.

المكاسب المحققة في مجال المالية العامة. وقد بلغت الاستثمارات الموجهة للبرنامج 530 مليون دولار مقسمة على القطاعات الاقتصادية على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 6

توزيع استثمارات الدعم و الدفع خلال 1989-1991:

الوحدة:الملايين الدولارات و النسب المئوية

القطاعات	المبالغ بالملايين	النسبة المئوية
التنمية الريفية	182	35
التنمية الصناعية	71	13
التنمية الجهوية	132	25
الموارد البشرية	53	10
القطاع العام	17	3
الشركة الوطنية للصناعة و المناجم	76	14
المجموع	531	100

Source: Ministère du plan, **Bilan de programme de Consolidation et de Relance**, 1994, P.16

وبشكل عام، فإن السياسة الاستثمارية لبرنامج الدعم والدفع، قد سارت على منوال السياسة الاستثمارية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي، حيث أهملت الاستثمار في الرأس المال البشري وأعطت الأولوية في إطار التوزيع القطاعي للاستثمار القطاعي المادي للتنمية الريفية، والإصلاح الترابي.

لقد واكب تطبيق برنامج الدعم والدفع الذي يعتبر مكملا لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي جملة من المشكلات مثل الأزمة مع السنغال التي انفجرت سنة 1989 بسبب الخلاف الحدودي، ثم أزمة الخليج وانعكاساتها خلال 1990-1991 مما جعل هذا البرنامج يخفق في تحقيق الأهداف المتوخاة منه لتجد البلاد نفسها مع حلول عام 1991 في وضع اقتصادي يفرض عليها استئناف تطبيق التقويم الاقتصادي لفترة قادمة.

بعد انقضاء فترة البرنامج السابق تحسن الوضع على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تحسن مستوى أداء بعض القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعي الزراعة والمناجم، فقد سجل الأول نسبة نمو تقدر بـــ 37 %. أما الثاني فقد وصلت نسبة النمو فيه 14 %.[1]

وبالرغم من التحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة والتي كان لبعضها أثر على موريتانيا بصورة واضحة تتمثل في تقليص المساعدات العامة للتنمية، فقد استطاعت حكومة موريتانيا إقناع شركائها في التنمية بأهمية مشاركتهم في وضع برنامج اقتصادي جديد.

المطلب الثالث: برنامج الاستثمار العمومي 1992– 1996

إدراكا من الحكومة الموريتانية بضرورة مواصلة الجهود وتوسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية، وإرساء قاعدة للنمو الاقتصادي ودعم الاستقرار في ميزان المدفوعات في المدى المتوسط، أعدت الحكومة في أواخر عام 1992 بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، برنامجا لدعم واستمرار الإصلاحات الاقتصادية التي كانت طموحة وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:[2]

أ- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للنتاج المحلي الإجمالي مقداره 3,5 %.

ب- خفض معدل التضخم إلى 3,6 % مع نهاية عام 1996.

جـــ- خفض العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات باستثناء التحويلات الرسمية، من 14,5 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1991 إلى 6,6 % في نهاية البرنامج.

ولتحقيق هذه الأهداف تم التركيز على ما يلي:

أ – القيام بإصلاح شامل للجهاز المصرفي بهدف تقوية دوره كوسيط بالإضافة إلى إصلاح للسياسة الائتمانية.

ب - تحسين الوضع المالي للحكومة من خلال تطبيق سياسة نفقات صارمة وتحسين تحصيل الضرائب.

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار في الدول العربية لعام 1992، (الكويت: المؤسسة، 1992) ، ص.50.

(2) - Ministère du Plan, **programme d'investissement public**, (1994), P.4..

جـ - تدعيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تطبيق إجراءات صارمة في مجالات التجارة الخارجية و الصرف والصيد الصناعي والتقليدي.

وعلى ضوء الأهداف السياسية الواردة في البرنامج المذكور أعلاه أعدت الحكومة الموريتانية برنامجا يغطي فترة 1991-1994، أطلق عليه اسم الوثيقة الإطارية للسياسة الاقتصادية وقد مكن البرنامج المذكور من تحقيق نسبة نمو 4,5% سنة 1994 وقد تبين من برنامج الاستثمار العمومي المذكور الاختلال الذي حصل في تركيبة النتاج المحلي الإجمالي خلال فترة 1989-1991، إذ تراجعت حصة القطاع الريفي في هذا البرنامج من 12,5 % إلى 20% سنة 1991 مع ثبات في حصة القطاع بنسبة 28,5 % وتطور معتدل للقطاع يذكر الذي ارتفعت حصته بنسبة 2 % خلال الفترة نفسها. وعلى هذا الأساس وضع البرنامج استراتيجية في مجال الاستثمار العمومي، وتتمثل في استمرار ودعم الإصلاحات الاقتصادية وإقامة البنية القاعدية التي تسمح بتنمية القطاع الخاص والمصادر البشرية ومحاربة الفقر وتحسين استغلال الموارد الطبيعية ودعم القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية. وعموما يظهر من تتبع السياسيات القطاعية أنها لم تختلف كثيرا كما رسم في البرنامجين السابقين حيث ظلت التوجهات والاستراتيجيات والأهداف ذات صبغة عمومية.

وهكذا جاءت أهداف التنمية الريفية في برنامج الاستثمار العمومي مؤكدة على تدعيم الأمن الغذائي بواسطة تنمية وتوزيع الزراعات بالإضافة إلى ضرورة تحسين حياة السكان أو مستويات دخولهم عن طريق توفير المياه في القرى وزيادة الإنتاجية، والمحافظة على البيئة وتطويرها، وتثبيت السكان في أماكنهم الأصلية وقد تم رصد مبلغ إجمالي للاستثمار في البرنامج قدر بن 75085 مليون أوقيه آي ما يعادل 600 مليون دولا وهو ما يمثل في المتوسط نسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة المحددة للبرنامج.[1] وتتوزع هذه الاستثمارات على القطاعات حسب ما يتوضح في الجدول التالي:

[1] - Bilan de Programme d'Investissement Publique, Opp.cit.P.14.

الجدول رقم 7

توزيع الاستمارات على القطاعات في برنامج الاستثمار العمومي:

الوحدة بملايين الأوقية والنسب المئوية

القطاعات	المبالغ بالملايين	النسبة المئوية
التنمية الريفية	16191	21,6
التنمية الصناعية	22782	30,6
التهيئة الإقليمية	21858	29,1
المصادر البشرية	8805	11,7
التنمية المؤسسية	1270	1,7
المجموع الجزئي	70866	94,4

Source : Ministère du Plan, **Bilan de Programme d'Investissement Publique**, 1995. P.17.

لقد تراجعت حصة التنمية الريفية مقارنة بما كانت عليه في البرامج السابقة وبالمقابل ارتفعت حصة التنمية الصناعية و التهيئة الإقليمية ومع أن المبلغ الإجمالي لهذه الاستثمارات ضخم كما يبدو إذا ما قورن بسابقه، فإن الواقع يظهر عكس ذلك كذلك حيث جاءت الاستثمارات في برنامج الدعم والدفع 257 مليون دولار بينما في البرنامج الأخير 600 مليون دولار وهذا ما يترجم زيادة ثقة الممولين بالطريقة التي سارت عليها البرامج السابقة.

خاتمة الفصل الثالث

يستخلص مما سبق أن الخطط الاقتصادية والاجتماعية لم تنطلق من دراسة الإمكانات المادية والبشرية للبلاد، لتحقيق الأهداف الاجتماعية على المدينين المتوسط والبعيد غايتها تنمية الموارد لتستجيب لإشباع الحاجات المادية والمعنوية المتنامية للمواطن. إلا أن الخطط كانت عبارة عن برامج استثمارية تعد في الأساس لعرضها على الممولين الأجانب للحصول على التمويل. وهكذا فإن البرامج كانت تحتوي في الغالب على مجموعة من المشروعات المتنافرة والتي تم اختيارها على أساس ما يرغب فيه الممولون الأجانب ويتم ذلك بشروط، وليس على أساس ما يقتضيه تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ويلاحظ أيضا، أن الأزمة الاقتصادية التي عاشتها موريتانيا منذ أوائل الثمانينيات والقرن الماضي كانت من أهم العوامل التي دفعت السلطات الموريتانية إلى إدخال الإصلاحات الاقتصادية بعد فشل السياسات الاقتصادية التي وضعت في السابق. وقد كان للإصلاح أثره السلبي على الشرائح الاجتماعية الفقيرة ومصدر الضرر للفقراء ينبع من الإجراءات التقشفية للبرنامج وذلك باقتطاع جزء من النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي التي تستفيد منها الطبقات المحرومة بالدرجة الأولى، مثل دعم السلع الاستهلاكية والتعليم والعلاج وتقليص مشروعات الإسكان الحكومي ذي للتكاليف المنخفضة.

وعلى العموم، فإن هذه البرامج لم يكن متوقعا أن تحقق أكثر مما حققته ذلك أنها واصلت السير في الطريق الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وذلك بالمراهنة على بعض القطاعات قليلة الأهمية بالنسبة لنمو الاقتصاد الوطني، مثل الصيد البحري والحديد وإهمال القطاعات الرائدة في هذا الاقتصاد من الثروة الحيوانية والصناعة التقليدية والزراعة.

الفصل الرابع

أداء القطاع الخاص وتجربة موريتانيا في الخصخصة

أداء القطاع الخاص وتجربة موريتانيا في الخصخصة

لقد أصبحت عمليات الإصلاح الاقتصادي من المتطلبات الضرورية لكل بلد يعاني اختلالات مزمنة في مؤسساته الإنتاجية المسيطر عليها من القطاع العام. ومن ثم فإن إصلاح هذا القطاع العام. ومن ثم فإن إصلاح هذا القطاع عن طريق نقل ملكيته إلى القطاع الخاص تعد من الأهداف التي يستوجب أن تؤخذ بعين الاعتبار سيما بعد أن تبث بشكل عملي عدم كفاءة القطاع العام في تحقيق الأهداف المنوطة به في التنمية والتقدم بشكل يتجاوب مع طموحات شرائح واسعة من المجتمع.

وبعد تجربة دامت أكثر من عقدين من الزمن لم يتمكن القطاع العام الموريتاني من تحقيق أهدافه وأصبح يعاني من مشاكل في غاية من التعقيد مما أدى إلى ضعف وتدهور أدائه. وهكذا أصبح يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة التي لم تعد قادرة على السيطرة بإحكام على مراقبة نشاطاته. وقد ترتب عن هذا الوضع تطبيق برامج الإصلاح السالفة الذكر في الفصل الثالث، مع ضرورة إدخال إصلاحات على القطاع العام حتى يستطيع مواكبة التطورات السريعة في الاقتصاد العالمي.

وقد تفاقم الوضع بعد تبني التحرير التدريجي للواردات والتخلي عن أساليب الحماية الجمركية التي كانت شركات القطاع العام تحتمي خلفها إلى الصعوبات التي واجهتها الحكومة الموريتانية في الحصول على التمويلات الضرورية لتنفيذ المشاريع المدرجة في إطار القطاع العام. وكانت النتيجة ضعف هذا القطاع على الإنتاج وعدم تحقيق الأهداف المخططة له. فضلا عن ذلك فهناك عامل آخر ويتعلق بالعنصر البشري الذي ظل على الدوار فاقد القدرة على تطوير هذا القطاع بسبب انخفاض أجوره وغياب برامج التدريب وتطوير المهارات.

من جهة أخرى، ظل القطاع الخاص في موريتانيا يسهم بدور أساسي في الحياة الاقتصادية والصناعات التقليدية بصورة عامة، وأيضا في تربية المواشي والزراعة والتجارة حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت مجموعة من الشركات العمومية. وقد مهدت هذه الأخيرة الهيمنة التدريجية للقطاع العام. ورغم ذلك، فقد ظل القطاع الخاص يشكل أهم روافد الاقتصاد الوطني حتى نهاية السبعينيات من القرن المذكور، والوقوف على مكامن الضعف فيها.

المبحث الأول: مساهمة القطاع الخاص في التنمية

ظل القطاع الخاص يحتل مكانة متميزة ضمن القطاعات التقليدية. وقد تمكن من النهوض والتطور وتحديدا في مجال الصيد والشركات الصغيرة التي تنتج سلعا بديلة لبعض المستوردات. ومن أجل تحريك القطاع الخاص للمساهمة في معترك الاقتصاد الوطني، قدمت الحكومة الموريتانية جملة من الحوافز كان في مقدمتها قانون الاستثمار الصادر سنة 1998. ويهدف هذا الأخير إلى خلق ظروف ملائمة للاستثمار الخاص من خلال تنظيم الاستثمار وتشجيعه في ميادين كالصناعة والأنشطة الأخرى التي تتماشى مع الأهداف وسياسة التنمية في البلاد. ويشترط هذا القانون أن تكون المؤسسة المعنية قد حصلت على إذن من الوزارة المختصة وأن تكون قد برهنت على استحقاق اقتصادي وذلك من خلال معايير عديدة، مثل عدد فرص العمل التي يفرها المشروع والقيمة المضافة التي يحققها.[1]

المطلب الأول: مجال القطاع الخـــاص

لا يمكن اعتبار أي نشاط حكرا على القطاع الخاص، فكل الأنشطة يمكنها المساهمة سيما في ظل الانفتاح الاقتصادي والسياسي منذ سنة 1986. وقد كانت بداية هذا الاتجاه تتمثل في تقليص دور الدولة من خلال إعادة تنظيم المؤسسات العمومية. وتم في هذا الإطار إعادة تشكيل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم عام 1978 لتصبح شركة مختلطة، بينما كانت في السابق شركة حكومية صرفة. وبالنسبة لصناعة واستخراج النحاس تم تأسيس شركة مختلطة على أنقاض شركة سوميا SOMIA التي حلت محلها شركة تعرف حاليا باسم الشركة العربية للمعادن إنشيري INCHIRY، كما تم في هذه الفترة تقليص مشروع تكرير النفط بحجة التقليل من نفقات الدولة واتباع سياسة ليبرالية منفتحة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي.[2]

(1) - ولغرض الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها الاستثمار قسمت المؤسسات إلى قسمين: الأول يشمل المؤسسات التي يزيد مبلغ استثماراتها عن 15 مليون أوقية وتقل عن 200 مليون أوقية. والثاني يشمل المؤسسات التي تزيد استثماراتها على 200 مليون أوقية. وقد خصص القانون نظاما خاصا للنوعين المذكورين من المؤسسات. وبالنسبة للنظام الخاص بالنوع الأول من المؤسسات، فإن هذه المؤسسات تحصل على إعفاء لمدة ثلاث سنوات من الرسوم الجمركية والضرائب والغرامات على دخول السلع لغرض الاستثمار. كما منح النظام إعفاءا من الضرائب والغرامات على دخول السلع لمدة تتراوح بين 7-12 سنة. وهناك إعفاء كلي من ضرائب الأرباح من أجل إعادة استثمارها وتعفى المواد المصدرة من رسوم التصدير كما تحصل المؤسسة على قطعة أرضية بدون تعويض. أنظر:

Ministère du Plan en RIM, **Loi d'Investissement 1989, P.4.**

(2)- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1989)، ص. 40.

1 – مساهمة القطاع الخاص الزراعي في التنميـــــة:

تقرير الزراعة من أقدم الأنشطة التي مارسها الإنسان الموريتاني. فقد كانت مصدره الوحيد لضروريات الحياة من غذاء وكساء وسكن. كما كانت المصدر الوحيد للدخل. وقد استمر الوضع على هذا المنوال لفترة طويلة من تاريخ موريتانيا إلى أن ظهرت الصناعة كمحرك سريع لعملية التنمية الاقتصادية حينها بدأت مكانة القطاع الزراعي في التنمية تتراجع ولكن ذلك لم يقلل الأهمية التي يحظى بها. وهكذا ظل يحتل مكانة متقدمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان من الممكن الاعتماد على القطاع الزراعي في القيام بنهضة اقتصادية مماثلة كما حصل في أوروبا،[1] لولا الأخطاء التي وقع فيها المخططون الاقتصاديون في هذه الدولة. فبعد الاستقلال اتجهت موريتانيا إلى الاعتماد على القطاع الصناعي ومحاولة تطويره بينما تم تهميش القطاع الزراعي الذي يعد قطاعا حيويا في المجتمع الموريتاني. وقد كان يساهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كتوفير التغذية وتقليص التبعية للخارج.

وتتمثل أهمية الزراعة في الاقتصاد الموريتاني في مشاركتها في الناتج الداخلي الخام وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل سيما في المناطق الريفية. ويمتلك من الإمكانات ما يجعله قادرا على توفير فائض من العملة الأجنبية يمكن استخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية. ونتيجة لهذا التهميش استحوذت الواردات الغذائية على 30% من إيرادات موريتانيا من النقد الأجنبي سنة 1997.[2] ولو تم إنتاج هذه النسبة محليا لخفضت من حدة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات وقلصت من مشكلة المديونية. ولمعرفة مساهمة القطاع الخاص الزراعي في التنمية لا بد من معرفة دوره في الناتج الوطني ومشاركته في الناتج الداخلي الخام، ودوره أيضا في توفير فرص عمل لتتناسب مع النمو الديمغرافي وفي إشباع حاجات السكان الأساسية من المواد الغذائية.

(1) - أثبت بعض المؤرخين الاقتصاديين أن الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا سبقتها ثورة زراعية في الأراضي تمثلت في استخدام القوة الحيوانية في الزراعة. هذا قبل أن يكون القطاع الزراعي أهم الأنشطة من حيث امتصاص اليد العاملة، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة في الوقت الحاضر. للمزيد أنظر: د. فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات السياسية** (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1981)، ص. 59.

(2) – Maruel Revery, **Spécial par Mauritanie : Marchée Tropicaux**, Paris. N° 2604 (Vendredi 6 Octobre, 1999), p.21.

أ- دور القطاع الخاص الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي:

يعتبر القطاع الزراعي أهم القطاعات الاقتصادية مشاركة في الناتج الوطني الإجمالي. فقد كان هذا القطاع خلال السنوات الأولى من الاستقلال يسيطر على الأنشطة الاقتصادية في غياب الشبه الكامل للقطاع الصناعي. ومع ذلك يمكن القول بأنهما يكملان بعضهما البعض. فقد كان القطاع الزراعي يساهم حينها بحوالي 55% من الناتج الوطني الإجمالي.[1] ومع بداية السبعينيات وانحسار دور القطاع الزراعي بدأت مشاركته في الناتج الوطني الإجمالي تتراجع بسبب ما لحق به من تدهور جراء الظروف المناخية غير الملائمة إضافة إلى أن السياسات الاقتصادية لم تكن تشجع هذا القطاع بشكل يسمح له بتجاوز تلك المشاكل، كما أن هناك عامل آخر ويتمثل في موارد اقتصادية جديدة كالحديد والسمك والتي بدأت تسهم من الناتج موارد اقتصادية جديدة كالحديد والسمك والتي بدأت تسهم في الناتج الوطني الإجمالي بشكل متزايد. هذه المعوقات أدت إلى تراجع نسبة مشاركة القطاع الزراعي من الناتج الوطني الإجمالي حيث وصلت 21 % سنة 1994.

وتتجلى مشاركة القطاع الزراعي من الناتج الوطني في توفير إيرادات معتبرة عن طريق الضرائب كما يسهم في تخفيض من عجز الموازنة العامة حيث أم المزارعين يدفعون مقابل استغلال الأراضي التي يمتلكونها ضرائب ورسوما للمصالح العمومية الوطنية. كما يشارك في توفير دخول لشريحة عريضة من المواطنين تتمثل في المزارعين وعائلاتهم ومحيطهم الرعوي، وهذه الدخول تؤدي إلى خلق طلب على السلع الأخرى غير الزراعية.[2]

ب – دور القطاع الزراعي في توفير الغذاء:

يسهم قطاع الزراعة في موريتانيا بنسبة معتبرة في سد الفجوة الغذائية التي تعاني منها البلاد في مجال الحبوب والخضراوت وبعض الفواكه. ورغم ذلك، فإنه لم يصل حتى الآن إلى المستوى المطلوب منه في توفير حاجيات البلد من المواد الغذائية رغم شساعة المساحات الخصبة وقد تأثر هذا القطاع بالجفاف وانعكس على مردود المزارعين وأدى

---

(1) - B.C.M, Rapport Annuel, **Produit Intérieur Brut Par Branches d'activités économiques aux Prix Courant**, (NET : BCM, 1995), P.37.

(2) - هناك سبع ولايات ذات الطابع الزراعي وهي: الترارزة، البراكنة، كيهيدي، كدى ماغة، الحوضين (الحوض الغربي والحوض الشرقي).

إلى الهجرة المكثفة تجاه المدن الكبيرة. وقد ساهم في تدهور الإنتاج غياب المكننة في القطاع الزراعي الشيء الذي جعل محصول الأعمال اليدوية والآلات البسيطة هو الطابع السائد في هذا القطاع. وفيما يلي جدول يوضح تطور الإنتاج الزراعي خلال التسعينات.

الجدول رقم (08)

تطور الإنتاج الزراعي خلال 1994 – 2000

الوحدة بآلاف الأطنان

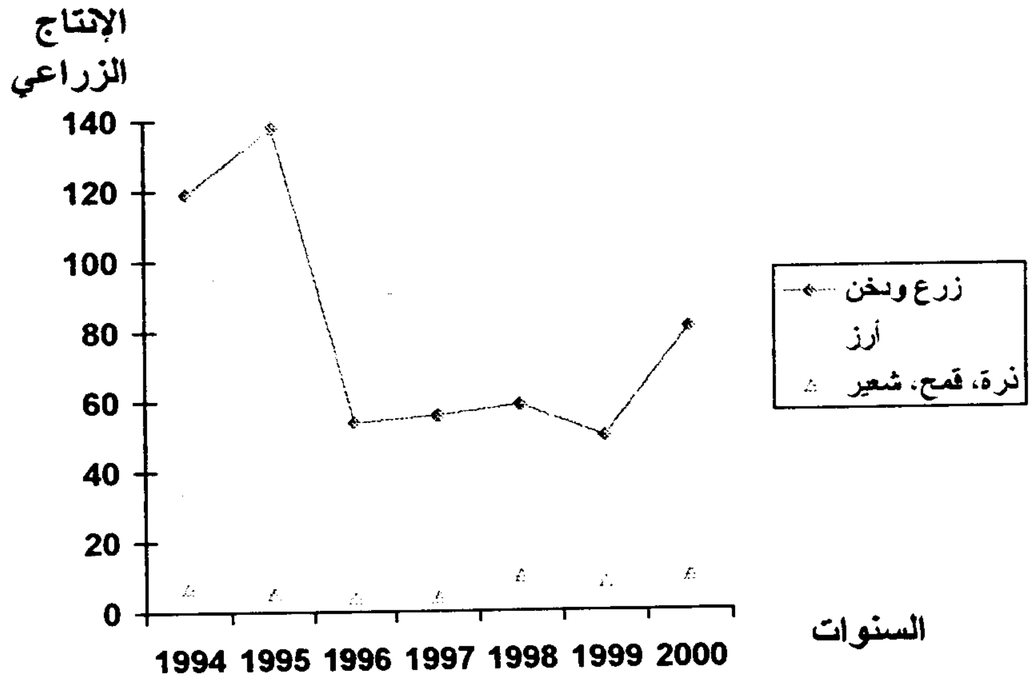
الحملة الزراعية	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
زرع ودخن	119	138	54	56	50	59	81
أرز	32	32	35	39	49	67	52
ذرة، قمح، شعير	7	5	4	4	10	8	10
المجموع	158	175	93	99	109	134	143

Source: Branque Centrale, **Notice Statistique trimestriel (Mars, 2000)**, P. 40.

يلاحظ من الجدول أن إنتاج الزرع والدخن ظل في تذبذب طيلة الفترة المختارة. وأكبر نتيجة سجلها كانت سنة 1995، في حين كانت أدناها سنة 1998 حيث بلغت 50 ألف طن. ويعود ذلك إلى أن إنتاج هذا النوع من الحبوب يتعلق بكمية الأمطار المتساقطة. أما إنتاج الأرز فقد كان في نمو ملحوظ لأن إنتاجه لا يرتبط بالأمطار وكمياتها، بل يتعلق بالأراضي الصالحة للزراعة الموجودة على ضفاف نهر السنغال. وقد بقي إنتاج باقي الحبوب كالذرة والقمح والشعير في تذبذب تارة تتسم بالثبات ومرة أخرى تزداد، ولكن على العموم ظلت ضئيلة، أنظر الشكل التالي:

شكل رقم 1

تطور الإنتاج الزراعي خلال 1994 – 2000



المصــــــدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 8.

أما قطاع الماشية، فإنه كان وما يزال يحقق فائضا من الماشية يتم تصديره حيا إلى الأسواق الخارجية كأسواق مالي والسنغال. ويقدر الاستهلاك الوطني من اللحوم ما بين 120 – 125 ألف طــن سنــويا.[1] ويوفر قطاع الماشية إنتاجا قدره 309 ألف لتر من الحليب يتعرض البعض منه للضياع لعدم وجود وحدات صناعية لمشتقات الألبان.[2] ولذلك تم تبنيَ إجراءات من شأنها توفير المعدات الضرورية للتخزين ولصناعة الألبان وتعليبها. ومع ذلك فلا يزال النقص ملحوظا في الآلات الضرورية الأمر الذي دفع بالدولة إلى استيراد المزيد من الألبان القابلة للتخزين. وفيما يلي جدول حول نطور تربية المواشي في موريتانيا:

(1) - Muriel Devery, Op.cit, P.22.
(2) - IBID.

الجدول رقم 9

تطور تربية المواشي خلال 1993 - 1999

الوحدة ملايين الرؤوس

السنوات / أنواع المواشي	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
بقـــــــر	1,200	1,100	1,111	1,122	1,353	1,394	1,380
غنم ومعز	9,078	9,260	9,441	10,634	10,851	11,393	10,850
إبـــــــل	1,091	1,102	1,113	1,124	1,162	1,185	1,360

Source : Banque Centrale de la Mauritanie, **Notice Trimestriel**, (Mars, 2000), P.40.

من خلال الجدول، يلاحظ أن البقر ينمو ببطء رغم التحسن في كميات الأمطار الملاحظة في السنوات الأخيرة مما أدى إلى محافظته على نسبة على نسبة الزيادة وإن كانت ضئيلة جدا. وقد يعود ذلك إلى توجه المستهلكين في المناطق الجنوبية على هذا النوع من الحيوان مما ساهم في الحد من نسبة التكاثر. أما الغنم والماعز، فالزيادة تبدو بشكل جلي بعد اختفاء بعض الأمراض التي كانت تقضي على أعداد كبيرة من هذا النوع من الحيوان كما أن الولادات غالبا ما تكون مرتين في النسبة.

أما الإبل فقد بقيت أيضا في زيادة وإن كانت متواضعة بسبب لجوء المناطق الشرقية والغربية والشمالية إلى الاستهلاك المتزايد من لحم الإبل المفضل لديهم لكونه يرعى دائما على الأوراق والأعشاب الخاصة بالشجر عكس البقر الذي لا يستعمل إلا ما هو على الأرض. لذلك قلت أهميته كحيوان ذو لحم وترك كحيوان يعطي كميات من اللبن بشكل منتظم.

وقد انعكست البرامج المتبعة من طرف السلطات المعنية بشكل إيجابي على صحة المواشي خلال السنوات التي يتضمنها الجدول. ومفاد ذلك أن اتباع سياسة اللامركزية في تقديم الأدوية المرخصة لأغلبية أصحاب المواشي مع ترك الحرية للبيطريين ليقدموا خدماتهم فقد آتت ثمارها.

جـ - دور القطاع الزراعي في توفير فرص عمـــــل:

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الاقتصادية المهمة وخاصة في ميدان تشغيل اليد العاملة، حيث أن هذا القطاع يسهم بشكل كبير في امتصاص البطالة وتوفير فرص عمل، لجيوش البطالين. وتتجلى هذه المساهمة في شكلين: توفير فرص عمل للعاملين في القطاع الزراعي مباشرة، والمساهمة في إمداد القطاع الصناعي بالمدخلات والمواد الغذائية اللازمة لعماله مما يضمن استمرار عملهم.

وقد تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني وتراجعت بذلك مساهمته في امتصاص اليد العاملة وبدأت هذه الأخيرة تهجر الأراضي الزراعية وتتخلى عن قطعان الماشية متوجهة نحو المدن، مما أدى إلى تأثير مزدوج على الوضع الغذائي تمثل في نقص الإنتاج الغذائي الناجم عن ترك الفلاحين لأراضيهم الزراعية بحثا عن العمل في مجال الصناعة والخدمات.

2 - مساهمة القطاع الخاص الصناعي في التنمية:

تعتبر عمليـــة التصنيع إحدى الركائز الأساسيـــة لتحقيق التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية وتعمل على تنوع الاقتصاديات الوطنية من خلال تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية وتعمل بذلك على إرساء القاعدة المادية والفنية للتطور الاقتصادي والمساهمة الاقتصادي والمساهمة في الحد من حالة التبعية والاعتماد على العالم الخارجي. ومن أجل تجسيد هذا التوجه تبنت حكومة موريتانيا ما يلي:

- تسهيل الإجراءات الإدارية بالنسبة لأصحاب المشاريع الصناعية الخاصة.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالبنوك التجارية لتسهيل عمليات التمويل.
- تخصيص مبلغ 630 مليون أوقية لتمويل المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة.[1]

وفي سنة 1997 أوضحت إحصاءات وزارة الصناعة بأن مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الناتج القومي الإجمالي تتجاوز 6 مليار أوقية في حين أن القيمة المضافة له تساوي 1,5 مليار أوقية. ويوفر ما يناهز 6000 فرصة عمل.[2]

---

[1] - Ministère du Plan, **Loi d'Investissement 1989,** P.16.

[2] - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **الإحصاءات الصناعية للدول العربية** (ديسمبر، 1998)، ص. 135.

ووفقا للمعطيات العلميــة، فإن مصائد موريتانيا البحرية غنية بالأسماك والأحياء المائية، الأخرى وليس فقط من ناحيــة ضخامـــة المخزون البيولوجي الاحتياطي وكثافته وتنوعه، بل من حيث القيمة التجارية العالية للعينات البحريـــة التي تم اصطيادها. ويعتبر الشاطئ الموريتاني من الشواطئ الغنيــة ومصدرا هاما لإيرادات الدولة الموريتانية من النقد الأجنبي. وقد احتل الصيد الصناعي مكانة مرموقة في السياسة الموريتانية مما ساهم في وضع استراتيجيات تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق خطة تنموية تتجاوب مع أهمية هذا القطاع. كما أنها تسعى إلى استفادة أكثر من هذه الثروة برفع إنتاجه هذا القطاع الذي يمثل 90% من قطاع صيد الأسماك في موريتانيا. فهو يسهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مثل التخفيف من مشكلة البطالة ومن حدة عجز ميزان المدفوعات.

ويوجد في موريتانيا أسطولان بحريان يعملان جنبا إلى جنب في استغلال الثروة السمكية، أحدهما الأسطول الوطني الموريتاني، والثاني هو أسطول الصيد الأجنبي الذي يمارس نشاطه بتفويض من الحكومة الموريتانية. ويصل تعداد السفن الموريتانية إلى 160 سفينة للصيد أغلبها للصيد في الأعماق بينما يبلغ حجم الأسطول الأجنبي 170 سفينة سنة 1990 للصيد السطحي والمتخصص.[1] وتدفع هذه السفن مقابل اصطيادها في المياه الإقليمية تعويضات للخزينة العامة الموريتانية يختلف مقدارها من سنة لأخرى.

ورغم كل المعوقات التي لا زال يعاني منها هذا القطاع، فإنه يسهم بشكل كبير في سد العجز الغذائي. كما يسهم في إيرادات ميزانية الدولة بنسبة 25,7 % وذلك في شكل ضرائب وعائدات مختلفة أخرى. وقد أصبحت الصادرات السمكية تشكل أكثر من 50% من الصادرات الموريتانية، ولمعرفة مدى أهمية هذا القطاع يتم التعرض للجدول التالي:

(1) - خطاري أحمد ولد ر بيه، **"دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية من خلال دراسة حالة موريتانيا"**، بحث ماجستير مقدم لكلية الاقتصاد، (جامعة تلمسان) بتاريخ 2001/06/25، منشور في جامعة نواقشوط 2002، ص. 160.

الجدول رقم 10

مؤشرات رئيسية حول قطاع الصيد

الوحدة: بملايين الأوقية

	1994	1995	1996	1997	1998
القيمة المضافة	4337	3635	4808	3543	3845
الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الثابتة)	68810	73553	5706	79028	82143
القيمة المضافة على الناتج لداخلي الخام	%6,30	% 4,94	% 6,35	% 4,48	% 4,68
الصادرات السمكيـــة	25900	36100	38500	33100	27248
الصادرات العامة	49400	61800	65900	64300	73141
	% 58,41	% 58,42	% 58,42	% 51,48	%37,75

Source : Banque Centrale de Mauritanie, **Rapport Annuel 1998**, P.31.

يلاحظ من الجدول أن القيمة المضافة لقطاع الصيد لم تكن ذات اتجاه واحد، وإنما كانت ترتفع حينا وتنخفض أحيانا أخرى، وهو ما ينعكس إيجابا أو سلبا على نسبة مساهمة الصادرات السمكية في الصادرات الوطنية التي سجلت أعلى ارتفاع لها سنة 1996. لكنها تراجعت بسبب فرض راحة بيولوجية لمدة شهرين في ظل إصلاح هذا القطاع، كما يلاحظ أن الصادرات السمكية ظلت نسبتها أكثر من 50% من مجموع الصادرات حتى سنة 1998، حيث تراجعت إلى 37,75 %. ويعود ذلك إلى مواصلة هذه الإصلاحات التي تهدف إلى ترشيد استغلال هذه الثروة.

وقد اتخذت الحكومة الموريتانية جملة من الإجراءات ذات الطابع القانوني لتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع وتوفير مناخ ملائم لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال. وتهدف هذه السياسة أيضا إلى توفير المستلزمات الضرورية لهذا القطاع بحيث يصبح استغلال هذه الثروة في يد وطنيين بالدرجة الأولى، وتشجيع المشاركة الأجنبية للاستفادة من رأس المال واكتساب التقنيات الحديثة.

3 – مساهمـــة القطـــاع الخـــاص الخدماتي:

سيتم هنا التعرف على مساهمة القطاع الخاص الخدماتي من خلال معرفة دوره في المجال الصحي والتعليم والسياحـــة والنقل. ويمكن استعراض مساهمـــة هذه القطاعات بإيجاز فيما يلي:

أ – دور القطاع الخاص في المجال الصحي: لم ير القطاع الخاص الصحي الضوء إلا في عام 1987. وقبل هذه الفترة كان القطاع الصحي تابعا للدولة التي كانت تشرف على المستشفيات والصيدليات. وقد صدر خلال تلك السنـــة قرارا تم بموجبـــه التصريح للأطباء الخصوصين بفتح عيادات خاصـــة لاستقبـــال المرضى وعلاجهم.[1] وقد أذنت وزارة الصحة بثمانية عشر مركزا صحيا على كافة التراب الوطني مارست إحدى عشر منها فعلا العمل وأكثرها في نواكشوط.[2] ليفسح المجال بعدها بفتح مراكز للعلاج بكيفية تمتاز بالكثير من المرونة.

أما العيادات الخاصة، فقد رخصت الوزارة لـــ 19 عيادة تشمل أغلب التخصصات الموجودة، وتضاعف هذا العدد في الفترات اللاحقة، حيث انتشرت هذه العيادات في المدن لتصل قرابة 100 عيادة خاصة. كما تمت خصخصة مؤسسة استيراد الأدوية وتسويقها في الداخل "FARMARIM" سنة 1986 لتحل محلها الصيدليات الخصوصية،[3] ومن هذا المنظور يرى المعنيون بشؤون الصحة أنها تحقق المزايا التالية:

- زيادة النقاط الصحية على كامل التراب الوطني وخاصة في المدن الكبرى.
- تخفيف الضغط على المستشفيات الوطنية والشبكة العمومية الصحية بشكل عام مما أعطاها فرصة لإعادة تحسين خدماتها.
- انعكس ذلك إيجابا على الأطباء الذين يعملون في المرافق الصحية للدولة حيث خف الضغط عليهم كما فتحت أمامهم إمكانية زيادة دخلهم بالعمل في عياداتهم الخاصة.

ب – دور القطاع الخاص في التعليم: بعد أن كان التعليم النظامي حكرا على الدولة، أصدرت الحكومة الموريتانية في 24 سبتمبر 1981 أمرا يرخص بمزاولة التعليم الحر في البلاد مع التقيد بمناهج التعليم النظامي وطرق تسييره.[4] وبدأ الخواص يهتمون بهذا القطاع

(1) - حمل هذا القرار رقم 3081 – 87 – لسنة 1987.
(2) - الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد 414 (1987)، ص. 43.
(3) - نفس المرجع، ص. 43.
(4) - الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد 350 (6198)، ص. 13.

منذ ذلك التاريخ، حيث شيدت مدارس عديدة مثل: دار العلوم ومدارس الكرامة ومدارس العباقرة ومدارس الغد. وتشمل هذه المدارس كل مراحل التعليم، بالإضافة إلى معاهد متخصصة تم إنشاؤها في مدينتي نواديبو ونواكشوط. وقد ساهمت هذه المدارس بشكل كبير في التخفيف من الضغط على مرافق التعليم العام وفي مجالات حيوية تتعلق بالتأطير والتكوين والمحاسبة.

جـــ - دور القطـــاع الخاص في النقل والسياحـــة:

إن أهمية النقل في بلد كموريتانيا مساحته معظم أراضيها صحراوية بحيث يتعذر التنقل خلالها إلا بعد عناء كبير. وقد ظل الجمـــل هـــو السيارة التي يركبها كل موريتاني ويستخدمها متى شاء، إلى أن حلت محله السيارة ثم الطائرة كوسائل لنقل الأفراد في المدن وفيما بينـــها.

وقد أنشأت الدولة الموريتانية الشركة الموريتانية للخطوط الجوية، لكن نظرا لعدم تمكنها من القيام بدورها على أحسن وجه نتيجة المشاكل المالية التي واجهتها، تم اللجوء إلى خصخصة هذه الشركة سنة 1999 لتبقى 25 % منها للدولة، وقد تمكنت بعد هذا التاريخ من استعادة عافيتها. أما النقل في المدن وفيما بينها فقد سيطر عليه الخواص، وتتولى تنظيمه الاتحادية الوطنية للنقل التي تضم 1560 منتسب وتستحوذ على 3700 شاحنة وسيارة لنقل الأشخاص والبضاعة.

أما قطاع السياحة فقد بدأ ينتعش، حيث تم إنشاء ما يقارب 40 وكالة للسفريات والسياحة والترانزيت، ساهمت في امتصاص جزء من اليد العاملة وجذب السياح من الخارج ومن ثم الحصول على النقد الأجنبي.[1]

المطلـــب الثانـــي: مشاكـــل القطاع الخاص

لا شك أن القطاع الخاص يتكامل مع القطاع العام ويتأثر كل منهم بالآخر، إلا أن مشاكله ليست بالضرورة هي مشاكل القطاع العام. وقبل التعرض لمشاكل قطاعي الزراعة والصناعة، سيتم تناول مشاكل مشتركة تتلخص فيما يلي[2]:

(1) - وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة (وثيقة)، 2001، ص.7.
(2) - وزارة التخطيط "ورشة فنية حول دور القطاع الخاص في البلدان المغاربية"، (14-16/ أكتوبر/1990)، ص. 18.

- مشكلة التمويل ويمثل القطاع الخاص عبئا ثقيلا على الميزانية العمومية. فالدولة لا يمكنها تمويل القطاع الخاص بكيفية يستطيع النهوض في حدود قياسية لمحدودية مصادر التمويل المحلية والأجنبية.
- مشكلة المنظومة الجبائية الذي يعيق ويحد من مردودية هذا القطاع، حتى أن هذا النظام يقف كحجر عثرة أمامه في أوقات كثيرة وهذا ناتج عن ارتفاع نسبة العائدات الضريبية على الناتج الوطني الخام على 20 %. وهناك ضريبة تسمى الضريبة الدنيا الثابتة وتقدر بـــ 4 % من عائدات المشروع سواء حقق ربحا أم خسارة. أما الرسوم الجمركية فقد ارتفعت لتصل 31% سنة 1996 على الواردات. وفي مجال الصناعة فتتراوح هذه النسبة بين 13 % إلى 27 % الشيء الذي ساهم في تثبيط عزيمة رجال الأعمال في هذا النشاط.(1)
- صعوبة الحصول على الاعتمادات: يجد أصحاب المشاريع الخاصة صعوبات جمة للحصول على الاعتمادات إذ كان عليهم أن يواجهوا إجراءات معقدة لضمان النتيجة التي قد تكون بعد مدة طويلة، ولتفادي هذه المشكلـــة تم إنشاء الشباك الموحد Guichet Unique، بمرسوم صادر في مارس سنة 1997.

وفيما يلي سيتم التعرض لمشاكل قطاعي الزراعة والصناعة كل على حدى.

1- مشاكل القطاع الخاص الزراعي:

إن إنشاء البنية الأساسية للإنتاج الزراعي يتم في ظروف سريعة لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والاستخدام الأمثل الإمكانات المتاحة. وقد بقيت أيضا النواحي التنظيمية كالإرشاد والتأطير وتشكيل التعاونيات والتمويل مهملة وتتم في نوع من الارتجالية. وبالرغم من وجود بعض المحاولات التنظيمية، إلا أن غياب التنسيق بين الجهات المعينة قد حد من فاعليتها، ويتبين هذا عند تحليل الوسائل المتبعة للنهوض بهذا القطاع وهي التعاونيات الزراعية. إذ يعتقد بعض أصحاب التعاونيات الأساسية هي إعلان جمعية تعاونية واتخاذها كوسيلة للحصول على بعض المنافع التي تمنح لهذه التعاونيات كالإعفاءات الضريبية وبعض المساعدات التي تمنحها الدولة، الشيء الذي يفقدها الدور الذي يمكن القيام به لتجاوز المشاكل المتعلقة بالإنتاج والتوزيع، وقد سادت هناك فوضى تتعلق بظهور هذه الجمعيات الزراعية حينا واختفائهما أحيانا أخرى وهكذا.

(1) - Ministère de la finance : direction des impôts, code des impôts, 1996, P. 52.

وقد ظهرت هذه الفوضى نتيجة غياب وصاية خاصة بالجمعيات التعاونية إلى أن أنشأت شركة عمومية تحت اسم الشركة الوطنية للتنمية الريفية SONADER سنة 1981 من ضمن مهامها الأساسية تقديم القروض الزراعية والإشراف عليها من خلال توجهه أصحابها وإرشادهم، وكان أول قرض قدمته سنة 1984 بقيمة 5 مليون أوقية موزعة على ثلاثة مشاريع إثنان تتعلق بواحات النخيل والثلاثة الباقية تتعلق بالزراعة المروية. ويتضح من هذا المبلغ ضآلة المخصصات المالية لهذه المشاريع الصغيرة ذات الطابع الخاص.

وثمة مشاكل أخرى تتمثل في ندرة المياه والملاحظ أن وسط وشمال موريتانيا تتميز بمناخ صحراوي وقلة تساقط الأمطار وبمعدل سنوي 100مم، وتتسم المنطقة الوسطى الواقعة بين النهر وخط نواكشوط – النعمة بمناخ ساحلي يصل معدل سقوط الأمطار فيه من 200 إلى 600 مم.[1] ولقد شهدت كميات الأمطار المتساقطة انخفاضا قي بداية السبعينات لتبلغ نسبة الانخفاض 40% من معدل التساقط العادي، مما ترتب عنه آثار وخيمة، كعدم التحكم في المساحات المزروعة وخاصة في بلد تستحوذ عليه الزراعة التقليدية النصيب الأكبر من الزراعة، والأدهى من ذلك أن المياه الجوفية ليست في مأمن من ذلك، إذ يسبب انخفاض تساقط الأمطار هبوطا في مستوى المياه الجوفية بمقدار 4 – 10 أمتار.[2] أما الآثار السلبية للتصحر فيمكن إجمالها فيما يلي:

- قد ساهم التصحر في تدهور الأوضاع الزراعية حيث قضى على 80% من الأراضي الخصبة التي كانت تقدر قبل الجفاف بـــ 15 ألف هكتار، ويزداد الأمر خطورة نتيجة تحرك الرمال وبمعدل ثلاث كلم سنويا.
- استمرار اختفاء الغطاء النباتي والطبقة الغابية حيث أثبتت الدراسات أن الجفاف قد قضى على أكثر من 40% من الغابات الموريتانية.
- فقدان أكثر من 9 آلاف فلاح و3000 راعي لأنشطتهم خلال السنوات الأولى من الجفاف، وإذا كانت العوامل الطبيعية قد أفرزت مشاكل حادة للقطاع الزراعي، فلا شك أنها ستساهم في مشاكل القطاع الصناعي.

(1) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الزراعة والتنمية، العدد 3 (الخرطوم: المنظمة، 1989)، ص. 91.
(2) - وزارة التنمية الريفية والبيئة: إدارة مكافحة التصحر (ويقة)، 1990، ص. 12.

2- مشاكل القطاع الخاص الصناعي:

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات المعنية في موريتانيا لحل مشاكل القطاع الخاص، والمساهمة المعتبرة من رجال الأعمال لتجاوز أهم العقبات إيمانا من هؤلاء بأنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بمحاولة النهوض بالقطاع الصناعي، وبالرغم من ذلك فقد واجهت مشاكل عدة أهمها:[1]

أ – التمويـــــــل: يعتبر التمويل شرطا لازما لقيام أي نشاط صناعي، وينقسم التمويل شرطا لازما لقيام أي صناعي، وينقسم التمويل إلى داخلي وخارجي، وتتجلى مشكلة الأول من كونه الدولة ظلت عاجزة عن توفير الأموال الضرورية على المديين القصير والمتوسط لتمويل المشاريع الصناعية أما الأفراد ونظرا للانخفاض دخولهم، فإنهم غير قادرين على الادخار. كما أن المؤسسات الوطنية المصرفية ضعيفة، وفي الوقت ذاته تميل إلى تسهيل القروض ذات الطابع التجاري على حساب الصناعة. أما مشكلة تصريف المنتجات، فإنها تتجلى في ضيق السوق الوطنيـــة الناجـــم عن انخفاض معدل دخل الفرد، وخفض القدرة الشرائية للفرد، وهكذا كله يؤدي إلى محدودية الطلب على المنتجات الصناعية، ومن ثم صعوبة تصريف هذا الإنتاج، حيث أن المؤسسات الصناعية لن تتمكن من العمل بكل طاقاتها الإنتاجيـــة مما يسبب لها خسائر تؤدي بها في نهاية المطاف إلى الإفـــــلاس.

وقد ساهم سوء توزيع الدخول إلى خلق طبقتين: طبقة غنية وهي صاحبة الدخول المرتفعة، وتعيش في بذخ وغالبا ما تعتمد على السلع الإستهلاكية الأجنبية المستوردة. وأخرى ذات دخول متدنيـــة تعيـــش في فقـــر مدقـــع ويقتصـــر استهـــلاكها عـــلى السلع المنتجة محليا.

ب – مشكلة العمالة المهرة والتكنولوجيا: يعتبر نقص العمالة الماهرة عقبـــة أمام الصناعـــة الوطنية، فهي تفتقر إلى الكفاءة التقنيـــة، رغم وجود بعض الكفاءات العالية غير مستغلة[2].

ويعود هذا الوضع إلى أن أصحاب المؤسسات الخاصة لا يرغبون في دفع أجور عالية للمستخدمين ذوي المهارات الغالية اعتقادا منهم بأن ذلك سيؤثر على ما يحيطون عليه من الأرباح، حتى وإن كان المستخدمون في حاجة ؟ إلى التدريب واكتساب مهارات جديدة إلا أنهم لا يلتقون من ذلك إلا ما يقدمه لهم الأجانب الذين يتولون تركيب وإصلاح الآلات وكيفية استعمالها.

---

(1) - Rapport final de groupe de travail ; **charge de la réflexion sur le secteur industriel** ; Nouakchott du (17-28 mai 1992), p 10.

(2) – IBID, p. 12.

وتظهر مشكلة التكنولوجيا من اختيار نوع الآلة ومدى ملاءمتها للواقع الموريتاني، وذلك أن التكنولوجيا المنتجة في مجتمع قد لا يمكن توظيفها بسهولة في بلد آخر، وكل ما في الأمر أن استيراد التكنولوجيا يتطلب أموال ضخمة ويعتبر الحصول عليها أمرا في غاية الصعوبة، إلا أن المشكل قد يتعدى ذلك، فاستيراد التكنولوجيا قد لا يكون هو المعوق الوحيد، بل أن الأعطاب التي تتعرض لها بصفة متكررة نتيجة لضعف مهارات العمال تتطلب من المنشأة الصناعية استيراد خبير أجنبي لإصلاحها وبالتالي تزايد تكاليف الآلة.

جـــ - عدم توفير بعض المواد الأولية: تستورد المؤسسات الصناعية الوطنية مدخلات من المواد الأولية والوسيطة ويكلف ذلك خزينة الدولة مبالغ مالية كبيرة نظرا لتحكيم الشركات الأجنبية في تحديد أسعار هذه المواد وفي صيانة الآلات، وهذه حقيقة بالنسبة للمؤسسات الصناعية الخاصة المحلية باستثناء صناعة الألبان ومشتقاتها.

وعلى العموم فإن القطاع الخاص بمجالاته المختلفة، زراعية، صناعية، ظل يعاني من مشاكل أثرت على مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما حدثت إختلالات لها انعكاساتها في طريق التمويل والإجراءات المتعلقة بتحسين مردوديته وإمكانية اقتصاص اليد العاملة، ولمعالجة هذا الوضع، أنشئت إدارة هدفها ترقية ومراقبة الاستثمارات الخاصة هو ترقية ومراقبة الاستثمارات الخاصة. وهكذا تم التحكم في احتياجات الأفراد من أجل التمويل عن طريق الشباك الموحد الذي يفرض أن تمر جميع الملفات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنفس الإجراءات والمراحل، بعيدا عن الطرق الملتوية التي كانت مألوفة قبل ذلك، والجدول 11 يوضح ذلك.

إذا تأمل المرء في الجدول رقم 11 يستطيع أن يتخلص بأن المخصصات التمويلية تبدو للوهلة الأول وكأنها كافية لتشجيع الخواص على الاستثمار في قطاع الزراعية. إلا أن الإحصائيات المتوفرة تبين أنه خلال السنوات 1990 وحتى 1995 لم تكن هناك أي استثمارات في قطاع التنمية الريفية بصورة عامة، أما في السنوات 1996 وحتى سنة 2000 فقد توقعت إدارة ترقية الاستثمارات الخاصة، أن تكون هناك استثمارات خاصة حددت بثلاثة مشاريع من المتوقع أن تستوعب 409 عاملا. أما في سنتي 1997و 1998، فإن عدد المشاريع في قطاع التنمية الريفية قد حدد بمشروعين في كل سنة من المفترض أن تستوعب 336 عاملا.

الجدول رقم 11

الاستثمارات الخاصة المقدمة للمصادقة في قانون الاستثمار منذ 1990:

ن.ق	1990			1991			1992			1993			1994			1995		
	ق.س	ع.ع	ع.م	ق.س	ع.ع	ع.م	ق.س	ع.ع	ع.م	ق.س	ع.ع	ع.م	ق.س	ع.ع	ع.م	ق.س	ع.ع	ع.م
ص.ص.م	595.9	24.1	8	268,2	78	5	11,3	67	3	1415,5	500	8	1454.1	338	5	266,7	38	3
ص.م	59.8	28	2	170.9	92	3	785	350	1	864.4	342	3	3270,4	840	2	4421	744	5
ص.ف				19,1	18	2												
ق.ت.ر																		
ن.أ	667.2	50	2	43,7	12	2				119,7	38	2	108,62	33	1	725,3	233	2
مج	1322.9	319	12	501,9	200	12	896,3	417	4	2399,6	880	13	4840.2	1211	8	5415	1015	10

تابع للجدول

ن.ق	1996			1997			1998			1999			2000		
	ق.س	ع.ع	ع.م	ق.س	ع.ع	ع.م	ق.س	ع.ع	ع.م	ق.س	ع.ع	ع.م	ق.س	ع.ع	ع.م
ص.ص.م	3933,2	385	6	2024,6	452	14	155,5	346	6	7002,5	534	14	6887,81	505	13
ص.م	320,59	136	2	2380.15	687	12	56,2	20	1	1443.67	334	4	2136,55	478	7
ص.ف	115	25	1	1701,169	445	8	642,759	82	3	2655,07	377	11	1247,3	255	7
ق.ت.ر	1557,3	409	3	1040,387	247	2	278.511	89	2	4317.13	484	8	2466,73	1842	7
ن.أ				120,93	7	1	567,543	95	1	3124	257	2	308	33	1
مج	5926,09	955	12	7267,246	1840	37	300,523	632	13	18602,37	1986	39	13046,39	3103	35

Source : Ministère des affaires économiques et de développement, **direction de la promotion de l'investissement privé** (NKTT: La direction, 2000), p. 17.

وعلى العموم يلاحظ أن السياسة التي قامت بها السلطات المعنية المتعلقة بطلق إدارة خاصة لتنظيم المشاريع الخاصة عن طريق الشباك الموحد، كانت لها نتائج إيجابية واضحة ذلك أن عدد العمال المدرجين خلال 1990 إلى 1996 لم يتجاوز 4997 عاملا مقابل 71 مشروع، وهي الفترة السابقة لإنشاء الشباك الموحد، حيث كانت العملية تتسم بعدم التنظيم والدقة والمتابعة . أما بعد إنشاء الشباك فيلاحظ تحسن كبير على مستوى العمال والمشاريع المبرمجة على حد السواء. فقد توقعت الإدارة المسؤولة عن ترقية هذه الاستثمارات، أن تكون هناك 124 مشروعا خلال الفترة 1997 – 2000 لتستوعب 5561 عاملا.

المبحث الثاني: الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص

في بداية التسعينات ونتيجة للأوضاع الاقتصادية التي تمر بها موريتانيا والمتمثلة في العجز في الموازنة العامة والانخفاض لأسعار الحديد بشكل مستمر وضعف الإيرادات من المنتجات البحرية. فقد انعكس ذلك على الاقتصاد والحياة في موريتانيا بشكل عام مما أفرز فكرة الخصخصة كإحدى الطرق للتخفيض من حدة هذه المشاكل والتخلص التدريجي من أعباء القطاع العام وإعطاء دورا أكثر حيوية للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

المطـــلب الأول: ظروف عمـل القطاع العــام

كانت موريتانيا تعيش وضعية خاصة أرغمتها على التدخل في كل الأنشطة الاقتصادية وحتى تلك التي تخرج أيضا عن المهام التقليدية. وقد جاء هذا التدخل لتلبية بعض الحاجات الملحة التي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها.

هذه الوضعية التي برزت نتيجة غياب قطاع خاص سمحت بإنشاء مؤسسات عمومية تغطي كل مناحي النشاطات الاقتصادية والتجارية، وقدرت القيمة المضافة لهذا القطاع بحوالي 25% من الناتج الداخلي الخام وأصبح يستوعب 25 % من اليد العاملة الوطنيـــــة.[1]

(1) يوسف عبد الجليل، "عرض موجز حول تجربة موريتانيا في مجال الاستثمارات العمومية الإنمائية: "برنامج تمويل المشروعات الإنمائية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط 1989)، ص 4.

وإدراكا منها بضرورة إصلاح هذا القطاع قامت الحكومة الموريتانية بوضع برنامج يستهدف إعادة تأهيل وترشيد القطاع شبه العمومي في إطار برنامج أوسع هو برنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي سبق التعرض له. وقد اشتمل الإصلاح للشركة الوطنية للمياه والكهرباء وإعادة تنظيم مؤسسة النقل البحري بنواكشوط. وفضلا عن ذلك فقد تخلت الدولة عن بعض النشاطات التي اكتسب القطاع الخاص فيها خبرة وأصبح أداؤه فيها يفوق أداء القطاع العام، مثل: قطاع الاستيراد لتزويد المواد الصيدلانية وقطاع النقل. وتمت خصخصة الشركة الوطنية للسينما، وتصفية الشركة الموريتانية الاسكندنافية للصيد وشركة المثلجات الموريتانية.

ونتيجة للتقدم الخاص في مجال إعادة تأهيل القطاع شبه العمومي أصبح من الضروري مواجهة المشاكل التي تعاني منها قطاع المؤسسات العمومية وخاصة مشاكل التسيير التي أدت خسائر إلى مالية كبيرة نتيجة عدم كفاءة العمال على مستوى الكيف وضعف مستوى الخدمات التي يقدمها قطاع المؤسسات العمومية.

ومن أجل معالجة هذا الوضع والحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها في ظل برنامج إعادة تأهيل القطاع شبه العمومي، أعدت الحكومة برنامج إصلاح قطاع المؤسسات العمومية وتم تحويلــه من طــرف مؤسســـة التنميـــة الدولية مبلغ مالي قدره 165 مليون دولار على فترة زمنيـــة تمتد من ســـنة 1990 إلى غاية 1992.[1] أما أهم محاور هذا البرنامج فيمكن التعرض له على النحو التالي:[2]

1- **الإطار القانوني:** صادقت الحكومة على أمر قانوني يحدد التنظيم الأساسي والإطار القانوني للمؤسسات العمومية ويحدد علاقتها بالدولة، وتم إصدار ثلاثة مراسيم تطبيقية هي:

- مرسوم رقم 90 – 118 بتاريخ أغسطس 1990 يحدد تنظيم وسير وتشكيل الجهاز الاستشاري الخاص بالمؤسسات العمومية.
- المرسوم رقم 90 – 154 بتاريخ 22 أكتوبر 1990 المتضمن تطبيق المؤسسات العمومية الوطنية والرأس المال العام.

(1) - Ministère du plan, **Service de grammatical les secteur économiques**, document, 1990, p. 2.
(2) - Med salem ould boubout , **System juridique des sociétés publiques en Mauritanie**, centre d études d Afrique Noire, (juillet,1992) , p.p. 116 – 117.

- المرسوم رقم 91 – 72 بتاريخ 20 أبريل 1991 المتضمن المصادقة على نظام أساسي ثابت للشركات ذات الرأسمال العام.

وتم تدعيم هذه النصوص بقوانين أخرى تتعلق بالخصخصة وبنظام تصفية المؤسسات العمومية. وقد مكنت هذه القوانين من تسليط الأضواء على العلاقة التي تربط الدولة بالمؤسسات العمومية ومنحت أيضا المزيد من المسؤولية للجهاز الاستشاري والجهاز التنفيذي للمؤسسة العمومية وكرست نوعا من الشفافية في التسيير مكنت من زيادة مردودية المؤسسات العمومية.

2 – الإجراءات المتعلقة بالتطهير المالي للقطاع العام:

لقد تم حصر الديون المستحقة لبعض المؤسسات العمومية، ويتعلق الأمر بأربع مؤسسات هي: الشركة الوطنية للمياه والكهرباء، والميناء المستقل في نواكشوط، ومكتب البريد والمواصلات والشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية. وبعد عملية الحصر، تم إجراء مناقصة بين المتأخرات المستحقة لكل طرف على الآخر وتبين أن الدولة مطالبة بـــ: 689.2 مليون أوقية تراكمت هذه الديون نتيجة الاستهلاك المستمر للخدمات المقدمة من طرف مؤسسات القطاع العام لصالح الحكومة.(1) ووافقت هذه الأخيرة على خطة لسداد الديون المستحقة عليها في شهر أبريل من سنة 1990 على شكل دفعتين تم سدادها على نفقة مشروع برنامج إصلاح قطاع المؤسسات العمومية.

وفي هذا السياق استفاد مكتب البريد والمواصلات على غلاف مالي قدره 100 مليون أوقية، وتم الحصول على تمويل من الصندوق الفرنسي قدر بـــ 26 مليون فرنك فرنسي لصالح الشركة الوطنية للمياه والكهرباء. كما استفادت شركة الخطوط الجوية الموريتانية من دعم مالي قدره 203 مليون أوقية. أما بقية المؤسسات العمومية الأخرى فقد استفادت من دعم مالي تم الحصول عليه في إطار التعاون بين الحكومة الموريتانية واليابان، وقد مكنت هذه السيولة المالية الكثير من هذه المؤسسات من تفادي أزمة كانت ستؤدي إلى إفلاسها.(2)

(1) – PNUD, Rapport – **Diagnostic sur le climat de reforme du secteur publique en Mauritanie** (juillet, 1990), p. 10

(2) – Flash tonalité , **Lettre d information de la post et télécommunication** , N° 001 – 13 (décembre, 1999), p .15.

وخلال الفترة 1990 – 1992 التزمت الحكومة بدفع المستحقات المترتبة عليها جراء استفادتها من الخدمات التي تقدمها بعض المؤسسات العمومية تفاديا لتراكم الديون وحرصا منها على تجنب هذه المؤسسات الحيوية الأزمات المالية التي قد تسبب لها التوقف عن الاستمرار في تأدية مهامها. ويمكن ملاحظة تطور المخصصات المالية التي قامت الدولة بدفعها لصالح مؤسستين استراتيجيتين، هما: الشركـة الوطنيـة للمياه والكهرباء، ومكتب البريد والمواصلات.

الجدول رقم 12

المخصصات المالية التي قدمتها الدولة كديون خلال 1990 – 1992:

الوحدة: بملايين الأوقية

المؤسســـــات	1990	1991	1992
الشركة الوطنية للمياه والكهرباء	80	160	260
مكتب البريـد والمواصلات	60	120	220

Source : Les dossiers du Cimdet, **Reformes en secteur publique en (R.I.M)**, N° 13, cabinet BSD, (NKTT : Cimdet, 1998), p.8.

وفي هذا السياق أكدت الحكومة على السياسات الاستراتيجية عدم تقديم خدماتها لكل مؤسسة أو جهة حكومية ما لم تقم هذه الأخيرة بدفع الديون المستحقة عليها وتم استثناء بعض القطاعات مثل الصحة والتعليم التي تولت الخزانة العامة دفع ديونها.

وقد كان الدعم في نطاق برنامج إصلاح قطاع المؤسسات العمومية يهدف إلى تمكين هذه المؤسسات من الاستمرار في تأدية مهامها. وهناك مسعى آخر بدأت الحكومة في تطبيقه منذ 1987 وجاء على شكل مساعدة مالية لهذه المؤسسات وهي عبارة عن مبالغ سنوية قدرت بحوالي 1,098 مليار أوقية.(1) تم إحداث برامج للتكوين تركز على تطوير الجانب المحاسبي في كل المؤسسات العمومية ودعم الوصاية عليها من أجل تمكينها من متابعة مسلسل إصلاح القطاع العام.

(1) – Les dossiers du Cimdet, Op.cit, p. 9.

3- إعادة هيكلة المؤسسات الأساسية:

استفادت مت عمليات الهيكلة بعض الشركات الوطنية الحيوية، كالشركة الوطنية للصناعة والمناجم التي تستغل معادن الحديد في مدينة الزويرات وتم فتحها أمام الاستثمار المحلي والأجنبي. كما استفادت الشركة الوطنية للمياه والكهرباء على شكل تحديث تسييرها لتتلاءم مع نظام إصلاح المؤسسات العمومية على عقد برنامج مع هذه الشركة بموجبه أصبحت تتسم بالمزيد من الاستقلالية في التسيير الإداري مما أدى بالشركة إلى تحقيق معدلات نجاح مرتفعة.

وبالرغم من هذا النجاح الذي حققته الشركة بفضل اعتمادها سياسة تسيير شبيهة بتلك المطبقة في مؤسسات القطاع الخاص، إلا أنه مع ذلك لا زالت بعض الصعوبات المالية تواجه الشركة، مما دفع بالحكومة بأن تقدم بعض الضمانات من أهمها: تحمل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار العملات وتسديد كل الديون المستحقة على الشركة.

ولقد شملت إعادة الهيكلة شركة الخطوط الجوية الموريتانية والتي كانت تتولى احتكار النقل الجوي بين المدن الموريتانية. وكانت هذه الشركة تعاني مشاكل عديدة ناجمة في معظمها عن تراكم الديون المستحقة على الحكومة الموريتانية نتيجة إفراط المسؤولين العموميين في استخدام رحلات الشركة في أغراض تتعلق بعملهم وحتى في بعض الأحيان لأغراض خارجة عن نطاق العمل الرسمي. ونتيجة لهذه الوضعية أصبحت الشركة عاجزة عن الاستمرار في ضمان النقل الجوي على المستوى الوطني وكادت تتوقف نهائيا عن مزاولة نشاطها، إلا أن الدولة قامت بإدخال إصلاحات هيكلية على نظام تسيير الشركة. وقامت بدعمها ماليا بإعطائها مبلغ مالي قدره 203 مليون أوقية مما ساعد الشركة على تخطي أزمتها(1).

وقد استفادت من إعادة الهيكلة الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير التي تأسست غداة حصول موريتانيا على استقلالها السياسي وأوكلت لها مهمة تأمين حاجيات السوق المحلية من المواد الأولية الضرورية للمواطن (الأرز، السكر، الشاي، القماش) كما كانت تحتكر تصدير مادة الصمغ العربي خارج البلاد. وكانت تسهم بدور كبير في الحفاظ على توفير المواد الأساسية الغذائية بأسعار تتناسب مع القوة الشرائية للمواطن.

---

(1) – El-kalem quotidien, N° 156, **"La privatisation en Mauritanie"**, (NKTT : siège officiel, 2001), p. 6.

لكن نتيجة للدعم المستمر الذي تقدمه الدولة لهذه الشركة والمنافسة الشديدة قبل القطاع الخاص تم التفكير في إعادة إصلاحها سنة 1991، وخلال هذه السنة تم تسريح 150 عامل وأغلقت بعض الممثليات التي كانت تابعة لها داخل موريتانيا، وألغت الدولة خاصية الاحتكار التي كانت تتمتع بها الشركة مما فسح المجال أمام الخواص الذين أصبح بإمكانهم القيام باستيراد البضائع التي كانت حكرا للشركة الوطنية للاستيراد والتصدير وسمح ذلك بنهج سياسة تسيير تمكنها من الدخول في المنافسة مع القطاع الخاص.

وقد تضمن هذا الإصلاح ميناء نواكشوط المستقل وهو أكبر ميناء تجاري في موريتانيا تم تشييده في إطار التعاون الموريتاني الصيني وبدأ نشاطه عام 1989. وبعد أكثر من عقد على التسيير العمومي، تبين أن نشاطه لا يتناسب مع الاستثمارات الكبيرة التي تنفقها الدولة على تسييره. ومن أجل تدارك الموقف، قامت الحكومة بإجراء على نظام تسييره، مما استوجب فصل 255 عاملا، وتولت بموجب هذا الإصلاح مؤسسة تابعة للقطاع الخاص تسييره على أن تقوم بدفع مبلغ 100 مليون أوقية سنوية إلى خزينة الدولـــــــة.[1]

وليس هذا الإصلاح بمنأى عن الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، التي تتولى تسويق الأسماك التي يتم صيدها داخل المياه الإقليمية الوطنية. وقد تأسست لتلعب دور الوسيط بين الصيادين وبين المستوردين لمادة السمك عبر العالم، وفي سنة 1991 تم إشراك القطاع الخاص الموريتاني في تسيير الشركة حيث أصبح بإمكان رجال الأعمال المستثمرين في قطاع الصيد الصناعي المساهمة في وضع سياسة تسويق الأسماك وتحديد أسعارها. أما الشركة فتتولى تسويق منتوجاتهم والحصول منهم على تعويض مقابل بيع محصولهم من السمك.

4 – التراجع التدريجي لدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية:

نظرا للعبء الذي يشكله القطاع العام أصبح من الضروري أن تتخلى الدولة عن بعض مؤسساته من أجل الحفظ على التوازن الاقتصادي والمالي للبلد. وفي هذا الإطار يندرج تخلي الدولة عن بعض الشركات الحيوية، مثل الشركة الموريتانية لمستودعات التثليج والشركة الموريتانية الإيطالية للصيد البحري والشركة الموريتانية التونسية للصيد

[1] – IBID.

البحري، والشركة الموريتانية لصناعة السمك. كل هذه الشركات تمت تصفيتها، ولم تعد الدولة تملك أية أسهم في رأس مالها.

وهكذا فسح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في شراكة مع الدول الأجنبية التي ترغب في الاستثمار محليا. ولإعطاء المزيد من الفعالية ألغت الحكومة الاحتكار الذي كان سائدا على مستوى استيراد بعض المواد الأولية، كالأرز، والسكر والشاي، والذي كانت الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير تتمتع به قبل أن تصدر الحكومة المرسوم رقم 90 - 144 بتاريخ 11 أكتوبر 1990 الذي تم بموجبه إلغاء الاحتكار الذي كان ممنوحا لهـــذه الشركـــة.(1)

أما الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين التي كانت الدولة تحتكر من خلالها نشاطات التأمين، فقد أصبحت تعاني من مشكلة مالية وأصبح من الصعب على الحكومة أن تتحمل تكاليف إنقاذها وهكذا تم تصفيتها وسمح للقطاع الخاص الوطني مزاولـــة نشاطات التأمين وتخلت الدولة نهائيا عن هذا النشاط.

وفي إطار الحد من تدخل الدولة تم التخلي عن جزء كبير من رأس مال الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية ولم تحتفظ الدولة إلا بنسبة 34 % من رأس مال الشركة الذي أصبح القطاع الخاص يملك معظمه.(2) لذلك تم وضع نظام جديد لما يسمى بالشركات ذات الرأس مال المشترك حيث سمح للاستثمارات الأجنبية المباشرة المساهمة في القطاع العام و/أو القطاع الخاص الموريتاني في الأنشطة التجارية والصناعية من ذلك مثلا شركات الصيد البحري وشركات استغلال المعادن والتنقيب عن المناجم. وقد كان الغرض من هذه السياســة استقطاب الرساميل الأجنبيـــة التي تفتقـــد إليها موريتانيا لتغطية العجز الذي تعاني منه في مجال السيولة النقدية والاستفادة من الخبرات الفنية التي تملكها الشركات والأجانب بنقلها إلى الوطن لضمان استفادة الوطنييـــن من تجارب الآخرين في ميادين الصناعة والصيد والتنقيب عن المعادن وفي ميادين أخرى كالتسيير والتسويق وغيرها.

(1) - Rapport Diagnostic Sur le climat de l'investissement étranger en Mauritanie, Par : **Service-conseil pour conjoint (SFI), de (AMGI) et de (BIRD)**, 1993, p. 4.

(2) – Société Mauritanienne de Commercialisation des Produits Pétroliers, **" Programme d'Actions de la NEFTEC en Mauritanie"**, S.A, 1994/1995, p. 51.

المطلب الثاني: استراتيجـــية الخصخصـــــة

تعتبر عملية الخصخصـــة مـــن ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تحرير المبادرة الفردية والجماعية وزيادة القدرة التنافسية وتحريك عوامل الإنتاج. وفي هذا السياق، فإن العامل الأساسي الذي دفع الحكومة الموريتانية إلى تبني الخصخصة هو المشاكل التمويلية الناتجة عن عجز ميزانية الدولة حيث أصبح العديد من وحدات القطاع العام تمتص موارد الموازنـــة العامـــة. وهنا بدأت دعوات تحرير القطاع العام سيما المشروعات غير الاستراتيجية على اعتبار أن هذا القطاع يتحمل مسؤوليـــة كبرى عن الأزمة الاقتصاديـــة الحادة التي واجهتها موريتانيا منذ الثمانينيات إلى اليوم.

وفي الحقيقية، فإن نجاح الخصخصة يعتمد على وضوح الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، من تحويا عدد من المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص وطالما أن الدولة تمر بظروف مادية صعبة وترغيب في زيادة كفاءة الأداء واستقطاب التقنية، فإن الضرورة تقتضي اللجوء إلى مشاركة الخواص والأجانب على حد سواء، باعتماد الاكتتاب العام في تحويل المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص. وللسلطات الموريتانية جملة من المبررات لتوجهها نحو خصخصة المؤسسات العمومية والعمل بنظام السوق سيتم تناول أهمها.

1 – مبررات الخصخصـــــة:

لا شك أن موجة الخصخصة التي بدأت تجتاح مؤسسات القطاع العام الموريتاني منذ التسعينيات تستند إلى مبررات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وعلى الرغم من أهمية الدوافع غير الاقتصادية وراء هذه الظاهرة، إلا أنه سيتم التركيز على المبررات الاقتصادية والتي تمس في الواقع موريتانيا ويمكن تناولها على النحو التالي:

أ – رفع كفاءة الأداء الاقتصادي: يعاني عدد كبير من المؤسسات العامة في موريتانيا من ضعف الأداء الاقتصادي الذي يعود إلى ضعف القدرات الإدارية وافتقارها للصلاحيات وتفشي الفساد الإداري وغياب المحاسبة وتداخل الاعتبارات السياسية مع الأهداف الاقتصادية وتضارب المصالح الشخصية مع المصالح العامة. ولا شك أن تخصيص بعض المؤسسات العامة في موريتانيا من شأنه أن يساعد في تحسين أدائها الاقتصادي في عدة وجوه، أهمها:[1]

[1] - Ba Amadou, **" Fondements et objectifs de privatisation en Mauritanie"** (NKTT: Cimdet, 1999), pp. 4-5.

- تقليل فجوة المعلومات بين المالكين والإدارة، فتخصيص المؤسسة العامة يجعل إدارتها مسؤولة أمام المساهمين وحدهم، وهذا يساعد الفئة الأخيرة في مراقبة أداء المؤسسة والتأثير على إرادتها وأدائها لكافة أنواع الحوافز الإيجابية والسلبية.

- زيادة الانضباط المالي، لأن تخصيص المؤسسة العامة يحرمها من الضمان الحكومي في حالة الإفلاس أو محاولة الاستيلاء من قبل مساهمين جدد وإدارة جديدة في حالة الانخفاض غير العادي في قيمة أسهمها.

ب – تخفيف الأعباء المالية للدولة: لقد عانت موريتانيا منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي من عجز مزمن ومتزايد في موازنتها العامة، نتيجة لتراجع أسعار خامات الحديد وارتفاع أسعار المواد المستوردة والضغوط الحادة الناجمة عن المديونية التي عانت منها جل البلدان النامية ومنها موريتانيا. ولمواجهة هذا الواقع المالي للدولة طرحت الخصخصة كوسيلة لتخفيف الأعباء المالية.[1] ذلك أن تخصيص عدد من هذه المؤسسات سيقلل أعباء الحكومة المالية بالتخلص من المؤسسات المفلسة وتقليل نفقات الدعم، فضلا عن توريد الإيرادات من عملية بيع هذه المؤسسات.

إن الخصخصة لا تحدث زيادة في موارد الدولة وإنما تحدث تغيرات في مكونات هذه الموارد، وذلك لأن بيع المؤسسات العامة تنتج عنه زيادة في السيولة لدى الحكومة في مقابل انخفاض في أصولها التي كانت تمتلكها من المؤسسات العامة. أما القطاع الخاص، فإن شراؤه للمؤسسات العامة يقلل من حجم سيولته ويزيد من حجم أصوله في المؤسسات التي تم تخصيصها. وتوضيحا للكيفية التي يمكن أن تؤثر بها الخصخصة على صافي الوضع المالي للحكومة سيتم التعرض لما يلي:

- إن الخصخصة قد ينتج عنها أثر على صافي موارد الحكومة في حالة اختلاف القيمة التي يضعها كل من القطاع العام والقطاع الخاص على الإيرادات المتولدة من الأصول، حتى لو تساوت قيمة هذه الإيرادات في حالة الملكية العامة والخاصة.[2] وعلى سبيل المثال، إذا كان اقتصاد موريتانيا التي أقبلت على الخصخصة يعاني من تشوهات ضريبية مما يجعل قيمة السيولة الناجمة عن بيع المؤسسات العامة الموريتانية أكبر عند الحكومة منها في يد

[1] - IBID, P.6.
[2] – les dossiers de Cimdet, « **Fondements et objectifs de privatisation en Mauritanie** », Op.cit, p. 56.

القطاع الخاص، فإن ذلك يعني أن الخصخصة في هذه الحالة، ستؤدي إلى زيادة فعلية في صافي موارد الحكومة.

ومن الأمثلة الأخرى التي توضح هذه الحالة، كون الحكومة الموريتانية غير قادرة على الحصول على السيولة محليا لأسباب تتعلق بالقيود على التوسع النقدي، أو خارجيا بسبب ضعف مصداقيتها الاقتصادية في أسواق المال العالمية. في هذه الحالة يكون سعر خصمها للإيرادات المالية، سواء من العملة المحلية أو الأجنبية، مرتفعا مقارنة بسعر خصم المشتري، سواء كان هذا المشتري محليا أو أجنبيا. ونتيجة لذلك، فإن حساب القيمة الحالية للأرباح المتوقع تدفقها من المؤسسة العامة، والتي سيدفعها المشتري ثمنا للمؤسسة العامة، سيكون على أساس سعر خصم الحكومة.

– إن قدرة الحكومة على تعظيم إيراداتها من بيع المؤسسات العامة يعتمد على مصداقيتها لدى المشتري المحلي أو الأجنبي التي تتمثل في قناعة هذا المشتري بأن الحكومة لن تقبل بالمستقبل على تبني سياسات تؤدي إلى انخفاض في أصول المؤسسة، كتغيير الهيكل الضريبي أو فرض قيود على الأسعار أو تعديل قوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص أو تحديد نسبة الأرباح التي يمكن تحويلها إلى الخارج في حالة كون المشتري أجنبيا، فضلا عن عدم التزام الحكومة بعدد من شروط عقد بيع المؤسسة العامة.(1)

– وكما سبق الذكر، فإنه من بين أهم مبررات الخصخصة في موريتانيا هو زيادة كفاءة أداء المؤسسة الاقتصادية الوطنية. وهذا يعني زيادة إنتاجها وارتفاع حجم الأرباح المتحصل عليها. ولا شك أن زيادة قيمة أصول المؤسسة وأرباحها بعد الخصخصة تؤدي بدورها إلى زيادة حجم الضرائب المتحصلة بالدولة من هذه المؤسسة.

جــ – تطوير القطاع الخاص: تشير تجارب الدول الصناعية والنامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانيـــة إلى أن الدول التي وجد فيها قطاع اقتصادي خاص متطور، إلى جانب القطاع العام، قد نجحت في تحقيق تنمية فعلية تمثلت في تصحيح هياكلها الاقتصادية واستيعابها للتقنيات الحديثة وتطور في مهارتها البشرية. وهكذا يرتفع مستوى الرفاه الاقتصادي، بينما لم يتم تحقيق النتائج نفسها في الدول التي اعتمدت على القطاع العام وحده. ففي موريتانيا لا يزال القطاع الخاص ضعيفا، ولا تزال مساهمته في النشاطات

(1) – IBID, p. 60.

الإنتاجية وفي الطاقات وتدريبها محدودة. ولا شك أن الخصخصة تعتبر خطوة مهمة في توسيع نطاق القطاع الخاص وتعميق دوره في عملية التنمية، بإبعادها المتعددة.(1)

2 – الإجراءات العملية المتبعة لعملية الخصخصـــــة:

إذا كان إصلاح القطاع العام يندرج ضمن سياسة الإصلاحات الهيكلية، فإن التوجه نحو الخصخصة يندرج أيضا في نفس السياق. فقد كان التركيز في المرحلة الأولى على إصلاح القطاع العام حتى يتلاءم مع التوجهات الحديثة للاقتصاد الوطني. أما المرحلة الثانية فقد تم التركيز فيها على تنمية القطاع الخاص ليساهم في المجهود التنموي الذي تتولى الحكومة تنفيذه.

لقد قررت الحكومة التخلي عن كل النشاطات ذات الصلة بالميدانين الصناعي والتجاري وشجعت القطاع الخاص ليتولى إدارة هذا النوع من النشاطات. وهي في مسعاها هذا ترمي إلى تحرير النشاطات التي كانت مؤسسات القطاع العام تحتكرها وخاصة في ميادين استيراد المحروقات والسكر والأرز والمواد الصيدلانية والنشاطات المتعلقة بقطاعي النقل والتأمين.(2) كما تم تصفية عدد من مؤسسات القطاع العام التي كانت تشكل عبئا على ميزانية الدولة مع الاحتفاظ بالمؤسسات الاستراتيجية التي أعيد تنظيمها بواسطة برامج خاصة وعقود تضمن لها الاستمرارية بالعمل في ظروف تشابه تلك التي يعمل في ظلها القطاع الخاص وشروط تضمن الحد الأدنى من الاستقلالية في التسيير والحماية ضد تدخل سلطات الوصاية في التسيير. ويمكن حصر الإجراءات العملية المتبعة فيما يلي:

أ – **الإطار القانوني والمؤسساتي:** مسايرة منها لمسار الإصلاح، اتخذت الحكومة الموريتانية إجراءات تهدف إلى تخفيف الرقابة على المؤسسات العمومية وتحديد شروط إنشاء وتصفية المؤسسات العمومية.(3)

ب – **الإعلان والتحسيس:** لم تعتمد الدولة الإعلان عن تخليها لصالح القطاع الخاص عن بعض النشاطات ولم تقم بحملة دعائية وتحسيس لتعبئة الرأي العام الوطني حول هذه السياسة الجديدة، بل اكتفت بالاتصال مع بعض المستثمرين الأجانب فيما يتعلق

(1) – l'autorité de la régulation multi-sectorielles, op.cit, p.35.
(2) - Ministère des Plan, **Des Engagement de l'Etat**, période 1990 – 1997, p. 13.
(3) – IBID, p. 25.

بالتوجهات الجديدة الخاصة بممارسة القطاع الوطني للأنشطة التي كانت الدولة تتولى إدارتها وذلك لإتاحة الفرصة للطرف الأجنبي ليساهم في مرحلة جديدة من التعامل. وبالفعل، فقد تخلت الدولة لصالح القطاع الخاص عن بعض النشاطات مثل توزيع المحروقات، التأمين، البنوك التجارية الأولية.[1]

جـــ - الإمكانات المالية والتنظيمية: تم تمويل برنامج الخصخصة الوطنية عبر رافدين أولهما القرض الذي يتمثل في 10 ملايين دولار أمريكي تم الحصول عليها من الوكالة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وأوكلت مهمة تسيير هذا القرض لخلية تم استحداثها تدعى "خلية إصلاح القطاع الشبه العمومي". وهي تعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية.[2] وقد عملت هذه الخلية على تمويل كل الدراسات والاستشارات الفنية المتعلقة بموضوع الخصخصة وتصفية المؤسسات العمومية.

أما الرافد الثاني فيتمثل في قرض تم الحصول عليه من الجهات المانحة من بينها اليابان، ألمانيا والصندوق الإفريقي للتنمية ويبلغ 100 مليون دولار وقد مكن هذا القرض من تسديد الديون المستحقة للمؤسسات العمومية المراد إصلاحها من أجل تسهيل تولي القطاع الخاص إدارتها والاستمرار في تقدم أثناء التسيير العمومي لها، كما مكن القرض من دعم المؤسسات الاستراتيجية التي احتفظت الدولة بتسييرها.[3]

د - خطـــة تصنيـــف المـــؤسسات: تبنت الحكومة الموريتانية خطة ثلاثية التصنيف في تعاملـــها مـــع مؤسســـات القطـــاع العام: المؤسسات العمومية الاستراتيجية، المؤسسات العمومية غير الفاعلـــة، والمؤسسات العمومية التي يمكن تفعيلها.

أما المؤسسات الإستراتيجية فقد تم تطبيق برنامج عمـــل يتضمن إجراءات التقويم بنيوي لتوفير استثمارات كافيـــة للرفع من مستوى المردوديـــة، لإصلاح نقدي (تمويلات نقدية)، الحد من تكاليف الإنتاج والتنظيم الإداري (تسريح العمال). كما تم إدخال تعديلات على نظام الوصاية والعلاقة القائمة بين المؤسسات العموميـــة والدولـــة وتم أيضا تحديد برنامج تعاقدي بين السلطة صاحبة الوصاية والمؤسسة العمومية.[4]

---

(1) - IBID.

(2) – Ministère des affaires économiques et de développement, cellule de réforme de secteur Asi-publique. (Document), 1998, p. 10.

(3) - IBID, p. 4.

(4) – IBID, p. 15.

أما المؤسسات الغير فعالة فتتعلق بتلك التي تكلف الدولة استثمارات ضخمة لا تتناسب والقيمة الإنتاجية لهذه المؤسسات، ولذا تمت تصفيتها والاستغناء عن خدماتها.

وأما المؤسسات العمومية القابلة للتفعيل، فقد أسندت مهام إدارتها إلى القطاع الخاص بعد أن تمت خصخصتها وإدخال نوع من التوازن المالية على ميزانيتها. كما تم تسريح العمال حتى لا يتعرض المالكون الجدد للمؤسسة المخصخصة لمشاكل اجتماعية مع العمال ومن أمثلة هذا النوع من المؤسسات البنوك التجارية.

وعلى ضوء البيانات المحددة التي استطاع الباحث الحصول عليها عن أهم المؤسسات العامة في موريتانيا، فإن المؤسسات التي يمكن اعتبارها خاضعة إما للتصفية أو الخصخصة الجزئية أو الخصخصة الكلية تظهر في الجداول التالية:

الجدول رقم 13

المؤسسات التي تمت تصفيتها خلال 1990 – 1997:

اسم المؤسسة	التاريخ	القطاع	النسب المئوية التي كانت بحوزة الدولة
SOMIS	1990	الصناعـــة	75
MSP	1990	الصيد	50
SAIP	1993	الصيد	50
SMAR	1993	التأمين	100
MTP	1993	الصيد	50
UDB	1993	بنك	98
SOMOCOB	1994	تسويق المواشي	100
STPN	1994	النقل	98
SAMALIDA	1994	زراعة	50
SOMACAT	1995	مستودعات والترانزيت	60
COMAUNAM	1996	الملاحة البحرية	50

Source: Les engagements de l'Etat: période 1990 – 1997, C.R.S.P, p. 36.

ومن خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن التصفية مست مؤسسات كانت تعمل في أغلبية القطاعات الرائدة. والملاحظ، أن الدولة كانت تستحوذ على معظم هذه المؤسسات، لكن لما تأكدت من أن عائدها أقل مما تنفقه عليها قامت بتصفيتها ليختفي بعضها نهائيا، مثل مؤسسة النقل الحضري التي لا يوجد لها أي أثر الآن، وتركت مهمة النقل الخاص للذين كانوا في منافسة دائمة لهذه الشركة. ومنها ما أصبح ملكا خاص مع تغيير الاسم مثل شركة التأمين وإعادة التأمين. لذلك استهدفت التصفية سنة 1990 قطاعي الصناعة والصيد في المرحلة الأولى. أما سنة 1993، فقد شهدت تطورا ملحوظا إذ كانت التصفية أشمل من سابقتها حيث تضمنت أربع شركات من قطاعي الصيد والبنوك في المرحلة الثانية. وأما المرحلة الثالثة، فقد تم خلالها تصفية ثلاثة مؤسسات تتعلق بتسويق المواشي والنقل، في حين تضمنت سنة 1995 تصفية مؤسسة واحدة مهمتها كانت الترانزيت. أما في سنة 1996، فقد توجت بتصفية مؤسسة كانت مهمتها تتمحور حول الملاحة البحرية وقد تناولت الخصخصة الجزئية مؤسسات كانت تنشط في مجالات مختلفة يمكن التعرض لها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 14

المؤسسات المخصخصة جزئيا خلال 1990 – 1997:

اسم الشركة	التاريخ	القطاع	الكشف القديم للدولـــة%	الكشف الجديد للدولة %	الملاك الجدد	المبلغ بملايين الأوقية	من المبلغ المدفوع%
SPPAM	1992	الصيد الصناعي	34	11	مساهمون سابقون خصوصيون في رأس المال		100
SMCP	1993	تسويق السمك	100	35	مضاربون خصوصيون من قطاع البنوك	60	100
SMCPP	1993	تسويق المنتوجات البترولية	100	34	نفتاك زائد الخواص الموريتانيين	285	100
NASR	1995	التأمين وإعادة التأمين	100	34	مؤسسة أهـــــــل عبد الله	520	100

Source: Les engagements de l'Etat: période 1990 – 1997, C.R.S.P, p. 37.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الخصخصة الجزئية امتدت خلال الفترة 1992 – 1995 وتضمنت أربع مؤسسات، ثلاثة منها كانت مملوكة ملكية كاملة للدولة. وكانت تعمل في المجالات: تسويق الأسماك إلى الأسواق العالمية، وتسويق المنتجات البترولية محليا، ومؤسسة تأمين وإعادة التأمين. أما المؤسسة الرابعة فكانت تعمل في مجال الصيد الصناعي، وكانت الدولة تملك فيها نسبة 34 % وتقلصت هذه النسبة لتصبح 11 %. ويتضح أن الملاك الجدد هم من القطاع المحلي مما يترجم أن عملية الخصخصة الجزئية المحلية لم تبلغ مداها المطلوب ليدخل مساهمون أجانب. أما الخصخصة الكلية، فقد تضمنت مؤسسات مختلفة يمكن التعرف عليها عن طريق الجدول أدناه.

الجدول رقم 15

المؤسسات التي تمت خصخصتها كليا خلال 1990 – 1997

اسم المؤسسة	التاريخ	القطاع	الكشف لقديم للدولـــة %	الملاك الجدد	المبلغ بملايين الأوقية	من المبلغ المدفوع %
SMEF	1990	الصيد	50	مساهمون مختلفون		100
MOUNUPORT	1990	الخدمات البحرية	50	مساهمون مختلفون		100
BNM	1993	البنوك	90	أهل انويكظ		100
BMCI	1993	البنوك	51	أهل عباس		100
SIMAR	1996	الصيد	24	مساهمون سابقون	24	100
MOUSOV	1996	الصيد	51	أحمد ولد مكي	120	/
SAMIA	1997	الجبس	51	/	/	/

Source: :Ministère des affaires économiques, **des engagements de l'Etat**: **Période 1990 – 1997**, C.R.S.P, p. 40.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن الخصخصة الكلية انصبت حول قطاعي الصيد والبنوك، وتميزت بدخول أسر معروفة تنشط في هذا المجال كأهل عباس وأهل أنويكظ

وأحمد ولد مكي. ويمتلك هؤلاء خبرة ممارسة التجارة والمقاولات، وقد بدأت عملية البيع الكلية منذ سنة 1990 وتضمنت نفس السنة خصخصة مؤسستين تعملان في مجال الصيد، كانت الدولة تملك 50 % من كل منهما. أما سنة 1993، فقد شهدت خصخصة بنكين على قدر كبير من الأهمية نظرا لما يقدمانه من خدمات على المستويين المحلي والأجنبي، وهما: البنك الوطني الموريتاني"BNM" والبنك الموريتاني للتجارة الدولية "BMCI". وقد تم إنشاء الأول في السادس من فبراير عام 1989 كنتيجة لأول اندماج مصرفي في البلاد منبثق عن الشركة الموريتانية للبنك والبنك الدولي الموريتاني الذي كان فرعا من البنك الدولي لإفريقيا الغربية، أما البنك الثاني، فهو البنك العربي الإفريقي موريتانيا السابق الذي أنشئ سنة 1974 وتم نقل جزء من ملكيته إلى الخواص منذ سنة 1986 ويوجد المقر الرئيسي له في نواكشوط وله فروع في مختلف الولايات.

هـ - تقنيات الخصخصة: قبل الشروع في عملية الخصخصة تم إخضاع المؤسسة التي يراد تحويلها إلى القطاع الخاص لدراسة جدوائية يقوم بها خبير من القطاع الوزاري لا يملك الوصاية على المؤسسة، ومن خلال الدراسة يمكن تحديد قيمة النسبة المخصخصة وعدد الأسهم التي تعرض للبيع. وبعد ذلك يتم الإعلان عن نية الدولة في الخصخصة وفتح المجال أمام المنافسة.

وفي إثناء تقديم العروض تقوم الدولة باختيار الجهة التي تتخلى لها عن نصيبها مقابل ثمن محدد عادة ما يكون هو أعلى ما وصل إليه عرض الشراء. وبالنسبة لبعض المؤسسات تقوم الدولة بفتح مفاوضات مباشرة مع المستثمرين الخواص. ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عندما يتعلق الأمر بالشركات ذات الرأس مال المختلط. وتؤكد الدولة على أن يكون غالبية رأس المال مملوكا من طرف الخواص حتى تخضع الشركة لنظام التسيير الخاص بدل التسيير العمومي المشوب بعيوب البيروقراطية والمحسوبية والرشوة وما إلى ذلك. وقد تعمدت الحكومة التخلي عن مساهمتها في رأس مال البنوك الأولية حيث أصبحت مملوكة ملكية تامة من طرف الخواص الوطنيين مع دخول بعض المستثمرين الأجانب في هذا القطاع. ولم يشمل عن هذه القاعدة سوى مصرف "شنقيط" الذي تحتفظ الدولة بنسبة 49 % من رأس ماله وبنسبة 51 % مملوكة من طرف ليبيا.(1)

(1) – Dossier Cimdet, **"La privatisation Bancaire en Mauritanie"** (NKTT : Cimdet), p. 54.

إن برنامج الخصخصة لم يشهد تدفقات مالية خاصة بالرغم من التسهيلات التي قدمها قانون الاستثمار لصالح المستثمرين الأجانب (تخفيضات ضريبية وتحويل أرباح)، إذ لم يلاحظ اهتمام كبير من طرف المستثمرين الأجانب لبرنامج الخصخصة في موريتانيا باستثناء شركة تونسية للاتصال قامت بشراء جزء من رأس مال المؤسسة الوطنية للاتصالات التي تم طرح حصص الدولة منها للبيع، وأصبحت الشركة التونسية تساهم في توفير خدمات الهاتف للمواطن الموريتاني في أغلب الولايات والمقاطعات مع مساهمين من القطاع الخاص الموريتاني.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة وآفاقها

لقد كان من أهم أهداف خصخصة مؤسسات القطاع العام في موريتانيا هو رفع معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ووقف النزيف الذي كانت تتعرض له الكثير من المؤسسات الوطنية وتوفير فرص الانفتاح على الأسواق الخارجية للاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة وتوسيع نطاق الاستثمار ورفع معدلاته. ويتمثل الهدف أيضا في توسيع الملكية بين أفراد المجتمع الموريتاني بتمليك جزء من أسهم شركات القطاع العام للعاملين بها والمكتتبين في أسهمها. وقد ترتبت عن ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية سنتناولها فيما يلي.

المطلب الأول: الآثـــــار الاقتصاديـــــــة

لقد أفرزت سياسات الخصخصة آثارا اقتصادية يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. النفقات العامة: منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي كان التركيز على النفقات لاستحداث البنى التحتية باعتبارها تشكل نواة لإحداث نهضة اقتصادية. لكن مع دخول موريتانيا لسياسة الإصلاح أصبحت الحكومة تحاول الحد من هذه النفقات للتقليل من العجز في الميزانية وكبح جماح الطلب الكلي لتحقيق التوازن داخل الاقتصاد الوطني. وقد ظلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني في السنوات الأولى من تطبيق سياسات برامج الإصلاح في حدود 21 %، وتمثل أدنى نسبة وصلت إليها 18,9 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1989، بينما ارتفعت هذه النسبة خلال السنوات الأولى من الشروع في

تطبيق برنامج الخصخصة، حيث وصلت سنة 1993 نسبة 36,9 %، إلا أنها انخفضت سنة 1998، لتصل 27 % من النتاج الداخلي الخام. (أنظر الجدول رقم 16).

وإذا تأمل المرء في هذا الجدول سيجد أن حجم النفقات العامة في تزايد منذ 1985 حتى سنة 1997 ولكن بزيادة طفيفة، وقد سجلت تراجعا في سنتي 1989 و 1994. أما بعد سنة 1997، فقد تجسد بشكل واضح، مما يعني تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، رغم التوجه العام لسياسات الإصلاح لحد من هذه النفقات.

الجدول رقم 16

تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام للفترة 1985 – 2001

الوحدة 10^9 أوقية

السنة / النفقات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	53,230	62,699	69,171	75,404	82,534	84,615	92,619	99,515
النفقات العامة بالأسعار الجارية	13,398	13,454	17,561	18,753	18,364	19,866	20,956	22,852
نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام	22,1	21,5	20,3	19,7	17,9	19,6	19,4	21,9
النفقات التشغيلية الجارية	10,677	12,596	13,454	14,123	14,231	15,447	15,514	18,513
النفقات الاستثمارية الرأسمالية	8,58	8,58	4,107	4,630	4,133	4,519	5,242	4,339

تابـــــع للجـــــدول

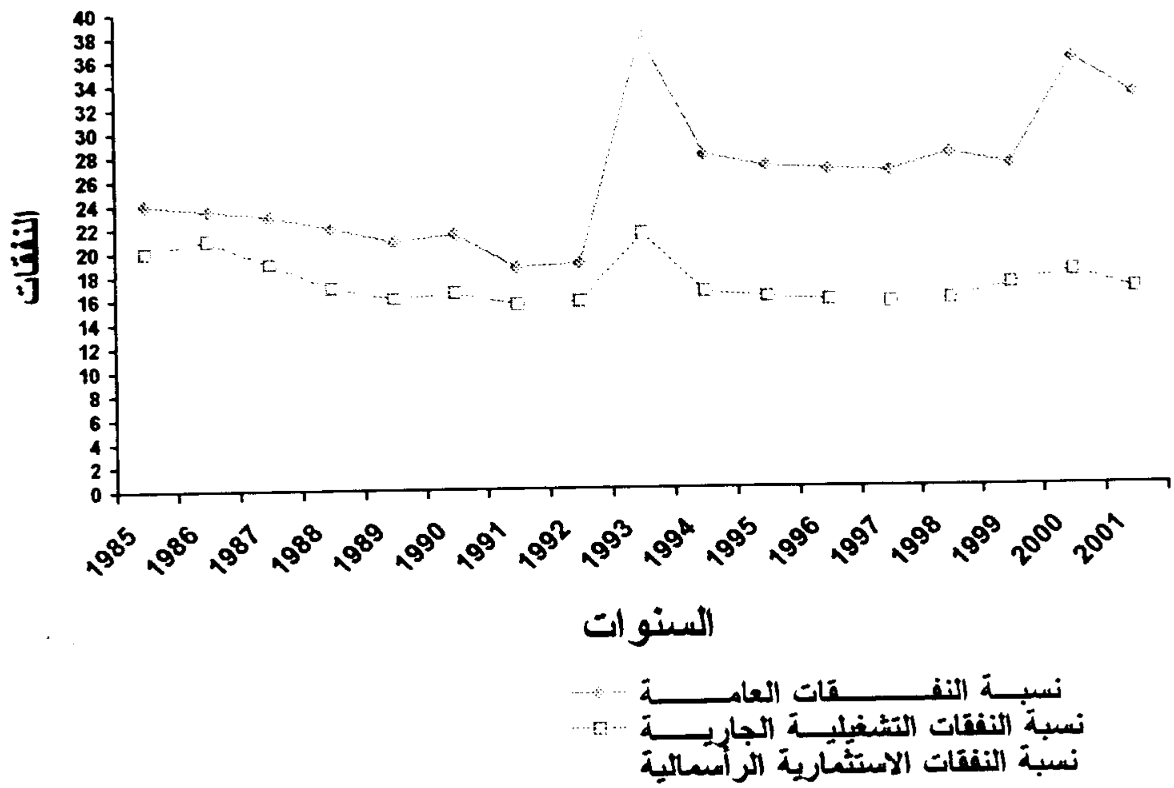
السنـــة / النفقات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج المحـــلي الإجمالي بالأسعار الجارية	116,3	125	142,6	147	158,6	174	197	198,7	20,5
النفقـــات العامـــة بالأسعار الجارية	41,9	35,2	35,7	37	37,7	47	53,4	61	70,3
نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام	36,9	27,2	25,4	25	23,8	27,0	26,2	36	52,5
النفقات التشغيليـــة الجارية	24,6	22,8	25	26,3	27,7	32,7	39	39	44
النفقات الاستثمارية الرأسماليـــــة	17,3	12,4	10,7	10,2	9,62	13,5	21	21	21,4

Source : Banque centrale de la Mauritanie: **Direction d'Etude, Notice Statistique Trimestriel**, (Mars, 2001), p.p. 31 – 32.

ويمكن الاستعانة بالشكل البياني التالي لتوضيح مختلف جوانب النفقات العامة للناتج الداخلي الخام. ويلاحظ من هذا الشكل (رقم 3)، أن النفقات العامة ظلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي غير ثابتة. فتارة تميل إلى الانخفاض وأخرى إلى الارتفاع. ومع أنها بقيت محصورة بين 20 % و30 % باستثناء 1989 و1993 حيث تراجعت في الأولى لتصل إلى 18,9 % وتجاوزت في الثانية 37 %. ويعود هذا ارتفاع المستمر إلى تدخل الدولة في سنوات تنفيذ برنامج الخصخصة المتمثل في دعم المؤسسات الهامة.

الشكل رقم 2

تطور النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال 1985 – 2001



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات من الجدول رقم 16.

أما نسبة النفقات التشغيلية الجارية إلى الناتج الداخلي الخام، فقد ظلت محصورة بين 15 % و25%. ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى الاهتمام بهذا المجال على حساب النفقات الاستثمارية الذي شهد منحناها انخفاضا ملحوظا ابتداءً من سنة 1985 حتى سنة 1992. ومرد هذا الانخفاض سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة منذ تبنيها لسياسة الإصلاح عام 1985 استجابة لإملاءات وشروط المؤسسات الدولية الممولة لهذه البرامج من أهمها صندوق النقد الدولي. أما خلال تنفيذ برامج الخصخصة فقد وصلت النسبة حوالي 5 % سنة 1992 وهي بداية تصفية بعض المؤسسات الوطنية التي حققت خسارة كبيرة، وبالتالي اتضح أنه لا مناص من تصفيتها. وفيما يلي نورد جدولا يوضح الناتج الداخلي بالنسبة لقطاعات التنمية الريفية والصناعة والصيد خلال سنوات تطبيق برنامج الخصخصة.

الجدول رقم 17

الناتج الداخلي الخام لقطاعات التنمية الريفية والصيد والصناعة 1992 – 1999:

الوحـــــدة: ملايين الأوقية

السنة / القطاعات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القطاع الريفي	12,45	13,84	14,43	16,10	15,76	16,56	17,59	19,18
الزراعة	1,88	3,11	3,66	4,44	3,83	4,29	4,99	6,02
تنمية المواشي	9,96	10,06	10,31	10,90	11,12	11,63	11,93	12,45
الصيد التقليدي	601	669	455	755	801	641	672	707
استخراج المعادن	5,93	7,15	7,28	11,57	10,89	10,02	10,71	9,80
الصناعات التحويلية	6,45	6853	6,55	6,01	6,59	5,14	5,37	6,00
صناعات الصيد البحري	4,02	4,31	3,88	3,57	4,00	2,23	2,28	2,78
صناعات أخرى	2,42	2,53	2,44	2,44	2,58	2,91	2,09	3,21

Source: Banque Centrale de la Mauritanie, **Bulletin Trimestriel de statistique,** (Mars, 2000), p . 38.

يلاحظ من الجدول أن الناتج الداخلي الخام بالقطاع الريفي شهد تزايدا مستمرا باستثناء سنة 1996. ويرجع ذلك إلى عاملين أولهما: تراجع حجم الإنتاج الزراعي بسبب نقص تساقط الأمطار في المناطق الزراعية خلال هذه السنة، وثانيهما السياسات المتخذة بتقليص النفقات المتمثلة في دعم المزارعين ودخول الشركة الوطنية للتنمية الريفية لبداية إعادة الهيكلة. وتعد هذه الشركة من أهم الجهات المعنية بهذا النشاط عن طريق تقديم بعض المستلزمات من مبيدات حشرية وأسمدة للمزارعين عن طريق سياسة اللامركزية المترجمة في الممثليات المنتشرة في ولايات الوطن.

وقد تميز قطاع استخراج المعادن بتزايد الناتج الداخلي الخام، إلا أنه سجل تراجعا عام 1999 نتيجة تقلبات أسعار الحديد في الأسواق العالمية. أما الصناعات التحويلية، فقد

ظل مستواها ثابتا تقريبا. وقد شهد قطاع الصيد الصناعي في سنواتها الأولى ازدهارا مع تذبذب طفيف، لكن سرعان ما تراجع مع بداية سنة 1997 بسبب انتهاج الحكومة لسياسة تهدف إلى صيانة الثروة البحرية من النهب وترشيد استخدام هذه الثروة. وقد تمثل ذلك في تزويد هذا القطاع بأجهزة حديثة المراقبة مع التراجع عن بعض السياسات المغرية التي كانت متخذة مع الأجانب الناشطين في هذا المجال.

وعليه، فقد ظل الناتج الداخلي الخام، بشكل عام، يسجل تزايدا بنسب بطيئة رغم معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها موريتانيا منذ سنة 1992، والذي استمر حتى سنة 2000 في حدود 4,5 %.[1]

2- تخفيض قيمة العملة المحلية والاختلال في ميزان المدفوعات:

شهدت العملية المحلية تخفيضات متتالية منذ تنفيذ برنامج الخصخصة كان أولها بنسبة 28 %، بهدف خفض العجز في الحساب الجاري. أما التخفيض الثاني فكان سنة 1995 بنسبة 9 %. وقد كانت هناك تخفيضات غير معلنة رسميا. وعموما فقد انخفضت قيمة الأوقية في الفترة 1986 – 1993 بنسبة 61 %[2].

أما نجاعة تخفيضات قيمة العملة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات فقد كانت غير ذي أهمية إذ ظل هذا الأخير يسجل عجزا منذ سنوات تخفيض قيمة العملة المتزامن لانتهاج سياسات الخصخصة، باستثناء سنة 1990 التي سجل فيها فائضا بلغ 1558 مليون أوقية، كما سجل فائضا في الفترة 1995 – 1998، وقد كان أعلى فائض سجله سنة 1997 إذ بلغ 7505 مليون أوقية[3]. ويمكن أن يعزى هذا التحسن في ميزان المدفوعات إلى تراجع العجز في الميزان التجاري في زيادة رصيد ميزان التحويلات بدون مقابل.

أما الآثار المترتبة على الديون الخارجية، فقد شهدت مؤشرات الدين الخارجي، الذي وصل سنة 1994 مبلغ 2,081 مليار دولار،[4] تراجعا ملحوظا وتمكنت من إعادة جدولة ديونها لسنوات متتالية منذ تبني سياسة الخصخصة. كما حصلت على إعفاءات

[1] خطاري أحمد ولد بيه، المرجع السابق، ص.170.
[2] جريدة أخبار نواكشوط "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا"، العدد 269 (نصف أسبوعية/12/24/ 2001)، ص. 9.
[3] نفس المرجع.
[4] عبد العزيز شرابي، المرجع السابق، ص. 87.

حيث أعلن في نادي باريس في مارس سنة 2000 بأنه تمت الموافقة على تخفيض عبء الديون الخارجية لموريتانيا. وقد ألغى 90 % من خدمة الدين المستحق للحكومات الأعضاء[1]. وهذا التخفيض المؤقت أدى إلى إلغاء 80 مليون دولار من ديون موريتانيا الخارجية وقد وصل إجمالي حجم الديون الخارجية التي تم إلغاءها بموجب هذه المبادرة إلى 622 مليون دولار. كما أعلنت مجموعة من الدول في القمة المنعقدة في إيطاليا في سنة 2001 عن تخفيض ديون موريتانيا الخارجية[2].

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية

لقد كان للإصلاحات التي قامت بها موريتانيا من أجل إصلاح القطاع العام والرفع من مستوى أدائه الاقتصادي وتخفيف العبء الذي يشكله على ميزانية الدولة، مشاكل عديدة تمثلت في تسريح العمال من القطاعات التي مستها الخصخصة وارتفعت تكاليف المواد الغذائية والخدمات مما كان لها أثرها المباشر على المجتمع الموريتاني.

1- **التشغيل:** لقد أدت الخصخصة التي تزايد معدلات البطالة عن طريق تسريح أعداد هائلة من العمال سواء كان التسريح يتم بصورة إجبارية عن طريق تخفيض سن التقاعد مثلا أو بصورة اختيارية وفق تشجيعات تقدم للعمال لإنهاء عقودهم.

ويعتبر العمل أحد عوامل الإنتاج وارتفاع البطالة يعني وجود طاقات إنتاجية غير مستقلة، لأن عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج بكونه غير قابل للتخزين، فالعمل إذا لم يستخدم في حين لن يكون ممكن استخدامه مستقبلا. فضلا عن كونه مكلفا، لأن العامل كائن حي يتطلب بقاؤه استهلاك السلع والخدمات، وأن البطالة تعني عدم مساهمة هؤلاء العمال في زيادة الإنتاج، وعلى العكس فهم يساهمون بذلك في استهلاك جزء مما ينتجه الآخرون عن طريق ارتفاع بنسبة الإعالة.

ولقد كلفت عمليات تسريح العمال خزينة الدولة مبالغ مالية وصلت 378 مليون أوقية[3]، تم دفعها لهم كتعويضات عن إنهاء عقود عملهم وقد تحملت بعض الشركات على ميزانيتها نفقات التعويض للعمال المسرحين مثل الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية.

(1) جريدة أخبار نواكشوط، المرجع السابق، ص. 10.
(2) نفس المرجع.
(3) محمد الأمين ولد سيد بابا، المرجع السابق، ص. 317.

وقد اختارت الحكومة الموريتانية برنامج الخصخصة آملة من وراء ذلك، أنه سيكون الحل الأمثل لأزمتها الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى إفلاس لبعض مؤسساتها. وبهذا تخلت الحكومة عن الدور التقليدي لها مستجيبة لضغوط كل من البنك وصندوق النقد الدوليين. إلا أن هذا التوجه انعكس سلبا على المواطن الموريتاني مما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة. وإذا كانت الحكومة اتخذت إجراءات لدمج نسبة قليلة من هؤلاء العمال في بعض مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، فإن الغالبية من هؤلاء لا زالت في انتظار فرص عمل جديدة.

2 – المستوى المعيشي: مما لا شك فيه أن تقليص النفقات العامـــــة يــؤدي إلى الحد من مستوى الاستهلاك. فبتقليص النفقات العامة الاستثمارية يتناقص الإشباع العام لدى المواطنين من كثير من خدمات القطاع العام كخدمات التعليم والصحة وخدمات النقل والاتصال. كما أن تقليص النفقات الجارية مثل الأجور يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي لكل من الاستهلاك والادخار للفرد.[1]

وسيكون ذلك على حساب الميل الحدي للادخار مع التوجه نحو الحد من الاستهلاك غير الضروري. وستحاول الطبقة المترفة الاستغناء عن العديد من السلع الترفية واستبدالها بسلع أرخص منها. وهذا يؤثر على المستوى العام للاستهلاك. وقد تخلت الحكومة الموريتانية عن دعم أسعار العديد من المواد الغذائية. وتم استحداث مبدأ السعر الحقيقي، مما أدى إلى زيادة أسعار الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات العمومية وانعكس ذلك بشكل ملحوظ على ارتفاع أسعار المواد الأولية الضرورية، ويمكن الاستعانة بالجدول التالي لمعرفة اتجاهات المواد الغذائية.

الجدول رقم 18

تطور أسعار الغذاء للمستهلك الموريتاني خلال 1988 – 1999:

بالأسعار الجارية

النسبة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التغذية	125,7	147,4	159,5	161,3	168,9	185,0	191,4	206,7	222,2	231,6	251,9	261,0

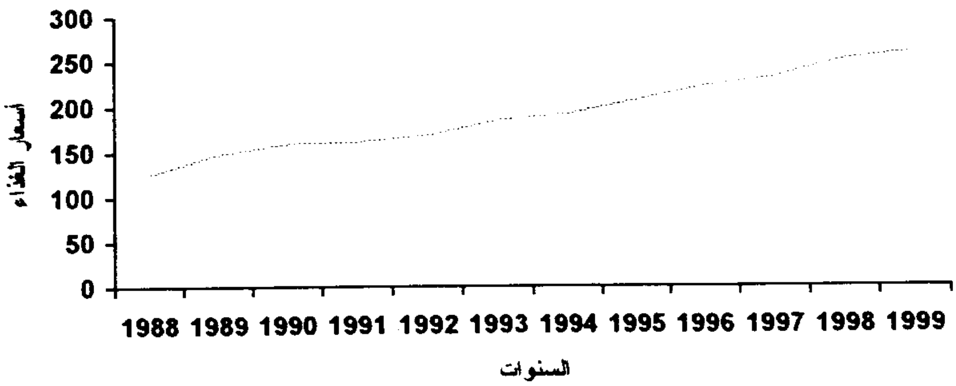
Source : Bulletin Trimestriel de Statistique, (Mars, 2000), p.45.

(1) - خطاري أحمد ولد بيه، المرجع السابق، ص. 172.

ويمكن تجسيد هذا الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقــم 03

تطور أسعار الغذاء للمستهلك خلال 1988 – 1999



المصدر: تم إعداد الشكل من طرف الباحث اعتمادا على الجدول رقم 18.

عند تحليل كل من الجدول رقم 18 والشكل رقم 4، يلاحظ أن أسعار المواد الغذائية، وهي مواد أساسية لا غنى عنها لأي فرد من المجتمع في أي مكان وزمان ظلت متزايدة، بل إنها تضاعفت في سنوات من الفترة المحددة في كل من الجدول والشكل السابقين. ومرد ذلك تراجع دعم هذه المواد من الدولة، حيث كانت المؤسسة الوطنية للاستيراد والتصدير تقوم باستيراد هذه المواد وإعادة بيعها بأسعار مدعمة، لكن المؤسسة قد تمت خصخصتها وتم سحب رخصة الاحتكار التي كانت تمارسها، وبذلك تم تحرير جميع المواد التي كانت توزعها، وترك المجال للأفراد بالدخول في رأس مال هذه المؤسسة ولمنافستها وبالتالي أصبحت المواد الغذائية تخضع لقانونَ العرض والطلب.

كما يرجع ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى النزوح الكبير الذي حدث في موريتانيا منذ نهاية السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي من الأرياف إلى المدن، حيث عجزت الأسواق عن استقبال هذا الطلب المرتفع الناتج عن هجرة الفلاحين والمنمين إلى هذه المدن بعد أن قضت عوامل الجفاف على مزارعهم ومواشيهم. وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل ملحوظ ومتزايد.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبليــة للخصخصـــة

سعت الحكومة الموريتانية إلى اشتراك القطاع الخاص من أجل تولي مهام تنموية تساعد على تكميل الدور الذي يلعبه القطاع العام في هذا المجال. لمواصلة مساعي المبذولة لدعم القطاع العام منذ 1989. ولقد أصبح القطاع الخاص في موريتانيا مطالبا بالمشاركة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والرفع من المستوى المعيشي للمواطنين. ومن أجل أن يتمكن القطاع الخاص من القيام بهذه المهمة تبذل الآن جهود حثيثة لتحسين مناخ الاستثمار عبر برنامج لتطور القطاع الخاص ممول من طرف البنك الدولي واليابان ويشمل على إصلاح الإطار القانوني والقضائي ومراجعة قانون الاستثمارات وإعادة إصلاح ودعم الغرفة التجارية ووضع إطار تشجيعي للاستثمار في قطاع المعادن والتشاور بين الدولة والقطاع الخاص.(1)

وفي هذا السياق سيتم إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي خاصة قانون الأعمال وسن القانون التجاري ويتم مراجعة قانون الالتزامات والعقود وقواعد الإجراءات الميدانية والتجارية، ونظام وكلاء العدالة، بالإضافة إلى ترتيبات تهدف إلى وضع برنامج يرمي إلى إقامة مسرد يحتوي على مختلف الوثائق القانونية.(2)

وستعمل الحكومة على مراجعة قانون الاستثمارات ليتماشى مع المستجدات في الساحة الوطنية والدولية.

وفي إطار الدعم والرفع بمؤسسات القطاع الخاص وتعظيم أدائها، سيتم إصلاح الغرفة التجاري وتزويدها بوسائل بشرية ومادية حتى تستجيب لحاجيات القطاع المصنف بتوفيرها لمجموعة من الخدمات كالإرشادات حول السوق والمسوح القطاعية والإجراءات المحاسبية المتطورة للتخطيط المالي.(3)

أما قطاع المعادن فقد تم وضع استراتيجية متناسقة ترمي إلى خلق إطار تشجيعي للاستثمارات من خلال مراجعة القوانين الضريبية والجمركية المتعلقة بالقطاع وإعادة تنظيم مديرية المعادن ومراجعة إجراءات سجل المساحة وتكوين العمال.(4) ولتحقيق هذا

---

(1) -hmed Ouled Abdallahi, **"Programme d'ajustement économique en Mauritanie"**, dossier Cimdet. (NKTT : Cimdet 1999), p. 14.
(2) – IBID.
(3) – Ministère des affaires économiques, **Notice d'information : Service de programmation de secteur économique**, (2000), pp. 10 - 11.
(4) - البنك المركزي الموريتاني، **التقرير السنوي للبنك** (نواكشوط: البنك، 1998)، ص. ص. 6 – 8.

الهدف تم استحداث لجنة تشاور بين الدولة والقطاع الخاص، أسندت إليها مهمة البحث في كل المسائل ذات الصلة بالمنافسة والنمو، أما بالنسبة للقطاع المالي فترمي الإجراءات المزمع القيام بها على المدى المتوسط إلى توطيد مكاسب فترة الاستقرار والدفع بالإصلاحات التكميلية إلى الأمام. وستستمر السلطات على إبقاء نسبة الفائدة موجبة والسعي نحو الصرامة في أساليب الرقابة والقضاء على كل عوائق المنافسة. كما ستنشأ مركزية للحسابات لتوفير أكبر قدر من المعلومات الدقيقة حول العمليات والمبادلات.

وفي انتظار إنشاء سوق مالية ستعمد الحكومة على تفعيل وتنشيط سوق المصارف البينية وسوق سندات الخزينة. فضلا عن، ذلك فإن البنك المركزي من المتوقع أن يخلق سوق صرافة يتم من خلالها توجيه عمليات المبادلات طبقا لقانون العرض والطلب.(1)

وقد تم القيام بدراسات بالتعاون مع البنك الدولي أفضت إلى ضرورة وضع إجراءات مناسبة للتمويل ضمن سياسة الدولة الجديدة للتخلي عن الأنشطة الإنتاجية، ذلك أن دور البنوك المحلية في تمويل التنمية لا يفي بمتطلبات المرحلة الحالية. وتسعى الحكومة لوضع برنامج نموذجي لدعم هياكل الادخار والقرض يرمي إلى تطوير الوساطة المالية الصغيرة في اتجاه القطاع غير المصنف. وسيتم دعم هذا التوجه بصورة خاصة من خلال خلق تسهيلات للضمان ووضع قروض بشروط تشجيعية ومسيرة من متناول مؤسسات التمويل.

إن إدراك الحكومة بأهمية المسيرة التنموية وبقيمة التمويلات المحصلة في حدود الثلاثي الأول من سنة 2002، سيمكنها من تنظيم الممولين لدراسة عملية استغلال هذه التمويلات وتوجيهها نحو المجالات الحيوية مثل: التنمية الحضرية وبرنامج البنى القاعدية مع التركيز على شبكة الطرق. ومن أهم الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها في هذا المجال، أن يكون القطاع مرتفع وخلق مناصب شغل ووضع حد للتشوهات المتعلقة بالتنظيم والتشريع للأعمال وإصلاح النظام المالي ومتابعته.

كما تسعى الحكومة إلى وضع برنامج خصخصة من شأنه تخفيف تكاليف فاتورة الاستثمارات مع إنشاء 114 استثمار قدرت تكاليفها بـــ 9,14 مليار أوقية.(2) ويبقى الأمل

(1) ـ نفس المرجع.

(2) - Rapport trimestriel de la banque centrale de la Mauritanie, (NKTT : La banque, 2002), p.14.

قائما في التخفيف من حدة الفقر وتحسين ظروف حياة المواطنين وتدعيم النمو الاقتصادي ليصل 7 % سنة 2004.[1] وقد وصل المبلغ المخصص لبرنامج الاستثمار العمومي 2002 – 2005 إلى 247 مليار أوقية أي حوالي 901,5 مليون دولار.[2]

وفي اجتماع المجموعة الاستشارية الرابعة الموريتانية تم التأكيد على أهمية وضع إطار استراتيجي لمكافحة الفقر من طرف الحكومة والمجتمع الهادفة والقطاع الخاص.[3] كما يؤكد هذا الإطار على كل النشاطات الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتنمية البنى التحتية وتدعيم الخدمات الاجتماعية التي تستهدف المجموعات الأكثر حرمانا. وقد أسفر هذا الاجتماع عن قبول المنظومة الدولية بتقديم دعم لموريتانيا للوصول إلى أهدافها التنموية تتمثل في مبلغ 412 مليون دولار لتغطية الفترة 2002 – 2004.[4]

ومن الواضح أن هذه الأموال الباهظة كفيلة بتحقيق الأهداف المتوخاة منها إذا ما تم تسييرها بشكل يضمن توفير المناخ المناسب لحياة أفضل للمواطن الموريتاني وتعزيز ثقة الممولين والمراقبين لعملية التنمية.

---

(1) IBID.

(2) - IBID.

(3) - شهد اجتماع المجموعة الاستشارية الرابعة لموريتانيا بتاريخ 17 ديسمبر 2001 حضورا قويا لعدد من الدول والمنظمات. وقد مثلت في هذه الجلسات كل من فرنسا، أمريكا، كندا، ألمانيا، اليابان، إسبانيا، وعدة منظمات أخرى منها: الاتحاد الأوروبي، صندوق العربي والوكالة الفرنكفونية، الصندوق العربي للتنمية، ومنظمة بلدان الساحل والصندوق السعودي وبرنامج وصندوق الأوبيك للتنمية ومنظمة التجارة العالمية. وشارك البنك الدولي بخمسة عشر عضوا بينما كان الوفد الموريتاني يضم 44 عضوا من ضمنها خمسة وزراء. أنظر جريدة أخبار نواكشوط المرجع السابق. ص.9.

(4) - IBID

خاتمة الفصـــل الرابـــــع

يلاحظ مما سبق أن القطاع الخاص الموريتاني ظل يسهم بدور ريادي في جميع الميادين. فالزراعة كانت أول نشاط زاوله الإنسان الموريتاني في تاريخه الطويل. ولقد تعلق الشعب الموريتاني بتربية المواشي بحيث تجذرت الظاهرة واحتلت مكانة متميزة في نفوسه. وقد بات واضحا أنه لا بد من إعطاء عناية متميزة من طرف السلطات لهذا القطاع الحيوي الذي يعتمد عليه جل الموريتانيين. وقد أثرت موجة الجفاف سلبا على القطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والرعوي.

ويبدو أن الخصخصة في موريتانيا ما هي إلا عنصرا من عناصر برنامج الإصلاح الشامل الذي يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. وبقدر ما يكون تدخل الدولة يشمل قطاعات متعددة بقدر ما تكون عملية الخصخصة صعبة التحقيق. ولتحقيق مثل هــذه الأهداف يتطلب التخلي بالكثير من الصبر والتضحيـــة إبان إنجاز عمليـــة الخصخصـــة وإعطائـــها أكـــثر ما يمكن من الشفافيـــة والمحافظـــة على مصالح الدولة والمجموعة الوطنيـــــة.

ويلاحظ أن دور الدولة سيبقى أساسا في تسيير وتطوير الاقتصاد الوطني عن طريق إنجاز البنية التحتية وتلك التي تتطلب إمكانيات مالية وبشرية يصعب على القطاع الخاص توفيرها.

ويستخلص أيضا، أن الخصخصة في موريتانيا كانت لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية. فقد نتج عن إعادة هيكلة المؤسسات وتصفية بعضها إلى تسريح أعداد من عمالها لينضموا بذلك إلى قائمة البطالين من جديد. وارتفعت أسعر المواد الغذائية نتيجة لتحرير الأسعار وإرساء مبدأ السعر الحقيقي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة والمنتجة محليا على حد الســـــواء.

الخاتمـــة العامـــة

لقد تم التعرض في هذا البحث لبرامج وسياسات الخصخصة إلى التعاريف المختلفة للخصخصة، فهي عند بعض الاقتصاديين مجرد العودة للعمل بآليات اقتصاد السوق دون إعادة الاعتبار للقطاع الخاص، كما هو الصيغة الاقتصادية التي تعارف عليها المفكرون في دول أوربا الشرقية والصين.

الملاحظ أن الخصخصة كظاهرة ومفهوم تم التطرق إليه كل من ابن خلدون في القرن الرابع عشر وآدم سميث في أواخر القرن الثامن عشر. ويعتبر أهم عنصر في عملية الخصخصة هو أن يتغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة ليتفق مع مبادئ القطاع الخاص الذي تتمثل مبادئه في اتخاذ الربح والإنتاجية كأساس لتقيــيم الأداء، والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف.

وقد كان التركيز في هذا البحث على كل من القطاع الخاص والقطاع العام، حيث يقصد بالأول، الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلة، أما الثاني، فيقصد به تلك المشروعات التي تؤول ملكيتها إلى الدولة، وقد برز إلى الوجود كرد فعل طبيعي في الدول النامية ليعوض الغياب الفعلي للقطاع الخاص أو بسبب ضعف هذا الأخير أو تردده في المساهمة في التنمية الفعلية.

ويتضح بأن غالبية الدول الصناعية اليوم لم تحقق تقدمها ونهضتها الصناعية التي تشهدها، إلا من خلال الدور الفعال لحكوماتها من حماية الصناعات الناشئة وتشجيع الصادرات وتوفير عوامل النجاح الأخرى. ولم يكن التقدم الذي حققته دول جنوب شرق آسيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ناجم عن فعالية القطاع الخاص وحده، وإنما كان أيضا نتيجة الدور الإيجابي للقطاع العام الذي ساهم في توسيعه وتطويره إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وجدت كل التسهيلات الضرورية في هذه الدول.

وقد تم تناول مبررات عملية الخصخصة التي صيغت من طرف المؤسسات الدولية ومنظرو الليبرالية الجديدة. الذين يرون بأن المشروعات التي يتم نقل ملكيتها، هي المشروعات العامة الرابحة والتي تحقق دخلا وإيرادا للموازنة العامة للدولة. وقد انطلق

هؤلاء من قناعة مفادها إفساح المجال للقطاع الخاص القادر على تعبئة الموارد والاستغلال الأمثل لها.

واستجابة لهذه التوجهات سارعت العديد من الدول العربية إلى استصدار قوانين لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. وقدمت إعفاءات ملموسة وتسهيلات كبيرة لإمكانية نقل ملكيـــة المؤسسات العامة للقطاع الخاص. ومن الفوائد التي تعزى إلى عمليـــة الخصخصة توسيع قاعدة الملكية في المجتمع، وبالتالي مساهمة وإشراف شرائح واسعة من المجتمع الرأسمال الاجتماعي.

وتبقى المبررات السابقة الذكر موضوعية لإجراء إصلاحات جذرية وعميقة في السياسة الاقتصادية، والإدارية العامة للتخلص من السلبيات التي تراكمت خلال فترة النمو السابقة وذلك لمواجهة انعكاسات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية. إلا أن الدول النامية ونتيجة للمديونية التي أثقلت كاهلها وارتباطاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الغربية لا تملك حرية تقرير السياسات الملائمة لها، بل ظلت تخضع لضغوط مباشرة من المراكز الرأسمالية.

وقد تم التطرق إلى معوقات الخصخصة، ولوحظ في هذا السياق أن ما يطرح على بعض الدول النامية لا ينسجم مع مستوى تطور بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، بل يسهم، أحيانا، في تفاقم الخلل والتفاوت فيما بين قطاعاتها. لذلك برزت متاعب تتمثل في ضعف تطور القوى المنتجة، ليس في القطاع العام فحسب، ولكن في القطاع الخاص أيضا ويتجلى ذلك في محدودية التراكم الرأسمالي، وعدم قدرة الرأسمال المحلي على شراء الأصول المطروحة للبيع مع نقص الخبرة في إدارة المشاريع الكبرى. كما يعد ضعف ومحدودية السوق المالية المحلية من أهم المشاكل التي تواجهها الخصخصة فمن المعروف أن أسواق رأس المال متخلفة في أغلب الدول النامية إن لم تكن موجودة في بعضها الآخر.

ويتبين من تجارب العديد من الدول النامية محدودية الأثر المادي العائد الصافي لمبيعات منشآت تبين أن عائداتها لا تتناسب مع الإيرادات المتوقعة منها، بل يشكل في كثير من الحالات خسارة فعلية لتدفقات سنوية تسهم في تمويل الموازنة العامة للدولة.

وفي الفصل الثاني، تم تناول أساليب التحول إلى القطاع الخاص ولوحظ أن هناك العديد من الأساليب المتبعة للتحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. وتجتهد الدول في ابتكار طرق جديدة لمسايرة التطورات السريعة في المجتمع الدولي. ويتحدد اختيار الدول لطريقة أو أخرى من طرق الخصخصة وفقا لاعتبارات كثيرة أهمها جدية الدولة في التحول إلى القطاع الخاص والمدة الزمنية اللازمة لهذا التحول والكيفية التي يتم بها.

وقد تم التعرض إلى مقومات نجاح الخصخصة وتتضمن تشكيل هيئات متخصصة ومستقلة. ذلك أن عملية الخصخصة شاقة ومتعددة الأبعاد ولها انعكاسات على أكثر من صعيد. ولا بد لوجود هذه الهيئة التي يفترض أن تكون لها صلاحيات واسعة، ودراية عميقـــة عـــن موضوع الخصخصة.

ومن شروط النجاح إعادة الهيكلة دقة الإجراءات التمهيدية التي تساعد في نجاح عملية الخصخصة، وقد يكون هناك مانع قانوني لنقل ملكية أو إدارة مؤسسة أو أكثر من المؤسسات المنبثقة عنـــه. وقـــد تكون هنـــاك حاجة إلى تغيير الوضع القانوني للمؤسسة المرشحة للخصخصة.

وتلعب أسواق المال دورا رئيسيا في تعبئـــة مـــوارد المجتمع وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة، التي تؤدي بدورها إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين وضعية المجتمع.

وتعد المنظومـــة القانونيـــة من الشروط اللازمة لنجاح الخصخصة، فعندما يكون قانون الدولة واضحا من تعريف حقوق الملكية الخاصة وطرق حمايتها، وواضح في القضايا المتعلقة بالإفلاس والاستثمارات الأجنبية والعقود، فإن ذلك يعني أن هذه العملية سنفتح الأبواب على مصراعيها لجذب الطاقات للمساهمة في إعطاء دفع للمسار التنموي.

أما الفصل الثالث، فقد كان مسحا لتطور المسار التنموي في موريتانيا منذ الاستقلال السياسي حتى منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي.

فقد موريتانيا تفتقر إلى رأس مال وطني خاص تتوفر فيه الكفاءة والخبرة باستثناء الصناعات الحرفية، وتتميز معظم الدول النامية بخصائص منها: ارتفاع معدل النمو السكاني وندرة الرأس مال وانتشار البطالة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين.

ونتيجة لهذه الأوضاع التي كانت وما تزال موريتانيا تعاني منها سارعت حكومة هذا البلد إلى طرح أول مخطط عرف بالخطة الاقتصادية والاجتماعية الأولى وكان من أهدافها، تجسيد استقلال البلد على المستوى المالي والإداري وتكوين الإطارات الوطنية واليد العاملة المؤهلة وإقامة البنى الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الخطة الثانية الممتدة من 1970 – 1973، فقد كانت خطة شاملة تتكون من مجموعة من البرامج القطاعية. وتعتبر مرحلة انتقالية في انتظار توفر الظروف الملائمة لإعداد خطط اقتصادية واجتماعية متكاملة.

وكانت الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة تتميز ظروفها عن المخططين السابقين بوفرة المعلومات والبيانات المتعلقة بالاقتصاد الوطني التي يقدمها البنك المركزي. وقد تميزت أيضا عن المخططين السابقين بتطلع الدولة نحو التكوين المهني والفني وتشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار في نختلف مناطق البلاد.

وقد جاءت الخطة الرابعة لتجسيد دور القطاع الخاص وإعطائه فرصة أكثر من خلال دعمه لتخفيض الضرائب على وارداته من السلع الوسيطة، والاهتمام بالرأس مال الخاص الأجنبي وخاصة العربي منه، إلى جانب إصلاح مؤسسات القطاع العام إما ببيعها للقطاع الخاص أو بإدخال أساليب جديدة في تسييرها.

وقد تم التعرض لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها موريتانيا بإشراف من المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي. ويعتبر أول برنامج تم تبنيه هو برنامج التقويم الاقتصادي والمالي لإجراء إصلاحات واسعة فرضتها الظروف التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني وقد سعت الحكومة الموريتانية من خلال البرنامج على الحد من الطلب الكلي والتغلب على الاختلالات الداخلية والخارجية وزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات في إطار استراتيجية شملت معظم فروع الاقتصاد الوطني. وقد شمل هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتشجيع القطاع الخاص لم يحض بها من قبل في الخطط الاقتصادية والاجتماعية السالفة الذكر. كما سعت الحكومة الموريتانية من خلال البرنامج الثاني الذي عرف ببرنامج الدعم والرفع إلى مواصلة وتدعيم جهود الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت في إطار برنامج التقويم الإقتصادي والمالي والتي

استهدفت إصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية العميقة التي طبقت خلال الفترات السابقة وتم اتباع وسائل تستهدف الحد من الطلب الإجمالي وزيادة العرض الكلي، فضلا عن إجراءات تتعلق بالمالية العامة وبالنقود والقروض وتحرير الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية واتباع سياسة اجتماعية تهدف إلى تخفيف عبء برامج الإصلاح على المواطنين بشكل عام، والفئات الأكثر حرمانا بشكل خاص.

ولمواصلة الجهود وتوسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية وإرساء قاعدة للنمو الاقتصادي ودعم الاستقرار في ميزان المدفوعات في المدى المتوسط، تبنت الحكومة برنامج الاستثمار العمومي. وتم التركيز فيه على إصلاح الجهاز المصرفي وتدعيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تطبيق إجراءات إصلاحية في مجالات التجارة الخارجية والصرف والصيد الصناعي والتقليدي .

أما الفصل الرابع فقد تناول بالدراسة والتحليل القطاع الخاص وتجربة موريتانيا في الخصخصة. وتم فيه التعرض إلى مساهمـــة القطـــاع الخاص الموريتاني في التنميـــة الاقتصادية بفروعه الثلاثة، الصناعي والزراعي والخدماتي.

وقد ظل القطاع الخاص يسهم بدور كبير في القطاعات التقليدية كالزراعة وتربية المواشي فضلا عن ولوجه في القطاعات العصرية، وتحديدا في مجال الصيد والشركات الصغيرة المصنعة لبعض المنتجات المستوردة.

ولإقحام القطاع الخاص في معترك الاقتصاد الوطني، وضعت الحكومة الموريتانية جملة من المحفزات كان في مقدمتها قانون الاستثمارات الصادر سنة 1989، وكان الهدف منه إلى خلق ظروف مناسبة للاستثمار الخاص في مجالات مختلفة كالصناعة والزراعة وباقي المجالات التي تتلاءم مع الأهداف وسياسية التنمية.

ومع بداية التسعينيات ونتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها موريتانيا (العجز في الموازنة العامة والانخفاض لأسعار الحديد بشكل مستمر وضعف الإيرادات من المنتجات البحرية) فقد انعكس ذلك على الاقتـــصاد والحيـــاة في موريتانيا بشكل عام، مما ساهم في بلورة فكرة الخصخصة.

ويبدو أن الحكومة الموريتانية سطرت أهدافا تتلخص الأولى في التخفيف من حدة المشاكل السالفة الذكر، عن طريق التخلص التدريجي من أعباء القطاع العام إعطاء دور أكثر حيوية للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

أما الثانية فتتلخص في رفع أداء وتخفيف الأعباء المالية للدولة وتطوير القطاع الخاص الذي لا تزال مساهمته في النشاطات الإنتاجية وفي توظيف الطاقات وتدريبها محدودة. لذا طرأ على السلطات الموريتانية أن الخصخصة تعتبر خطوة مهمة في توسيع نطاق القطاع الخاص وتفعيل دوره في عملية التنمية بأبعادها المختلفة. ولقد أفرزت سياسات الخصخصة آثارا اقتصادية واجتماعية كان لها انعكاسها الكبير على مختلف جوانب الحياة في موريتانيا فمنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي كان التركيز على النفقات لاستحداث البنى التحتية باعتبارها تشكل نواة إحداث نهضة اقتصادية، لكن مع دخول موريتانيا لسياسات الإصلاح أصبحت الحكومة تحاول الحد من هذه النفقات للتقليل من العجز في الميزانية وكبح جماح الطلب الكلي لتحقيق التوازن داخل الاقتصاد الوطني.

ومن خلال تسليط الضوء على آفاق الخصخصة في موريتانيا، اتضح أن عملية الخصخصة في هذه الدولة تعتبر فرصة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كتقليل الأعباء المالية للدولة ورفع أداء المؤسسات العامة وتوسيع نطاق ملكية عوامل الإنتاج وتعميق دور القطاع الخاص.

ومن هذه التصورات يمكن استنتاج ما يلي:

- إن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها موريتانيا منذ أوائل عقد الثمانينيات تعد من العوامل الأساسية التي دفعت السلطات العمومية إلى إدخال الإصلاحات الاقتصادية إلى جانب فشل السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة قبل ذلك. وقد كان الإصلاح مثيرا نظرا للضرر الكبير الذي ألحقه بالشرائح الاجتماعية الفقيرة. ويتضح مصدر هذا الضرر من خلال ما يتركه من معاناة على الطبقات الدنيا في المجتمع، كرفع الدعم على السلع الاستهلاكية والتعليم والعلاج وتقليص مشروعات الإسكان الحكومي منخفض التكاليف.
- كما أن الإصلاح كان من نتائجه زيادة الإيرادات بفرض رسوم مقابل الحصول على خدمات كانت تؤدى مجانا من قبل. والضرر النسبي الذي لحق بالفقراء وأصحاب

الدخول المحدودة أكبر من ذلك الذي يقع على الفئات الأعلى دخـــــلا. ثم أن الأثر الانكماشي للبرامج انعكس على الفقراء في شكا تضاءل فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة ومع ذلك فقد أدت سياسة الخصخصة إلى تحقيق عدد من النتائج يمكن ذكر منها

- قيام القطاع الخاص بدوره كموجه أساسي للأنشطة الاقتصادية وإدارتها للمؤسسات الانتاجية، بما يسهم في توفير الموارد وتحسين الأداء والإنتاجية، فضلا عن مقدرة القطاع الخاص بتقديم حوافز لتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو مشاريع منتجة.
- تحسين الوضع المالي والإداري للوحدات الإنتاجية السلعية والخدمية، إذ أن نقل هذه الوحدات من على كاهل الدولـــة إلى الأفراد سيؤدي إلى تقليل العبء على الخزانة العامة، منا يتيح ذلك للدولة التركيز على أداء دورها في الإشراف والرقابة والوصول بالمجتمع إلى أهدافه الاجتماعية والاقتصادية.
- ارتفاع كفاءة الأداء الاقتصاد الوطني، والتخصص الأفضل للموارد الاقتصادية، وارتفاع الطاقات التشغيلية في المصانع والوحدات الإنتاجية التي طبقت عليها السياسة، مما ينعكس على ارتفاع معدل العائد على الاستثمارات.
- تخفيض الأعباء على الميزانية العامة، وذلك بتجنب تحمل الدولة لعبء المؤسسات الخاسرة الأمر الذي يمكن الدولة من التوجه نحو المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص المثول فيها.
- ومن زاوية أخرى، فإن عملية الخصخصة من شأنها إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع الخاص، وتهيئة بيئة تنافسية ملائمة بين مشروعات القطاعين العام والخاص. ونتيجة لما تنطوي عليه تلك العملية من تحرير الأسواق عن طريق التخلص من القيود السعرية من القيود السعرية والحصص السلعية، وتخصيص القيود البيروقراطية، فإنه من المتوقع أن ينعكس ذلك على رفع مستوى الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

كما تمكن أن تسهم عمليات الخصخصة، في موريتانيا، في رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص جانب من حصيلة بيع مشروعات القطاع العام في إقامة مشروعات جديدة، وتوفير فرص التشغيل وهو ما يسهم في تعويض جانب من الأثر الانكماشي للسياسات المالية التي تبنتها الحكومة في إطار البرامج السالفة الذكر.

ويتضح من ذلك، أن للخصخصة آثارا مباشرة على عجز الموازنة العامة الموريتانية، من خلال تأثيرها الإيجابي على كل من جانبي النفقات والإيرادات العامة، علاوة على آثارها غير المباشرة والتي تتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتنمية الكفاءة الإنتاجية بتحسين عمليات تخصيص الموارد، وإعادة هيكلة الاقتصاد الموريتاني في صالح القطاعات الأكثر إنتاجية. إلى جانب مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة المقنعة والسافرة، بتوفير فرص عمل منتجة في الأمد الطويل.

وإلى جانب الاستنتاجات السابقة يمكن طرح مجموعة من التوصيات تتلخص كما يلي:

- إن برامج الإصلاحات الاقتصادية هي قضية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وليس مجرد قضية اقتصادية بحتة، ومن هنا، فإن نجاح فعالية هذه السياسات يتطلب توفر الشروط الضرورية لتنفيذها وخاصة المتعلقة منها بطبيعة السلطة السياسية والمناخ العام والعناية بشكل خاص بالآثار الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية.
- لا بد أن ينظر إلى الخصخصة كجزء من فلسفة عامة بشأن تنظيم المجتمع والاقتصاد، وليست مجرد حل فني للمشكلات التي تعاني منها المؤسسات العمومية الاقتصادية، ومشكلة الديون الخارجية أو مشكلة التمويل في ظل عجز الموارد المتاحة للتنمية، فالخصخصة ليست العلاج الأمثل لجميع الدول، فهناك شروط سابقة ضرورية يجب توفرها، كتوفير المنظومة القانونية وتوفير البنية التحتية وإطلاق الحرية الاقتصادية إلى غير ذلك.
- ضرورة إنشاء وتطوير مؤسسات تضامنية لمواجهة الانعكاسات السلبية للإصلاحات الاقتصادية والخصخصة المحتملة على المدى القصير.
- تتطلب سياسات الخصخصة توظيف العمالة المؤهلة، لذلك يجب مراعاة وضع برامج استقرار وتوطين واستثمار المشروعات الزراعية في المناطق الريفية.
- ضرورة تكييف التربية والتعليم والتدريب لمسايرة متطلبات المرحلة الجديدة.
- أهمية تملك العمال لنسبة من رأسمال الشركات العمومية في بعض القطاعات مع توفير تسهيلات ائتمانية.

إن تطبيق سياسة الخصخصة بعد فترة من سيطرة القطاع العام، ليست عملية سهلة، بل إنها، قد تصطدم بعدد من الصعوبات التي يتعين إدراكها ووضع الحلول لها، ومنها:

- مشكلة فائض العمالة وكيفية الاستفادة منها إذ تعاني معظم وحدات القطاع العام تضخم الجهاز الإداري نتيجة سياسة التشغيل المتبعة، وكنتيجة لذلك، قد تكون الشركات المخصخصة محتفظة بعمالة زائدة عن حاجتها الفعلية، لذلك، فإن مشكلة فائض العمالة تعتبر من أخطر المشكلات التي تواجه سياسة الخصخصة. ولعلاج هذه المشكلة يستوجب اتباع الخيارات التالية:

- مساعدة العمالة الفائضة في إيجاد فرص عمل بديلة، وفي حالة تعذر ذلك يتعين توفير التمويل اللازم لهؤلاء العاملين للبدء بأنشطة اقتصادية في مجال تخصصهم بشكل فردي أو جماعي.

- اقتصار تطبيق السياسة المطروحة على المنشآت العامة ذات العمالة المحدودة.

- إعداد برامج تدريبية إعادة تأهيل وتكوين العمالة المسرحية لتمكينها من التوافق على أكبر عدد من فرص العمل الأخرى.

- منح الحوافز والتشجيع على ممارسة النشاطات الإنتاجية على أسس وشروط تفضيلية.

الببليوغرافيا

البيبلوغرافيا

I – الكتـــب باللغة العربية:

1- أيوب، إبراهيم. **قضية الإصلاح الاقتصادي والمالي في البلدان النامية** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000).

2- شحاتة، إبراهيم. **برنامج للغد: تحديد وتطلعات الاقتصاد العربي في عالم متغير** (القاهرة: دار الشروق، 1999).

3- ماهر، أحمد. **دراسات الجدوى: الإنتاجية، الخصخصة** (الإسكندرية: الدراسات الجامعية، 1996).

4- سمرة، أيوب. **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي في البلدان النامية** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000).

5- حسن، حمدي. **تقنيات خصخصة المؤسسات العامة** (بيروت: دار الكتاب الحديث، 1997).

6- عبد العظيم، حمدي. **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية** (القاهرة: دار الزهراء، 1998).

7- عمـــر، حسن. **خصخصـــة القطاع العام في مصـــــر** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1996).

8- دهال، رياض. **حول طرق القطاع العام في مصر** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1997).

9- الأبرش، محمد رياض. **الخصخصـــة آفاقـــها وأبعـــادها** (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999).

10- ولد محمد سالم، أ. محمد. **الاقتصاد الموريتـــاني 1960 – 1990** (نواكشوط: دار القافلة للطباعة والنشر، 1992).

11- محمد العبد لله، مصطفى. **التصحيحات الهيكليـــة والتحـــول إلى اقتصاد السوق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

12- عطية، محمد عبد القادر. **اتجاهـــات حديثـــة فـــي التنمية** (القاهرة: الدار الجامعية، 1999).

13- عبد العال حمور، ميرغيمي. **مؤسسات القطـــاع العـــام في نفترق الطرق بين إمكانات التطوير واحتمالات الخصخصة** (دمشق: دار المكتبي، 1995).

14- صادق، ناجم. الخوصصة: **المفتاح لحكومـــة أفضـــل** (عمان: مركز الكتب الأردني، 1999).

15- مرزوق، نبيل. **الآثار الاقتصاديـــة والاجتماعية للخصخصة** (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999).

16- الرومي، نواف. **ما هو الخيار الأفضل في سياســـة الخوصصـــة في الوطن العربي** (مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

17- صندوق النقد العربي. **الإصلاحـــات الاقتصاديـــة في الـــدول العربيـــة** (أبو ظبي: الصندوق، 1986).

18- صندوق النقد العربي. **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربيـــة** (أبو ظبي: الصندوق، 1989).

19- صندوق النقد العربي. **الآثار السلبية للتصحيح الاقتصادي في البلاد العربيـــة**، تحرير طاهر كنعان (أبو ظبي: الصندوق، 1989).

20- مجيد الموسى، ضياء. **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).

21- الصعيدي، عبد الله. **تحويل الملكية إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار الفكر الحديث، 1999).

22- الإمام، عماد. **بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1993).

23- يسري، عبد الرحمن. **قضايا اقتصادية معاصرة** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000).

24- كمال، عمرو. **التحولات التي تواجـــه النفـــط والغاز خلال القرن الواحد والعشرين وأثرها على التنمية في البلدان العربية** (غ، م، ت جـــ ن).

25- غسان، عياش. **الإصلاح المصرفي وتطوير أسواق المال** (الإسكندرية: دار الكتاب للنشر والتوزيع، 1999).

26- النجار، سعيد. **نحو استراتيجية قوميـــة للإصلاح الاقتصادي** (القاهرة: دار الشروق، 1999).

27- عبد العزيز علي، سعيد. **الخصخصـــة طريق الكفاءة الاقتصاديـــة** (الإسكندرية: دار الكتاب، 1998).

28- محمود معتوق، سهير. **الاتجاهات الحديثـــة في التحليل النقدي**، ط1 (بيروت: الدار اللبنانية، 1988).

29- أحمد، قلعاوي. **القطـــاع العـــام والقطـــاع الخاص إلى أين؟ آراء حول التخصيص** (حلب: دار الطباعة والنشر، 2001).

II – الكتب باللغـــة الأجنبيـــــة:

1- Abdel – Rahmane, Halmy and Abu Ali Sultane. **Role of the Public and Private Sectors with Special to Privatization: The Case of Egypt**, Privatization and structural adjustment In the Arab country, 1998.

2- Ouled Aly, Ahmed. **Les Réformes Structurels en Mauritanie** (NKTT : Cimdet, 1994).

3- L'autorité de Régulation. **Texte Rigislatifs et Réglementation** (NKTT : L'autorité, 2000).

4- Divesky, Michel Chossu. **Dans la mondialisation de la pauvreté**, Ed. Eco - société – Montréal – Canada, 1998.

III - الدوريات باللغة العربية:

- المجـــــــــلات:

1- صموئيل، ديول. "**التمويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص**" في مجلة التمويل والتنمية، عدد 4 (ديسمبر، 1997).

2- مبارك، بوعشة. "**الخصخصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي**" في مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد 8 (1997).

3- زكي، رمزي. "**اللبرالية المتوحشـــة**" في مجلة وقضايا وآفاق العالم الثالث، القاهرة (خريف 1995).

4- زكي، رمزي. "**الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر**" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الثاني، العدد الأول (4/يونيو/1994).

5- زكي، رمزي. "**الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية: نحو رؤية عربية**" في مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت)، السنة 20، العدد 3 (خريف 1993).

6- ولد سيدي بابا، محمد الأمين. "**الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الخصخصة في موريتانيا**" في مجلة مصر المعاصرة، العدد 452 (1998).

7- عطية، محمد عبد القادر. "**تحليل الآثار التنمية للخصخصة مع التطبيق على مصر**" في مجلة مصر العربية المعاصرة، العدد 488 (يوليو/أكتوبر/1994).

8- م. جونسون. "**تخصيص سعر العملة وتوسيع الصادرات**" في مجلة التمويل والتنمية (مارس، 1987).

9- م. سيلوفسكي. "**التكيف في الثمانينات باستعراض القضايا**" في مجلة التمويل والتنمية (يوليو، 1987).

10- خليفة، يوسف. "**نحو اقتصاد أفضـــل فـــي الدول العربية**" في مجلة دراسات الجزيرة العربية، السنة الثامنة عشر، المجلد 20، العدد 5 (شتاء 1999).

- الجرائـــــد:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 635 (1988).

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 414 (1987).

3- النقلي، عاطف. "**الخصخصة وسوق الأوراق الماليـــة في مصر**" في جريدة الأهرام الاقتصادي (1997/8/1).

4- المحجوب، عبد الوهاب. "**الخصخصة أو توسيع قاعدة الملكية**" في مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، (جامعة الإسكندرية) عرض خاص ببحوث ودراسات مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا بالتنمية في مصر، في (20/16/مايو/1993).

IV- الجرائــد باللغــة الأجنبيــة:

1- Dossier Cimdet, **"La privatisation Bancaire en Mauritanie"**, Le Banquier, (NKTT : Cimdet, 1993).
2- Dossier Cimdet, **"Réforme en Secteur Publique en Mauritanie"**, N° 13, Cabinet BSD, (NKTT : Cimdet, 1998).
3- EL-Kalem Quotidien, N° 156, **"La privatisation en Mauritanie"**, (NKTT : Siège officiel, 2001).
4- COHEN, François **"la Russie à-t-elle touché le fond? R. la pensée"**, Paris, (Janvier – Mai, 1997).
5- Flash Totalité, **lettre d'information de la post et télécommunication**, N° 001 13 (Dec, 1990).
6- Hemming, R. and .a. Mansour, **"Privatization and Public enterprise"**, I.M.F, Occasional Paper, N° 56, (1988).
7- I.M.F, **"theorical aspect of the design of Fund – Sported Adjustment Programs"**, Paper° 65, (Spt, 1987).
8- Muns, Joaquin, **"Adjustment condionnally and international Financing"**, Washington, DC. (1985).
9- Note on the Proceeding Joint Meriting on the impact of structural d'Adjustment on Educational Personnel, Geneve, (22-26/April, 1996).

V – مراجع أخرى باللغة العربية:

– التقاريـــــر:

1- البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، (1987).**

2- البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، (1991).**

3- البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، (1998).**

4- البنك المركزي الموريتاني. **التقرير السنوي (1990).**

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1992** (الكويت: المؤسسة، 1992).

6- الأمانة العامة لجامعة الدول العربي. **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1992** (الكويت: المؤسسة، 1992).

7- الأمانة العامة لجامعة الدول العربي. **الإحصاءات الصناعية للدول العربية** (دجمبر: 1998).

8- جامعة الدول العربية وآخرون. **التقرير الاقتصادي الموحد، (1997).**

- البحـــوث

1- زيارة جمال الدين، **"الانعكاسات الاجتماعية لخوصصة المؤسسات العمومية – التجربة التونسية"**، المعهد العربي للثقافة العالمية وبحوث العمل، الجزائر في (25-30/أكتوبر/1997).

2- عبد الكريم، محمد. **"الخصخصة من خلال الحد من إلغاء القوانين وسلطة الدولة"**، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول المشترك لقطاع الأعمال العام، استراتيجيات وأساليب التحول، الإسكندرية في (22/20/ 1992).

3- محمد، مصطفى. "**التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق**"، ورقة قدمت إلى المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، (1998).

4- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. "**عرض وتحليل الخطة الاقتصادية الموريتانية الثالثة**" (سبتمبر، 1986).

5- صندوق النقد العربي. "**السياسات النقدية في الدول العربية**"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد 8 (4-9/يونيو/1992).

6- يسري، عبد الرحمن. "**التحول إلى القطاع الخاص، لماذا؟ وما هو الأسلوب المناسب**" بحث مقدم إلى المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال العام، الإسكندرية في (20-22/يونيو/1992).

7- ولد عبد الجليل، يوسف. **عرض موجز حول تجربة موريتانيا في مجال الاستثمارات العمومية** (الكويت، 1989).

- **الرسائل الجامعيـــــــة:**

1- ولد بي، خطاري أحمد. "**دراسة السياسة في التنمية الاقتصادية**" رسالة الماجستير مقدمة (لجامعة تلمسان) بتاريخ (2001/6/25)، منشورة في جامعة نواكشوط (2002).

2- ولد المحبوبي، سيدي عبد الله. "**الهجرة والتنمية في موريتانيا**" رسالة دكتوراه دولة مقدمة لجامعة تونس الأول بتاريخ (1997/5/5) منشورة بجامعة نواكشوط، (1998).

- **الوثائـــــــــــــق:**

1- وزارة التجارة والصناعة والسياحة. (**وثيقـــــــة**)، 2000.

2- وزارة التخطيط. "**ورشة فنيـــــــة حول دور القطاع الخاص في البلدان المغاربيـــــة**"، (16/14/أكتوبر/1990).

3- وزارة المالية: **إدارة المالية والموازنة. قانون الميزانية (1987)**.

4- وزارة التنمية الريفية والبيئة: إدارة مكافحة التصحر (**وثيقة**)، 1990.

5- وزارة الخوصصة، المكلفة بمنشآت الدولة. "**دليل الخوصصة**"، (أكتوبر، 1996).

VI - مراجـــــع أخرى باللغـــــة الأجنبيـــــة:

- **التقاريـــــــــر:**

1- Banque Centrale de la Mauritanie. **Notice Statistique trimestriel, (Mars, 2000)**.

2-Banque Centrale de la Mauritanie. **Rapport Annuel, Produit Intérieur Brut par Branches d'activité économique aux prix courants (1995)**.

3- Banque Centrale de la Mauritanie. **Rapport Annuel, (1998)**.

4- Banque Centrale de la Mauritanie. **dettements des pays sous développement**, (1985).

5- Rapport diagnostique sur le climat de l'Investissement étranger en Mauritanie, par service **– conseil pour conjoint (SFI) de (AMGI) et de (BIRD),** (1993).

6- Rapport final de groupe de travail. **chargé de la réflexion sur le secteur Industriel,** NKTT (17- 18/Mai, 1992).

7- Réunion Paritaire sur l'Ajustement structurel dans les services Publiques. Genève, (24-30/mai, 1995).
8- Rapport de SMCPP. **"Programme d'action de la NAFTAC en Mauritanie"**, S.A, (1994, 1995).
9- UNCTAD. **Trade and Development**, (1993).
10- Bello, Weldem et commigham, Chea, **"l'adjustment structurel en ses Implicables dessins"** le Monde diplomatique, (1994).

- الرسائل الجامعية:

1- M. A. Kabb oud. l'analyse d'une transition des entreprises en voie de privatisation , thèse DESS – Sciences économiques, Rabatt, (1998).
2- M^elle^ Kamal Samira. **La privatisation en Maroc**, Mémoire de fin d'étude présenté en vue de l'obtention d'un Magister en management commercial, (Alger, Sept, 2000).

– البحوث :

1- Devesky, Muriel. Spécial en Mauritanie : **Marchés Tropicaux**, Paris, N° 2604 (Vendredi, 1994).
2- Ouled Bouboutt, Med Saloum. **Système Juridique des sociétés Publique en Mauritanie**, Centre d'Etude d'Afrique Noir, (Juillet, 1992).

– الوثائـــــــق:

1- Ministère des affaires économiques et de développement. **cellule de réforme de secteur Asi-Publique**, Document, (1998).
2- Ministère des affaires économiques et de développement, Direction de la promotion de l'Investissement Privé. **Document**, (2000).
3- Ministère des affaires économiques et de développement: Office Nationale de statistique. **donnée sur la privatisation, (1996)**.
4- Ministère des finance: direction des impôts. **code des impôts, (1996)**.
5- Ministère des finance : **4^ème^ Plan économique et sociale 1981 – 1985**.
6- Ministère du Plan. Service de programmation des secteurs économiques, **(document)**, 1990.
7- Ministère du Plan. **des engagement, de l'Etat, Période 1990 – 1997**.
8- Ministère de finance: **1^ère^ Plan de développement et économique et social 1963 – 1966**.
9- Ministère des finance. **Document officiel**, 1990.
10- Ministère du Plan. **Programme de redressement et économique et financier**, 1985 – 1989.
11- Ministère du Plan. **Programme de consolidation et relance 1989 – 1995**.
12- Ministère du Plan. **Programme d'Investissement Publique de Finance**, 1992 – 1995.
14- Ministère de finance: **3^ère^ Plan économique et social 1976 – 1980**.

فهرسة الأشكال

فهرسة الجداول